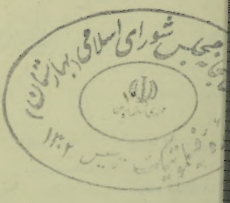


بازدید شد
۱۳۸۲

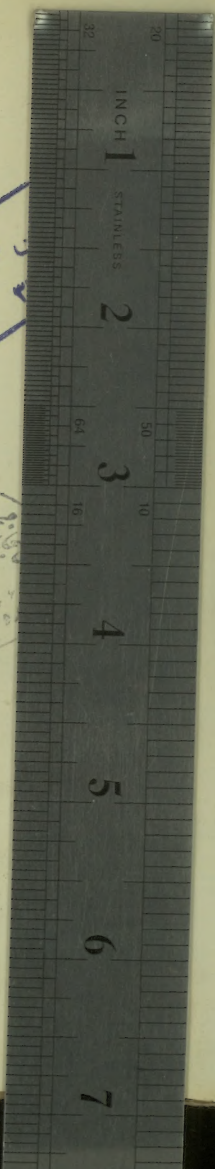
۳۸۱۷

| | |
|-----------------------------|-------|
| کتابخانه مجلس شورای ملی | |
| کتاب: ترجمه و تفسیر (مقدمه) | |
| مؤلف: محمد حسن خرمشاهی | |
| موضوع: ۷۷۷۴ | |
| شماره ثبت کتاب | ۷۵۷۷۴ |
| | ۹۲۹۸ |

خطی - فهرست شده
۲۷۷۲

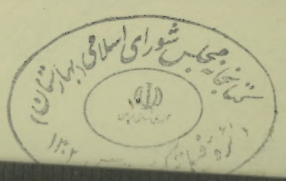


شک



بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۳۶ - ۱۷



شماره قفسه ۷۷۷۲
موضوع
کتاب تحریر و نسخ (مقدمه)
کتابخانه مجلس شورای ملی

خطی - فهرست شده
۷۷۷۲

کتابخانه

هذا كتاب فخر في مسائل البغية

وتحقيق مسائل الشجرين

للشيخ العالم الفقيه

محمد الحسين بن علي بن محمد

الحار العاملي القمي

در شهر ٣٥٨ هـ

فرز محمد الحسين

۳۸۱۷

۴۲

۳

خطی و فهرست شده
۷۷۲

نقل افعال العامة بعضها عند الاحتياج الى الجود الى التقييد ولا من مخالفتها
 من من يدات الاحاديث وهي مجامعها كما سبب في انشاء الله **منها** بيان المسائل
 التي لا يرض فيها على ما بلغنا او على ما يحضرنا وقد افتى فيها بعض الفقهاء المتتبعين
 الناظر فيها ويكون على حفرهم بها وترك الاحتياط **منها** بيان المسائل التي
 ذكرها الامام لا يرض فيها وقد ظهر فيها نص اما لعدم استحصان ذلك القائل
 للنقل وعدم بلوغه ايام **منها** بيان النكت الموجودة في الاماويث التي
 ربما يخفى على بعض الناظرين **منها** توضيح ما علة يحتاج الى التوضيح من
 المعنى بالنسبة الى بعض الاحكام **منها** ذكر اختلاف كتب الحديث او نسخ الكتاب
 في بعض اللفاظ **منها** ذكر وجوه الترجيح لاحد الحديثين او الاحاديث على
 الباقي **منها** ذكر حال دلالة الاحاديث وقوتها وضعفها ومن يداتها ومنها
 ذكر ايات الاحكام كل واحد في محله وبيان دلائلها وما قيل فيها وما رد
 في معناها **منها** ذكر التعريفات المتكفلة ببيان المعاني العرفية او الشرعية
 على القربا بنبوتها **منها** ذكر وجوه الجمع والتاويل المذكورة في كتب الحديث
 والاستدلال وترجيح القوي على الضعيف **منها** ذكر الدلائل التي استدلوا
 بها او كثر بها لانها مريدة للاحاديث والاشارة الى تضعيف الضعيف
 منها من المردود مع ان اكثرها الزاوي للعامة بما يعتقدون **منها** ذكر القواعد
 المستفادة من الاحاديث الخارجة من العنوان من فوائد الاموال والفرع
منها بيان الاشارات المذكورة في اواخر الابواب او اكثرها **منها** ترتيب

المسائل

المسائل والاقوال والدلائل ترتيبا موافقا لترتيب المسائل والاحاديث في ذلك
 الكتاب ليسهل تحقيق المطالب وتحصيل كمال البصيرة للطالب **منها** ذكر
 بعض الاحاديث الخارجة عن الكتاب مريدة لما ذكر فيه **منها** ذكر الاحاديث
 المذكورة في كتاب الاستدلال من طرق العامة للاحتياج عليهم بها واكثرها
 وبيان ضعفها وانما غير معتدة الى غير ذلك من الفوائد والمقاصد التي
 تأتي انشاء الله تعالى وقد ذكرت نقل الاجاث الطويلة العقلية الفايقة وخصت
 بعضها وحذفت الفروض النادرة واكثرها **الفايقة** **منها** ذكر جملة من الكتب
 والرسائل التي انقل منها الاقوال والدلائل والفوائد انشاء الله تعالى فمنها
كتاب من لا يحضره الفقيه لابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه **كتاب** المغني
 له **كتاب** المقنعة للمفيد محمد بن محمد بن النعمان **رسالة** المتعة له **كتاب** الخلاف
 للشيخ ابي جعفر محمد بن الحسين الطوسي **كتاب** المبسوط له **كتاب** النهاية له
كتاب المحمل والعقود له **كتاب** المصباح له **كتاب** الاشعار للسيد
كتاب الدرر لمحمد بن ابي اسحق **كتاب** المختصر شرح المختصر لمحمد بن جعفر
 بن الحسن بن سعيد الحلي **كتاب** شرايع الاسلام في مسائل الحلال والحرام له
كتاب المختصر النافع له **رسالة** التيسار في القبلة له **كتاب** مختلفي الشيعة
 في احكام الشريعة للشيخ العلامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي **كتاب**
 المنتهى المطلب في تحقيق المذهب له **كتاب** تذكرة الفقهاء له **كتاب**
 تحري الاحكام الشرعية على مذهب الامامية له **كتاب** قواعد الاحكام في مسائل

احلال واحرام له **كتاب** ارشاد الازهار الى احكام الايمان له **كتاب**
 تحذيب الاصول له **كتاب** سبأى الاصول له **كتاب** نهاية الاصول له **كتاب**
 مسائل السيد محمد بن ابن سنان مدني له **كتاب** شرح القواعد له
 الشيخ فخر الدين محمد بن الحسن **رسالة** الفرائض له **كتاب** نصير الدين محمد بن محمد بن
 الحسن الطوسي **كتاب** ذكرى الشيعة في احكام الشريعة للشهيد محمد بن
 مكي العاملي **كتاب** شرح الارشاد له **كتاب** الدرر من الشريعة له **كتاب**
 البيان له **كتاب** المعة الدمشقية له **رسالة** الالغية له **رسالة** النقلية
 له **كتاب** القواعد له **كتاب** شرح القواعد للشيخ علي بن عبد العالي
 الكركي **رسالة** الجعفرية له **رسالة** احكام الاراضي له **رسالة** الخراج له
رسالة الرضاع له **رسالة** صيغ العقود له **كتاب** مسائل
 الافعال الى تنقيح شرايع الاسلام للشيخ زين الدين بن علي بن احمد الطاطي
 الشهيد الثاني **كتاب** الروضة البهية في شرح المعة الدمشقية له
كتاب روض الجنان في شرح ارشاد الازهار له **كتاب** شرح الالغية
 الكبير والمتوسط والصغير له **كتاب** شرح النقلية له **كتاب** التنبهات
 العلمية على اسرار الصلوة القلبية له **كتاب** تمهيد القواعد الاصولية
 والعربية لبناء الاحكام الشرعية له **رسالة** الجمعة له **رسالة** طلاق العاقبة
 له **رسالة** حكم المقيمين في الاسفار له **كتاب** مناسك الحج له **رسالة**
 احكام احواله له **رسالة** ميراث الزوجة له **كتاب** منية المريدي في اداب

المفيد

المفيد والمستفيد له **كتاب** كشف الريبة عن احكام الغيبة له **كتاب**
 سكن الفوائد عند فقد الاحبة والاولاد له **كتاب** المذهب شرح المختصر
 النافع للشيخ احمد بن محمد الحلي **كتاب** التنقيح الرابع لمختصر الشرايع للمقداد
 بن عبد الله السعدي الحلي **كتاب** كثر العرفان في فقه القرآن له **كتاب** معالم
 الدين وملاذ المجتهدين للشيخ حسن بن الشيخ زين الدين العاملي الشهيد
 الثاني **كتاب** مناسك الحاج له **كتاب** مستقبحان في الاحاديث الطحا
 و احسان له **رسالة** الاثني عشرية في الصلوة له **جواب** المسائل المثبتة
 له **كتاب** مدارك الاحكام في شرح شرايع الاسلام للسيد محمد بن
 علي بن ابي الحسن الموسوي العاملي **كتاب** شرح الارشاد لمولانا احمد بن ابي
كتاب آيات الاحكام له **كتاب** احمل المتين في احكام احكام الدين
 للشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي **كتاب** شري الشمس
 والكبر السعادي له **رسالة** ذبايح اهل الكتاب له **رسالة** الاثني عشرية
 له **رسالة** الاثنا عشرية في الطهارة له **رسالة** الاثنا عشرية في الزكاة له
رسالة الاثني عشرية في الصوم له **رسالة** الاثني عشرية في الحج له **كتاب**
 الجامع العباسي له **كتاب** شرح كتاب من لا يحضره الفقيه له **جواب**
 مسائل الشيخ صالح بن احمد ابي له **رسالة** الكركي **كتاب** شرح اربعين
 حديثا له **كتاب** مفتاح الفلاح له **رسالة** القصص له **رسالة** قبلة
 العم وخراسان لابي الشيخ حسيني بن عبد الصمد العاملي **رسالة** الواسي له

المفيد والمستفيد له
 كتاب كشف الريبة عن احكام الغيبة له
 كتاب سكن الفوائد عند فقد الاحبة والاولاد له
 كتاب المذهب شرح المختصر
 كتاب التنقيح الرابع لمختصر الشرايع للمقداد
 كتاب كثر العرفان في فقه القرآن له
 كتاب معالم الدين وملاذ المجتهدين للشيخ حسن بن الشيخ زين الدين العاملي الشهيد
 الثاني
 كتاب مناسك الحاج له
 كتاب مستقبحان في الاحاديث الطحا
 و احسان له
 رسالة الاثني عشرية في الصلوة له
 جواب المسائل المثبتة
 له
 كتاب مدارك الاحكام في شرح شرايع الاسلام للسيد محمد بن
 علي بن ابي الحسن الموسوي العاملي
 كتاب شرح الارشاد لمولانا احمد بن ابي
 كتاب آيات الاحكام له
 كتاب احمل المتين في احكام احكام الدين
 للشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي
 كتاب شري الشمس
 والكبر السعادي له
 رسالة ذبايح اهل الكتاب له
 رسالة الاثني عشرية
 له
 رسالة الاثنا عشرية في الطهارة له
 رسالة الاثنا عشرية في الزكاة له
 رسالة الاثني عشرية في الصوم له
 رسالة الاثني عشرية في الحج له
 كتاب الجامع العباسي له
 كتاب شرح كتاب من لا يحضره الفقيه له
 جواب
 مسائل الشيخ صالح بن احمد ابي له
 رسالة الكركي
 كتاب شرح اربعين
 حديثا له
 كتاب مفتاح الفلاح له
 رسالة القصص له
 رسالة قبلة
 العم وخراسان لابي الشيخ حسيني بن عبد الصمد العاملي
 رسالة الواسي له

كتاب الفوائد المدنية لمولانا محمد الامين الاسترلبادي **رسالة** القصر
 للشيخ عبد السلام بن محمد ابراهيم العالمي عم والدي وحدي لامي **رسالة** قبله
 الافاق لرضي الدين محمد حسن القزويني **رسالة** المقادير الشرعية **كتاب**
 شرح الارشاد لمولانا محمد باقر الخراساني **رسالة** الغنائه **كتاب** الوافي
 لمولانا محمد حسن الكاشي **كتاب** سفينة النجاة له **كتاب** بحار الانوار لمولانا
 محمد باقر بن مولانا محمد تقى المجلسي **كتاب** شرح الكافي لمولانا الخليل القزويني
كتاب شرح العدة له **كتاب** شرح الدرر لمولانا حسين الخراساني
كتاب حاشية شرح المعتمد للشيخ علي محمد الحسن بن زين الدين العلا
 وغير ذلك من الكتب والرسائل التي ياتي التمرين بها بها عند النقل منها
 نقاء الله ونعم ان الكتب التي انقل منها بالواسطة فليست جرد ولم اذكر
 هنا الا ما نقلت منه بغير واسطة واسأل الله العون على هذا المطلب
 العظيم وان يجعله خالصا لوجه الكريم وسبيلا الى تحقيق الحق المبين
 وتسجيل الامور على الناطقين والظالمين **الفائدة الثانية** في تعريف الفقه وفوائده
 وغاياته قال العلامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي في اول تحرير
 الفقه لغة الفهم واصطلاحا العلم بالحكام الشرعية الفرعية المستندة
 على ايمانها بحيث لا يعلم كونها من الدين ضرورة فخرج العلم بالفرائض والحكام
 العقلية والتقليدية عن علم واجب الوجود والملائكة واصول الشريعة ولا
 يد اطلاق الفقيه على العالم بالبعض وكون الفقيه مطلقا لان المراد

مجموع

بالعلم به الاستعداد اذ لم يستند الى اصول معلومة وظنيية الطريق لا تنافي
 علمية احكام انتهى ونحوه عبارة في تهذيب الاصول عبارة الشهيد الثانية
 في تهذيب القواعد ونحوه من كونهم مطلقا وواجبه عند كل ما غير متعين
 لما سياتي في عدة مواضع انشاء الله وقدرد ههنا جماعة من علماءنا المتأخرين
 كما ياتي ثمة في التحرير وفائدة تميز السعادة الاخرية وتعليم العامة
 نظام المعاش في المنافع الدينية وموضوعات افعال المكلفين من حيث
 الاقتضاء او التحصيل انتهى وقال في منتهى المطلب الفقهي في اللغة الفهم وفي
 الاصطلاح عبارة من العلم بالحكام الشرعية مستند الى الادلة التفصيلية
 انتهى ونحو عبارة المقداد في التقييد وقال الشيخ حسن بن الشهيد الثانية
 في المعالم مثل ذلك ثم ذكر نحو ما ذكره العلامة في العبارة الاولى الا انه قال في المحققين
 واما عن السال عن الظن فيجب العلم على معناه الا اعم اعني جميع احد الظن
 وان لم يمنع النقيض من حيثنا اول الظن وهذا المعنى شائع في الاستعمال
 سيما في الاحكام الشرعية وما يقال في الحجاب ايضا من ان الظن في طريق
 الحكم لا فيه نفسه وظنيية الطريق لا تنافي علمية احكام تضعف ظاهر عندنا
 واما عند المصنفين القائلين بان كل مجتهد مصيب فله وجهه فانه لم
 يتبعهم فيه من لا يفتهم على هذا الاصل غفلة عن حقيقة الحال انتهى
والحق ان الحجاب الاول للعلم به وان يتبعهم فيه فقد غفل وكذا قوله ان الفقيه
 من باب الظنون وقوله ان العلم قد يطلق على المعنى الاعم المذكور اصطلاحا

بالعلم به الاستعداد اذ لم يستند الى اصول معلومة وظنيية الطريق لا تنافي
 علمية احكام انتهى ونحوه عبارة في تهذيب الاصول عبارة الشهيد الثانية
 في تهذيب القواعد ونحوه من كونهم مطلقا وواجبه عند كل ما غير متعين
 لما سياتي في عدة مواضع انشاء الله وقدرد ههنا جماعة من علماءنا المتأخرين
 كما ياتي ثمة في التحرير وفائدة تميز السعادة الاخرية وتعليم العامة
 نظام المعاش في المنافع الدينية وموضوعات افعال المكلفين من حيث
 الاقتضاء او التحصيل انتهى وقال في منتهى المطلب الفقهي في اللغة الفهم وفي
 الاصطلاح عبارة من العلم بالحكام الشرعية مستند الى الادلة التفصيلية
 انتهى ونحو عبارة المقداد في التقييد وقال الشيخ حسن بن الشهيد الثانية
 في المعالم مثل ذلك ثم ذكر نحو ما ذكره العلامة في العبارة الاولى الا انه قال في المحققين
 واما عن السال عن الظن فيجب العلم على معناه الا اعم اعني جميع احد الظن
 وان لم يمنع النقيض من حيثنا اول الظن وهذا المعنى شائع في الاستعمال
 سيما في الاحكام الشرعية وما يقال في الحجاب ايضا من ان الظن في طريق
 الحكم لا فيه نفسه وظنيية الطريق لا تنافي علمية احكام تضعف ظاهر عندنا
 واما عند المصنفين القائلين بان كل مجتهد مصيب فله وجهه فانه لم
 يتبعهم فيه من لا يفتهم على هذا الاصل غفلة عن حقيقة الحال انتهى
والحق ان الحجاب الاول للعلم به وان يتبعهم فيه فقد غفل وكذا قوله ان الفقيه
 من باب الظنون وقوله ان العلم قد يطلق على المعنى الاعم المذكور اصطلاحا

بالعامية ومن وافقهم المتأخرين غفلة عما دلت عليه الاحاديث المتواترة وبإية
 وبإتي تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى **وقد** استشهد الشافعي في تصنيفه القواعد
 وقد يطلق الفقهاء على تحصيل جملة من الاحكام وان كان عن تقليد
 وهو معنى شائع الان ويتفرع عن ذلك ما ذكره مسائل كثيرة كالاداء وقانون
 الوصايا والامانة والنكاح والتعليقات فاذا وقف على الفقهاء مثلا
 فان اردوا المجتهدين او غيرهم انصرف اليهم وان اطلقوا لاداء في جملة المعنى
 العرفي فينصرف الى من حصل جملة من الفقه ولو تقليدا بحيث يطلق عليه
 اسم **محقق** فان لا بد ان الذي معنى شرعي وهو مقدم على العرف لمع شرعية
 بل هو معنى اصطلاحي والعرف العام اشتهر منه انتهى واخراج العلم بالشرعية
 لا يظهر له وجوبه بل الان ياد اخرج العلم بها وحدها **وقد** استشهد
 الشافعي في اداب المعتمد والمستفيد الفقهاء في اللغة الفهم او فهم الاشياء
 الحقيقية في الاصطلاح علم بحكم شرعي فربما يكتب من دليل تفصيلي سواء
 كان من نصيب او استنباطا منه وفائدة التمثال او الامثلة نعم واجتناب
 نهية المحصلات القواعد التي هي الاخرية انتهى **ولا يخفى** على الفقيه بقا
 السابقة ليدقق على العلم بحكم **وجده** لوضوحها وكذا في تعريف الفقه
 بالمعنى المصدري لا باعتبار كونه علما كما اردوا صواب تعريف الاول **والعلم**
 ان تعريف الفقه بما تقدم اصطلاح منهم كما عرفت في ابر حيث عرفت لاحقيقة
 شائعة وكثيرا ما يطلق الان على المعنى الثاني الذي ذكره الشهيد الشافعي

محقق
 حاشي
 الفقيه

وفي اصطلاح القدماء يطلق الفقه على رواية احاديث الاحكام الشرعية
 الفرعية وفهم الاحكام منها حيث انهم لم يرجعوا في الاحكام الا الى احاديث
 الائمة عليهم السلام كما ستعرف ولم يتعرضوا للتأليف كتاب فقهاء الا نادوا منهم
 ومع ذلك لم يجاوزوا عندنا فهم سنتهم الاحاديث غالبيا وهذا معنى قول
 علماء الرجال كالشيخ والنجاشي والكشي وامثالهم في حق كثير من الرواة كان
 فقهيا فتعجب لاختلاف الاصلاح وطرق الاستدلال باختلاف الازمان والله
 المستعان **وقال** الشيخ حسن في معالم الماكان البحث في الفقه عن الاحكام الخمسة
 اعني الوجوب والندب والاباح والكرهية والحكمة وعرف الصحة والبطالة من
 حيث كونها عوارض لافعال المكلفين فلا حرم كان موضوعا هو افعال المكلفين
 من حيث الاقتضاء والتخيير انتهى **وقال** مولانا محمد طاهر القمي في شرح
 الفقه في اللغة بمعنى الفهم وفي الشرح هو معرفة المسائل المتعلقة بالدين
 سواء كانت اصولية او فرعية وفي اصطلاح الاصحاب هو معرفة الاحكام
 الفرعية دون الاصولية ثم اطال المقال واعترض عليهم بان استعمال العلم
 في الظن او المعنى العام يتجوز في التخيير في التعاريف لا يجوز وقولهم وهذا المعنى
 شائع في كلامنا مستعان ممنوع بل كلما اطلق العلم في الاحاديث وغيرها ياد به
 القطع انتهى وهو موافق لكلام جماعة من المحققين المتقدمين والمتأخرين
 وتخالف كلام المخالفين للائمة المعصومين سلام الله عليهم اجمعين **القائمة**
الاربعة في فضله ولا ريب فيه ولا خلاف ولا شك فيه ولا تنافي قال العلامة في

في التحريم وهو معلوم بالضرورة انتهى والفرقة في مثل معنى التواتر او يجمع
الجميع او يجمع اليه ويستعمل به اذ لا يناسب هنا شيء من القوم ايات التواتر
المتواترات ثمة قال وافضل العلم المعرفة بالله تعالى علم الفقيه فانه الناطق لا هو العلم
والمعاد ويرتفع كمال نوع الانسان وهو الكاسب لكيفية شئ الله تعالى وبه يحصل
باوامر الله ونهاية التي هي سبب النجاة فهي افضل من غيره انتهى **ثم** استدلال عليه بانه
معدول على فضل العلم من الايات والروايات وبعد تأمل الآثار والاحاديث يظهر ان فضل
العلوم علم الحديث وان المعبر من الفقر ومن تفصيل القرآن مستفاد من بل العلم الشرعي
منحصر فيه **وقال** الشيخ حسن في المعالم ان فضيلة العلم امر كفي انتظامه في سلك الشريعة
مؤثرة الا اهتمام ببيان غيرنا ناذر على سبيل التنبيه اشياء في هذا المعنى انتهى **ثم**
ذكر وجه عقلي لا فائدة في نقله لانه يرجع الى دعوى الفرقة والبداهة وذكر
من الايات اثني عشرة اية **اولها** قوله تعالى في سورة العلم فالا وهي اول ما تزل على
نبينا صلوات الله عليه في قوله الكثر المفسرين اقرء باسم ربك الذي خلق الانسان
من علق اقرء وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم حيث فتح
كلامه المجيد بفتح الابدان واتباعه بذكر نعمة العلم فلو كان بعد نعمة الابدان نعمة العلم
من العلم كانت احب اليه بالذكر **ثم** ذكر قوله تعالى الله الذي خلق السموات والارض
شاهدين ينتزل الامم بينهن لتعلموا الاية قال فانه سبحانه جعل العلم على الخلق
وقوله تعالى ومرتبات الحكمة فقد او في خير كثير او قال فمرت الحكمة بما يرجع الى العلم
وقوله تعالى هل ينسى الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يذكر اولى الايات

وقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء **وقوله** سبحانه شهد الله ان لا اله الا
هو والملائكة والوال العلم **وقوله** تعالى ما يعلم باويلكم الا الله والراسخون في
العلم **وقوله** تعالى قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب **وقوله**
تعالى نعم الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات **وقوله** تعالى بل هو
ايات بينات في صدور الذين اوتوا العلم **وقوله** وتلك الامثال نقر بها
للناس وما يعقلونها الا العلمون **ثم قال** واما السنته فهي في ذلك كثيرة
لانما ذكرنا في احاديث كثيرة ما ساند لها **وانا** اذكر اثني عشر حديثا
فيها محذون في الاستدلال للاختصار ولتواترها بل تجاوزها حد التواتر
بحيث يكاد يتخلو منها كتاب من كتب الحديث **فمن** ذلك قول النبي صلى
من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا الى الجنة وان الملائكة
لتضع اجتهتها لطالب العلم رضا به وانما يستغفر لطالب العلم من في السموات
ومن في الارض حتى احويت في البحر الحديث **وقوله** ما طلب العلم فرصة على
كل مسلم الا وان يحب بغاة العلم **وقوله** امير المؤمنين عليه السلام تعلمون العلم
فان تعلمه حسنة ومن دار ستمه تسبيح والبحث عنه جهاد وتعليمه لا يعلمه
صدقة وهو عند الله لا هلكة فيه لانه معلم الحلال والحرام وراكب بطا
سبل الجنة الحديث **وقوله** ما ابيها الناس اعلموا ان كمال الدين طلب
العلم به الا وان طلب العلم اوجب عليكم من طلب المال ان المال مقسوم
مضمون لكم قد قسمه عادل بينكم وسيقى لكم والعلم مخزون عند الله وقد
ارضاكم

طالبا للدين صلى الله عليه وآله وسلم والامراء له مع سائرهم من العلم وقيل برب في ذلك على

فما لابد للناس منه في اقامة دينهم من العلوم الشرعية كحفظ القرآن في
 الاحاديث وعلوم معارف الفقهاء والعلماء وما يحتاج اليه في قوام امور المعاش
 كالطب والحساب والتعلم الصنائع والفنون كالحياطة والغلاصة حتى
 يحتاجون بها الى العلم **وقد** ذكر جماعة من المتأخرين في هذه الكتب وفيما قالوا
 نظم فقيهم الدليل الواضح على وجوب جميع ما ذكره في الذي يمكن انهم يوجبون
 من تعلم الواجبات والمحرمات المتعلقة بالانسان نفسه بقدر الاحتياج
 دون ما يتعلق بغيره **واما** ما زاد على ذلك من احكام الفقهاء كعرفه المستحبات
 والمكروهات والمباحات والواجبات على غير الشخص المتعلم فيظهر من الاثر
 استحبابها **والجواب** دليل تام واضح على وجوب المذكرات عينها وكفاية
 وقد ذكرنا الوجوب الكفائي هنا جماعة من العامة بناء على قاعدة هي من عدم
 وجوب الامانة وان العلماء يحفظوا العلم والدين وعملهم بالمصالح المرسلة
 واما على طريقة اصحابنا فلهذا من وظائف الامام عليه السلام ما في ذلك
 من بيان في مواضع اخرى شاء الله والعجب من عبارة الشرح حيث يحكم
 بوجوب شيء من العلم عينه ان وجوب تعلم الواجبات والمحرمات عينها
 لا يشك فيه العلامة لكن اتفقوا على عبادته هنا بحجة والله اعلم وقد تقرر
 عنهم عليهم السلام طلب العلم فريضة على كل مسلم بل روي في كل مسلم احاديث اخرى
 تنوارة معنى ذلك على الوجوب العيني كقولنا له العمل المراد من عبادة النبي
 ان تعلم الواجبات والمحرمات بالاستدلال ليس بواجب عينها بل يكفي التقليد

في الواجب والحكم
 في العلم والدين

عند صوابه كان مراده ما زاد على ذلك ان الجميع وقال في المنتهى المطلوب
 هذا العلم واجب واستدل عليها بان معرفة التكليف واجبة ولا يتم الا
 بمعرفة العلم وبما لا ينفي من كل فقرة منهم طائفة ليتفقوا على ان لا يتبين
 هذا العلم واجب على الكفاية والاستدلال لا يثبت وبما لا يثبت عدم الوجوب
 المقيد او في التفتيح بعد ما عرفت الفقه اصطلاحا بالعلم بالاحكام الشرعية
 بالضرورة المكتسبة من دلالتها التفصيلية وتحصيلها على الوجه المذكور واجب
 على الكفاية ولا يتم نظام النوع عينها على كل مكلف بحكم العلم به او الاستدلال لا ان
 من احكامه تقليد ان لم يكن انتهى وغيره ما فيه ان اراد التكليف بما زاد على
 الواجبات والمحرمات **والجواب** في التفتيح في الذكرى يجب التيقن لقول فقهاء
 التكليف الواجب عيني لا يثبت والنداب والمكره على عموم وجوب التيقن
 لان الواجب والحكم انما يتحقق بعد معرفة كل الاحكام او التكليف بما زاد على
 على ما عرفت عليه وهو متوقف على معرفة كل فقرة من الواجبات كفاية لقوله تعالى لا ينظر من كل
 فقرة منهم طائفة ليتفقوا على الامر والامر الحرج المنفي بالقران العزيز والامر الامارة
 وخالف فيه بعض فقهاء ما تضمنه وفتاها حطب فان جعلوا على العموم الاستدلال
 والكفاية في معرفة الاجماع احوال من مناقشة العلماء عند الحاجة الى الواقع
 او النصوص الظاهرة ان لان الاصل في المنازع الاجابة في المضار المحرمة
 مع فقد نص قاطع في مستند ولا تتم والنصوص محصورة في وجوب احكامها
 والخلف على الاستدلال من غير دليل ولا تعرف الدليل وما ذكره لا يخرج عن
 التفتيح في العلم والدين

العلم على كل الامم الاستدلال

التقليد وخصوصا عند من اعتبر حجته من الواحدا بات في البحث عندهم من غير ان يفتقروا
 انتهى ولا يخفى عليك ما فيه بعد ما تقدم والظاهر من اصحاب القول المذكور
 العمل بطريقه الاخباريين من الرجوع الى المعنى الخاص والعام المتعارف
 او المحضوف بالقرين لا يظن المجتهد بل ياتي الشقة فقد ما هو عليه
 بذلك كما في انشاء الله وعلوم ان قد ما الا ما يميز كانوا كلهم اخباريين
 كما نقل العلامة في التباير وغيره وهو من غير مضمرة على ما قلناه وما في ما فيه
الظاهر الثاني في وجوب العمل على العالم بهذا العلم قال العلامة في التتميم
 وجب على العالم العمل كما يجب على غيره لكنه في حق العالم الله والحمد لله
 ثواب المطيعات وعقاب العاصيات من سواء النبي صلى الله عليه وآله وآله
 ما حصل بغير من لم يجر من الرسول واستفاد بحق العلم **الظاهر** من
 ائمة المعصومين عليه السلام انه حدث عن النبي صلى الله عليه وآله وآله قال العلماء
 رجلان رجل عالم اخذ بعلمه فمدا نايح من رجل ابله لم يعلم فمداها لك والاهل
 الثاني لينا ذكره من رجع العالم التارك لعلمه الحديث **الظاهر** من
 العالم مثل العبادة السابقة واستدراك الحديث المذكور وان سئل
 واستدل باحاديث اخر مسندة **بها** قول الصادق عليه السلام العلم
 يرفع بالعدل فمن علم عدل من علم العلم يفتق بالعدل فان اجابته والا
 او تحمل عنه **الظاهر** عليه السلام ان العالم اذا لم يعمل بعلمه ركب من عظمة من
 القلوب كائنا في الطرغ **الاصفا** **الظاهر** على الحسين عليه السلام مكتوب في الانجيل
 الرسل

لا تطلبوا

لا تطلبوا علم ما لا تعلموا بما علمتم فان العلم اذ لم يعمل به لم يزد صاحبه الا كماله
 ولم يزد من الله الا بعدا ثم استدل باحاديث آخر **وقال** ايضا في التتميم
 يحرم كتمان الفقه والعلم قال الله تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات
 والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ولعنهم
 اللذعنون وقال ان الذين يكتمون ما انزل الله للناس من الكتاب وبشرهم
 به عذابا عظيما **الظاهر** من ان الله لا يطلع على ما في قلوبهم الا الله
 اعلم الله يوم القيمة بلجام من نار **وقال** عليه السلام اذا طهرت البدن في رتبه
 فليطهر العلم **الظاهر** من ان الله يرفع على علمه لعملة الله **وقال** الشهيد الثاني
 في ادب المفيد والمستفيد من الادب التي اشتركا فيها استعمال العلم
 واطال المقال فيه اكثر من رواية الاحاديث في ذلك **الظاهر** من كلامهم
 في الاخبار اجمال ولا ريب ان الواجب العمل بالعلم في الواجبات والمكروهات
 وان العمل به في المستحبات والمكروهات مستحب بها يظهر في كلامهم
 ومن الاخبار بعد التامل فان الاجمال يظهر تفصيل من قولهم العمل بالعلم
 لدلالة العلم على وجوب الواجبات وعدم وجوب غيرها وعلى باقي
 التفاصيل **الظاهر الثاني** في وجوب الاخلاص في طلب العلم **الظاهر** من الشيخ
 حسن في المعالم من انهم ما يجب على العلماء من عناية تصحيح القصد
 واخلاص النية وتطهير القلب من ريس الاعراض الدنيوية وتكميل النفس
 في قوتها العلمية وتكليفها باجتنب الرذائل واقتناء الفضائل
 الرسل

الخلقية وقهر القوى الشهوية والغضبية انتهى **استدل** بأحاديث
 كثيرة **قال** الصادق عليه السلام لا بد من إحد عشر شعبة الدنيا يمكن
 له في الآخرة نصيب من أراد به خير التخلي لاخرة اعطاه الله جزا الدنيا
 الآخرة **قال** يأتي جملة من أحاديث الاخلاص في مقدمة العبادات وغيرها
وقال الشهيد الثاني في اداب المفيد والمستفيد ان ما يجب عليها
 اخلاص النية لله تعالى طلبة من له فان مدار الايمان على النيات فيجب
 على كل منهما ان يقصد بعلمه وجبه الله تعالى ومثال اسمه واصلاح نفسه
 وارشاد عباده الى عالم دينه لا يقصد بذلك عرض الدنيا من تحصيل
 مال او جاه او شهرة او تغيير الخشباه او المغاخرة للادقان او الترفع عن
 الاخوان او نحو ذلك من الاغراض الفاسدة انتهى **شعر** فذكر كلاما طويلا
 واحدا من احاديث كثيرة من طرق العامة والخاصة **الفائدة** ان
 التي ادعى بعض المتأخرين توقف الفقه عليها **قال** العلامة في التجميع
 بعد تعريف الفقه وتبينه بعد علم الكلام واللغة والنحو والتعريف
 والاصول انتهى **وقال** في المنتهى المطلب الحق ههنا ان مرتبة هذا
 العلم يعني الفقه متأخرة عن غيره وذلك لا فتقنا ان سائر العلوم
 واستغنائها عنه اما ما اخبر عن علم الكلام فلا ان هذا العلم يباحث من
 كيفية التكليف وهو لا شك مسبوق بمعرفة التكليف **والشك** في ما
 تأخير عن علم اصول الفقه فظاهر لان هذا العلم ليس ضروريا بل هو من

الاستدلال

الاستدلال حاصل الفقه شك في كيفية ذلك الاستدلال وهذا لا اعتبار
 كان يتأخر عن علم المنطق المتكفل ببيان فساد الطرق ومحققا ما بالاعتبار
 والنحو والتعريف فكان سببا في هذا العلم انما هو القرآن والسنة وفيهما
 ولا شك ان القرآن والسنة عريضا فوجب تقديم البحث عن اللغة والنحو
 التعريف على البحث عن هذا العلم انتهى ونحوها عبارة العالم **قال**
 الشهيد الثاني في رسالة الاجتهاد الموسومة بالافتقار الى الفقه
 في اخر عمره الفكري الاستدلال غير بيان الانسان لا يحتاج فيها الى البيان
 كما اشار اليه جل جلاله فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس
 عليها **قال** **شعر** صلى الله عليه وآله وسلم وادخل مولودك على خطرة الاسلام
 واجعله يهودا انه يصير نيرة ثم **قال** على ذلك كلام طويل ثم قال ان هذه
 الموثقة الفطرية مع الاشارات والتنبيهات الشرعية لا توقف على تعلم علم
 مدقون وان توقفت على تعلم علم ذلك لو توقف استدل على ذلك ان الله تعالى
 باو ليه عقلية وشرعية ثوقا في الكلام على علم الكلام علم ان علم اسلا
 وضعه المتكلمين لمعرفة الصانع وصفاته ونحوه ان الطريق مختصرة
 او هو قرب الطرق والنحو انما بعد هذا واصبرها والكثرة خوفان
 خطرا ولذا ندب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى من فيه ذكره من مشايخ النبي
 والائمة عليهم السلام ثم **قال** **شعر** ان هؤلاء الجماعة هل لهم دليل على
 او نقل على وجهه او استنباه او مجرد تقليد ابا انهم في اسلافهم

ان الله تعالى
 في قوله
 فطرة الله

وحكم على انهم مقتدون وانهم هل يقررون بايمانهم السابق على تدبيره
 ام ينكره وهذا يقررون بايمان العلوم الغافلين عنه ان لا يعترفوا
 انهم لا يعرفون فما قيل في الفيلسوف معارضتهم بالبرهان مع اعتقادهم
 ان عدم المعرفة بالاصول كقولهم انهم لا يعرفون كيف يتحقق الاشتغال بالمباح او
 التثبت مع استلزامه ترك الواجب وكيف يتحقق الاشتغال بالواجب مع تركه
 تركها هو واجب منه قد تضمنه في معنى الواجب حتى يلاقى به معنى الذي هو مقتضى
 ثم ما لبث في بيان حال المنطق ان كان له حق فليس يفكر يستدل وان لم يعلم
 المنطق ولو كان المنطق بمنزلة الماصد والخطا من المنطقيين والعقد بان
 ناشرون عدم الرعاية عن مقبول التماز في مدة مديدة والمنطق
 لم يكن الله تعالى لا يعلم الا من اخلد الى الحق من جهة الصواب لا
 من حيث المادة كالا يخفى ثم اطلال المقال في الاستدلال ان قال
 وناهيك بهذا ليدل على عدم فائدة شرفه بعد ابطال قول من قال
 هو جدير ويستحب له لو سكتنا عن القول بحجته فاسكتنا عن القول
 بالاستحباب حتى نسكت كلنا على سكت الله عنه ثم ذكر ان الشكل الاول
 يدعيه والباقي لا فائدة فيه ان الله تعالى استثنى في بعضه وان كان التصديق
 بدعيته والباقي غير محتاج اليه قال ان الحق بالتصديق لا يغير كفي
 فيه التقليد فاما من فلاشك في سقوط مباحث القياس والى ان
 واما ما حكى المسائل التي هي داخلية في العربية حكمها بكثر من
 فاعلم انك لو سكتنا عن المسائل

لا طائل تحتها والقدر الضمير كالاطلاق والتقييد وطريق العمل
 من تعارض الامارات ذكره الاصحاب في الكتب الفقهية الاستدلال لدية
 بحيث لا ينفك عن الحكم وجوب تعلم هذا العلم مطلقا محتاج الى دليل
 الى ان قال ولو قلنا ان هذه المرتبة فلاشك في فائدة جانب العلم
 ولا يحتاج الى الاجتهاد فيها بالاجماع ولا المصاهرة بالمعرفة التامة لعدم
 ضبطها اذ هو كل ذي علم وعلم **قوله** لا يخلو طهر في شرح تصديقا لا حكم
 بعد نقل صاحب المعالم ان الفقه تاريخ الكلام والمنطق هو كمال ما اخرج
 عن علم الكلام والمنطق قوله استلزامه غير مسلم فان التفتيش ان يعرف الصانع
 فطري ضروري وعلى تقدير كونه نظريا فالآيات والحكايات والروايات المتضمنة
 للبراهين كافية لا يحتاج الى ما ذكره المتكلمين في قوله من جهة الصواب
 تاخره عن المنطق منوع فان المسلمين من من النبي صلى الله عليه وسلم عالم
 الى من المامون العباسي كانوا يستدلون بالجمع والبراهين على ما سأل
 الاصول والفرق و لم يكن في عارفين بالمنطق ولم يكن في محتاجين اليه
 فلما امر المامون بنقله ونقل الفلاسفة من العبري الى العربي حصل حادثة من
 المسلمين طلبا لمرضاة خليفهم فتشاع وظهر بين المسلمين وجوب طلبه
 انه حافظ للذهن عن الخطا في الفكر وهو خطأ لان المسائل المنطقية
 نظرية والذي يحفظ الذهن عن الخطا فيها يحفظه عن الخطا في فهمه لا يحسن
 ان يكون الحافظ عن الخطا هو المنطق والبراهين الدور والتمسك مما ذكره

الطويلة حتى كل كتاب الكفار وعلوهم وكيف تجرد وجوب تعلم هذه العلوم
 واما الدليل **فان** تراث عنهم عن النبي عن علم الكلام كما هو مذكور في كتابنا
 الحديث بالنصوص والمجرات وتراث ايضا ان معرفة الاجمالية بدعيية فطرية
 لا كسبية وان المعرفة التفصيلية يجب حدها من الكتاب والسنة لا من العقل
 الناقصة **فان** ذكرنا جملة من الايات والروايات والادلة العقلية في الكتاب
وان ذكر جماعة من العلماء ان اصول الفقه من مخترعات ابي حنيفة صرح الشيخ
 طوسي في اول كتاب العدة بانهم يوافق احد قبله من الامامية في اصول الفقه
 الا المفيد فان الف رواية غير كافية بالحدوث كما هي في علم الاربعاء بل بعدها
 بسني وعند التامل يظهر انه الف العدة في رد الاصول لا في اثباتها
 لان صريح فيها بطلان الاجتهاد واكتفى هذه المدارك التي ذكرها ابو حنيفة
 واسألتم انما حجة واجاب عن ادلتها كما فعل السيد الحق في كتابه لم يقبل
 منها الا القليل النادر اما غفلتم ان لو خولتم في العربية وما يدل على ذلك
 ان العلامة في التمديب نقل الاقوال فيمنه من ابي حنيفة كثيرا وعن جماعة كثيرين
 من العامة لم ينقل عن احد من علماء الامامية قول الا الشيخ والمحققين في
 له من يدعيان **انما** ان هذه العلوم محدثة وقد هي عنهم عليهم السلام
 شئ لا موهبة محدثة انما هي من علمكم بالانوار والاحاديث المتواترة الالوية
 في كتاب القضاء والادلة التي على طريق التواتر التي ارجعها الائمة عليهم السلام
 مخالفة لقواعد الاصول نهائية الخالفة ببيانيتها لها كان الجبانية لعل

تقدم في بيان
 في كتاب القضاء
 في كتاب القضاء
 في كتاب القضاء

ترجع محترمة العامة على ما تراث عن النبي والائمة المعصومين عليهم السلام
 ان ادلتهم التي اوردوها في محبة تلك المدارك كلها ظنية بل ادلة
 الكلام في غير المعرفة الاجمالية التي هي بديعية غير كسبية كلها ظنية الا ان
 وادلة اصول الفقه كلها ايضا ظنية الا ان ادلة المنطق لا فائدة فيه عندنا
 وانظر لا يعتمد عليه في الاصول اتفاقا **ان** تلك المدارك ظنية فكيف يجوز
 الاستدلال عليها بدليل ظني وهو دونها وجوه اخرى وادلة كثيرة
 واما العربية فقد هي الامور عنهم عليهم السلام بتعلمها **ان** مع النقل بان
 ابي الحسين عليه السلام هو الذي وضع النحو والعربية المأمور بها شائلا
 للنحو والصرف والمعاني والبيان واللغة ولا ريب في ان لها نفعاً تاماً
 فهم الكتب والسنة لكن اكثر الاحكام لا يتوقف فهمها بالنسبة على اكثر
 الناس فيضعف القول بوجوبها مطلقا لعدم الدليل الصريح في العموم
 بل في اصل الحكم وهذا كله ظاهر واضح ومؤكد ان كثيره يطول بيانها
العلم الاول في بيان جملة من الاصطلاحات التي يحتاج اليها
 المحقق في الاعتبار في هذا المقام الشيخ ابو جعفر محمد الحسن الطوسي الشين
 مع المفيد محمد بن محمد النعمان والثلاثة هم مع علم الحكم لا يعتمد
 مع ابي جعفر محمد بن باويه والخمسة هم مع علي بن ابييرد الستة هم مع ابي
 عقيل والسبعة هم مع ابن الحسين واتباع الندبة ابو الصلاح تقى بن محمد
 وسلا بن عبد العزيز البراج انتهى ونحو **ان** المقداد في التحقيق وقوله

عبد العزيز

وعلم الحديث المرتضى والتعصية كناية وان عني هو الذي سماه بذلك ^{مكرر}
هو ابن ادريس والعلامة هو الشيخ الاعظم جلال الدين بن الحسن بن المطهر
السعيد هو والده فخر الدين والشريف السيد عميد الدين بن عبد المطلب ابن
الاعرج الحسيني والشهيد هو شيخنا شمس الدين محمد بن علي والقاضي هو ابن
البراج والتقي هو ابن الصلاح وقد يعبر بالعجل عن ابن ادريس والحسن عن ابن ابي
عقيل انتهى ومراره بالحقق جعفر بن الحسن بن السعيد الحلي والشهيد الثاني
الشيخ زين الدين بن علي بن احمد العاملي بالصدوق محمد بن علي بن ابي بصير وكذلك
الخلق ابن ابي بصير والعلامة في المنتهى المطلب انه قد يأتي في كتابنا هذا اطلاق
لفظ الشيخ ونعني به الامام ابا جعفر محمد بن الحسن الطوسي والمفيد بن عبد الله
محمد بن محمد النعمان والشيخين هما انتهى وما يحتاج اليه اصطلاح المتأخرين
في اقسام الحديث الاربعة وان كان ضعيفا بل لا وجه له كما يأتي في الحاشية ان
شاء الله لكن قد ذكره في كتب المتأخرين فيبلغ معرفة مرادهم به ويظهر
منه معرفة مراده الحديث وثقتهم مدحهم والعلامة في حتمى المطلب
بأنه في بعض الاخبار انه في الصحيح ونعني به ما كان جميع رواته ثقات عدولا
وفي بعضه في الحسن ونعني به ما كان احده رواته قد اتفق عليه الاصحاب
فلم يصححوا بلفظ التوثيق وفي بعضها في الموثق ونعني به ما كان بعض رواته
من غير الامامية كالقطيعة وغيرهم ان الاصحاب شهدوا بالتوثيق له
انتمى وفيه صدق الحسن والموثق على ما كان باقي رواته ضعفا وليس مراده

لم يرواه ان يكون الباء من رجال ما قبله وقال المقداد في التقيج ما ذكر
وجوب التسك بذهب اهل البيت عليهم السلام وأشار الى عدة أدلة
ثم انقل عنهم قد يبلغ الى حد يفيد العلم وقد لا يبلغ فيكون خبرا جديدا
وهو يوصف بصفات ^{الاصحاب} الصحيح وهو الذي يرويه المؤمن العدل من
مثله وهكذا الى ان يصل الى الامام الحسن وهو الذي يرويه المؤمن
المدفع مدحا لا يبلغ تعديل من غير ذم من مثله وهكذا ^{الموثق}
هو ما يرويه المخالف العدل في مذهبه المعتقد ثم يرمي الكذب المنتهين
والشيخ كثيرا ما يحتاج في الكتابين ^{في} الضعيف وهو ما يرويه المخالف
المدحوم غير العدل انتهى وفيه ان الحسن المذكور لا وجود له اصلا
فينبغي ان يكون او يكون الباء من رجال الصحيح وكذا الفرق في
تعريف الموثق في رواية ^{الاصحاب} ان يكون الباء من رجال الصحيح (والحسن
وقال الشيخ بجاء الدين في مشرق الشمس ^{اصطلاح} المتأخرين
من علمائنا على تنوع الحديث المعبر ولو في الحديث الى الانواع الثلاثة
الشهرة اعني الصحيح والحسن والموثق بانه ان كان سلسلة جميع سند
اما يمين مدحيين بالتوثيق فصحيح او اما يمين مدحيين بدون كلاً او بعض
مع توثيق الباء فحسن او كلاً او بعضا غير اما يمين مع توثيق الكل فتوثيق
فهذا الاصطلاح ليس هو فابن قد يثبت ان كان المتعارفين بينهم اطلاق
الصحيح على كل حديث اعتقده بغير اعتقادهم عليه واقرن

بما يجب الوثوق به والركون اليه اشئ ^{ذكر كلمة من انواع القرائن وكلها}
او اكثرها من جوده الان كما ستعرفه وكان ينبغي ان يقول مع توثيق الكل
او مع الامام فان هذا القسم عندهم داخل في الموثوق فان الحسن عند
اوثق من الموثوق وقد عرفنا الشريعة الذميمة والشريعة النافذة في رتبة
الحديث وولده في المنقذ والمعالج بغيريات يطول بيانها ولا يخفى
ان اكثر تلك العبارات مبنية على اتحاد مفهوم الثقة والعدل او صدق
عليه للفظان وكلاهما فاسد لما ياتي هنا في التامة ومعرفة العدل
لان في اكثر الروايات متوفرة لان علماء الرجال انما يعرفون للتوثيق
هو المعتمد في النقل ولا يذكرون العدل الا نادرا فلا يوجد سند حديث
قد نصحوا على عدالة جميع رواة اصلا فخذ غفلة مجيبة من اعتبار العدل
في تعريف الصحيح ولم يكتف بالثقة قول بعضهم ان الثقة بمعنى العدل
الضابط لا وجه له لاجتماع الثقة مع الفسق والكفر ^{قال صاحب}
المنقذ العدم ما لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعا لاستغنائهم عنه
في الغالب بكثرة القرائن الدالة على صدق الخبر وان اشتمل الخبر على
كاشف اليه سابقا فلم يكن للصحيح كبرية تجب له التمييز باصطلاح
او غيره فلما اندرست تلك الآثار واستقلت الاسانيد بالاحاديث
المتاخرين الى تمييز الخالي من الرب وتعيين البعيد عن الشك فاصطلاح
على حافة ما ذكره ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمان العلامة

الدين السيد جمال الدين بن طائس واذ اطلقت الصيغة في كلام من تقدم
منها الثبوت او الصدق انتهى وغيره ان هذا الاصطلاح عين اصطلاح
العلامة كما يظهر من شرح البحار وشرح صحيح مسلم وغيرهما من كتب العامة
لعدم القرائن عندهم واما القرائن عندنا فقد ادعى بعض المتأخرين خفاءها
بحسن ظنه من وضع الاصطلاح الجديد افاة لعنه واكثر انها موجودة
كما اعترف به احيانا ويشهد به تتبع كتب الحديث والرجال والذين ادعى
خفاءها صاحب المنقذ وشيخنا البهائي وقد اعترفنا في موضع بوجودها
وبان في تحقيق البحث وبيان بطلان الاصطلاح الجديد في الخاتمة نشاء
قال الشريعة النافذة وشيخنا البهائي وغيرهما من علمائنا شهدوا بانها
الكتب الاربعة وامثالها منقولة من الاصول الاربعة لا سيما في
صحتها واستعرف القرائن ويظهر لك انها كلها او اكثرها موجودة
الان ويلزم على قولهم كون اندماص القرائن والكتب في يوم واحد اعنى
اليوم الذي وضع الاصطلاح الجديد فيه وهو محال عادة على انفس
صروا في مواضع بوجود القرائن وان المتأخرين كثيرا ما يعملوا باصطلاح
المتقدمين وذكر صاحب المنقذ ان القرائن الموجودة في الموثوق وكذا
ان الضعيف يعمل به اذا اعتضد بالشهرة وهي نوع من القرائن و
القرائن عند الناحل كلها مدونة في كتب الرجال وكتب الحديث و
ما يعرفون نادرا ^{ان من الاصطلاحات المذكورة ما ذكره المقداد}

من اقرب في القرائن
الموجودة

المتبين انتهى من العلامة في التهذيب القول بثبوت الحقيقة الشرعية
 الشبهة الثانية في تعبد القواعد وقد عرفت ضعف الدليل ويظهر
 من كتب أصحابنا في كتب العامة ان اكثر العامة اثبتوا الحقيقة الشرعية
 ولم ينقلوا نصيبا الا عن القاضي وهو يبيد القول بالثبوت ويضعف
 القول بالثبوت لما ياتي في كتاب القضاء من الامامية في انفسهم وفي لغة
 ما هم اليه اميل قائل لا علم انهم قد روي عن النبي والائمة عليهم السلام
 نقل الفاظ كثيرة جدا يعان غير معانيها اللغوية للشبهة وقد جئنا بها
 في كتاب العربية العلوية واللغة المروية ولا تلجأ على ثبوت الحقيقة
 الشرعية لاحتمال ارادة بيان المجاز الحقيقة العرفية هناك فلا يمكن انهم
 وقد اعترض شيخنا الشيخ محمد الحرفوشي في شرح الزبدة على من نقل الحقيقة
 الشرعية باحاطة ان الخلاف في ثبوتها في زمن الرسول صلى الله عليه وآله
 واما استعمالها بعدهم فهي حقايق عرفية بلا خلاف فيلزم ان يكون
 في زمن الائمة عليهم السلام حقايق فيها ولا شك انهم شارحون
 عندنا فثبتت الحقيقة الشرعية انتهى **نسيب أصحابنا الى الغفلة**
 عن هذه الدقيقة لا نهم نقلوا دليل المخالفين الذين حصرنا الشارع
 في الرواية وهو انهم قد اذكروا نظرا بل لا وجه له لانه لو ثبت بذلك نقل صادر
 عن الائمة عليهم السلام ولا وضع ثاب بل لا وجه له لانه استعمال هذه الالفاظ
 فجازا شاعرت المعاني المجازية في زمنهم عليهم السلام حتى صارت حقايق عرفية

ويظهر
 وكذا

ش

عامة

عامة لا خاصة لهم بل تكلموا بتلك الحقيقة العرفية كما كان ح لفظ الدابة
 والغاية ونحوها حقايق عرفية لا شرعية بل الاحتمال بحال فلا يمكن الحكم
 بالثبوت بل لو ثبت اشتراك المعاني الثانية في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ثبت وضع منهم ولا نقل صادر عنهم لثبت حقايق الشرعية وانما ثبت
 العرفية كما كان ح وهو واضح فتدبر بالله اعلم **قوله المعاني الحقايق**
 ان الاشتراك طبع في لغة العرب وقد احرر شذره وهو شاذ ضعيف
 لا يلتفت اليه ثوران القائلين بالوقوع اصطلاحا في استعماله في اكثر من
 معنى اذ كان اجمع بين ما يتعمل فيه من المعاني مكنيا فيقوم مطلقا
 بنحوه (خرون مطلقا وفصل ثالث في تعبد المفرد ووجه في التثنية اجمع
 وما يجمع نفاذا في الاثبات ثابتة في النفي ثم اختلف المجوزون فقال قوم
 انهم يطبقون الحقيقة فترا بعض هؤلاء انه ظاهرة اجمع عند التجرد عن
 فيجب حملها على ما وقاب الباقون انهم يطبقون المجاز لا في حقايق عند
 مطلقا لكن في المفرد مجاز وفي غيره حقيقة لنا على احوال انتفاء المانع
 باسنيية من بطلان ما نك به المانعون وعلى من مجازا في المفرد
 تبادل الوحدة منه عند اطلاق اللفظ فيقتضى ارادة اجمع منه الى القاء
 قيد الوحدة فيصير اللفظ استعمالا في خلاف موضوعه لكن وجود العلة
 الصحيحة للتجوز اعني ملاقة الكل في الجزء يحويه فيكون مجازا انتهى **اعترض**
 على الدليل واجاب عنه في كلام طويل ليس في نقله فائدة يعتمد بها شرقال

بمفرد واحد

الجمع

ش

المعنى
دون المعنى
واللفظ
والاعتقاد

ولما علمت حقيقة في الشبهة واجمع انهما في قولنا تكبر المفعول **الامر**
انه يقال زيدان فزيدون ونحو هذا مع كون المعنى في الاحاد مختلفا
وآين بل بعضهم له بالسعي تعسف يمدح فيها انه يجوز ارادة المعنى
المتعلق من الالفاظ المفردة المتعاطفة على ان يكون كل واحد
نفسا مستعلا بطريق الحقيقة فكذلك ما هو في قوله **قوله** دليل المانع واجبا
عنه ان قالوا حجة من زعم انه ظاهر في اجمع عند التجرد عن القرين
قوله تعالى لا يسجد من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم
والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس قال السجدي ومن الناس وضع
الحجبة على الارض ومن غيرهم من مخالفة لذلك **قوله** ان الله
ملكته يصلون على النبي فان الصلوة من الله المفعول من الملائكة
الاستغفار وما مختلفان **قوله** ان معنى السجود في كل واحد
غاية اخضع وفي الصلوة الاعتناء بطهار الشرف ولو مجازا وان
الاية الاولى بتقدير فعل اي وسجد كثير من الناس والثانية بتقدير
خبر اي صلى وابان ثبت الاستعمال فصح مجاز لما قد ساءه والقرينة
ظاهرة فاس الدلالة على ظهوره مع فقد القرينة كما هو المدعى انتهى
لخصوص **قوله** بقيدا مكان الاجتماع عن المشترك بين معنيين متباينين
كالقرء والحيض والطهر والجود للابيض والاسود ونحو ذلك **قوله**
العلامة في التهذيب لا يجوز استعمال المشترك في معانيه الاعلى

المجاز

المجاز ثم استدلال بنحو ما مر ونقل جماعت من العامة مجازا لا يتبين ثم
اجاب بنحو ما مر ولا ييب ان المجاز اقوى لوقوعه في خلاف في انه محقق
ان مجاز ليس فيه فائدة يعتد بها في قولنا صاحب العالم اقرب **قوله** في
في العالم ايضا فاعتلوا في استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي
كاختلافهم في استعمال المشترك في معانيه فنعقد قولنا وحده اخرون على انه
مجاز وهو بما قيل يكون حقيقة ومجازا باعتبارين ثم ذكر الادلة والاحجية
قرينا ما تقدم واختار المجاز وانه مجاز وقال في اشنا كلامه ان اللفظ
ستعمل في معنى المجازي شامل للمعنى الحقيقي والمجازي الاول فصح ثبات
لعمام هذا الاتراح فيروى يسمى ذلك مجموع المجاز مثل ان تريد وضع
القدم في قولك لا اضع قدمي في الارض لان الدخول فيها لا يدخلها
حافيا وما علاها كبا ان الحقيقي انهم ان ارادوا بالمعنى الحقيقي الذي
يستعمل فيه اللفظ في تمام المعنى الموضوع له حتى مع الوحدة الحقيقية
في اللفظ المفرد كان القول بالمنع متوجها لان ارادة المجاز تعانده
من وجهين مناهاتهما للوحدة المحوطة وزوم القرينة المانعة
وان ارادوا بامر المدلول الحقيقي من دون اعتبار كونه مفردا **قوله**
القول بالمجاز لان المعنى الحقيقي يصير مجازا فاذا القرينة لا تعانده ومن
يظهر ضعف القول بكونه حقيقة ومجازا فان المعنى الحقيقي امر به
بكاله وانما ارادوا ان يبين البعض فيكون اللفظ فيه مجازا ايضا انتهى

المراد

المراد

المراد

المراد

لخصاص هو حسن يظهر تتبع تركيب الفصحى والبلغاء **ذكر** العلامة
في التمهيد ما حاصله انه اذ وقع التعارض بين الاشتراك والمجاز
فالمجاز اولى وكذا كل من النقل والاضمار والتخصيص والاشراك
وان كل واحد من المجاز والاضمار والتخصيص اولى من النقل وان التخصيص
اولى من النقل وان التخصيص اولى من المجاز والاضمار وان المجاز والاضمار
متساويان ونحوه في ما سوى الاصول واستدل به انه لا يتناول ضعف
فيمضي التوقف مع عدم دليل وقربة لا ريب ان الاشتراك والنقل متساويان
على النقل وان المجاز والاضمار متساويان الى القرينة وان التخصيص موقوف
على وجود المخصص **القول** فالعلة في التمهيد قبل الدلائل
اللفظية طنية لتوقفا على نقل اللفظة والنحو والتصريف وعدم الاشتراك
والمجاز والنقل والتخصيص والاضمار والتقديم والتأخير والنزاع
والمعارض العقلي والاشك ان هذه طنية فالموقوف عليها ظني ومقتضى
خلاف هذا لان بعض اللفظة والنحو والتصريف متساوي النقل وعدم
الاشياء التي ذكرها قد تعلم من محكمات القرآن فثبت القطع انتهى
والظاهر ان ما لم يتواتر من النقل المذكور مخفف بالقرينة فاما
فيفيد العلم من القرين هناك كون التناقل ثقة في مثل غيرهم في نقله
وكثيرا ما يكون اعلم اهل زمانه بذلك النقل ومع ذلك يتناقل من سقط
محله عند اصل فنه لو تسامح في ذلك النقل الى غير ذلك من القرين

ان المعاني

ان المعارض العقلي القطعي قليل جدا وان العقلي الظني لا دليل على
حجية الظني له وان اكثر الادلة العقلية فيها احتمالات اكثر مما ذكر
وان العقلي القطعي في الفروع غير موجود اذ وجد في الاصول على قلته
فيها فلا بد هناك من قطعي نقلي يوفق كما هو ظاهر لمن تتبع فيصير التعارض
بين النقلين ويظهر الترجيح المنصوص كما ياتي انشاء الله **ترجيح العقل**
على النقل مطلقا فلا وجه له اصلا والتعلل بان العقلي حجة في حجية
النقل باطل لان الموقف عليه هو دليل عقلي قطعي خاص كدليل
النسبة ونحوها فترجيح كل عقلي قطعي كان او ظاهريا على كل نقلي مطلقا
لا ينبغي ان يرضى به عاقل لان من اجمع انواع القياس وان صحها بطلانها
ولا دليل على حجة العقلي الظني يعتد به وعلى تقدير وجوده هو ظني فالاستدلال
به على الظني دورى **القول** فالعلة ايضا في التمهيد في تفسيره
يجتاز اليها **معناها** الجمع من غير ترتيب خلافا للفر الناجع اهل
اللفظة قال ابو علي اتفق اللغويون والصوفيون والبحراني والكوفيون على ان الواو
الجمع المطلق من غير ترتيب ولودوده في مثل تقابل زيد وعمر واصدق قام زيد
وعمر قبله او بعده من غير ترتيب ولا تناقض **القول** وادخلوا الباب سجدا
فقولوا طهروا بالعكس وسأل الصحابة عن بدء السجدة ولساواة واو العطف
في الاسماء المختلفة وان اجمع في المتفق انتهى ونحوه في المباني ثم ذكر
حجة القول الاخرى هي ضعيفة جدا واجاب عنها **القول** بان اللفظة

لا ثبت بالاستدلال كما تقدم عند بل لا بد من نقل الشكات للوضع والجماع
 المذكور نقل شواهد من جماعة غير متهمين غير فلا يقاوم دليل نقل ولا يوجد
 او قبح في هذا المقام وليس هذا الاجماع عن راي اذ لا مجال فيه للرأي الظن
 بل هو نقل للوضع كما قلنا **فصل** ان سيبويه ذكر في خمسة عشر موضعاً من
 كتابه **وقال** الشهيد الثاني في تصحيح القواعد او العطف تصديقاً لما
 اجمع من غير ترتيب ولا معينة وان كثرة الترتيب ونقل كل قسم مما عطف
 فيه الشيء على صاحبه فاجنبناه واصحاب السلفية وعلى ما بقدر ارسالاً
 وابراهيم وعلى لاحقه كذلك يوحى اليك والذين من قبله واذا قيل
 قام زيد وعمرهما حمل الثلثة **فصل** هذا هو المختار عند اكثر المحققين بل
 ادعى عليه الاجماع انتهى وهو جماعة من علماءنا ثم اورد قول من قال انهما
 تفيد الترتيب ثم ذكر لها عشرة معان اخرى وذكر ان صاحب القاموس
 اورد لها سبعة وعشرين معنى **وقال** العلامة في التهذيب ومنها
 الفاء وهي للترتيب بحسب ما يمكن لاجماع اهل اللغة عليه **وقال** في
 النظرية تحقيقاً مثل زيد في الدار وتقديراً مثل في جوف الخيل **فصل**
 وهي مشترك بين الابتداء الفاعلة والتبعيض والتبيين في المائدة **وقال**
 الى وهي الانتفاء الفاعلة **وقال** الباء قيل انها في غير متعدي للاصاق
 وفي متعدي للتبعيض وانك سيبويه في سبعة عشر موضعاً من كتابه
 للتبعيض **وقال** انما هي المحصر بالنقل عن اهل اللغة لان ان الاشياء

نقل

يتر

مفاد

تج

شبه

شبه

دعا

والنفي ولا يتلوا ان على محل واحد ولا يمكن صرف النفي الى المذكور والاشياء
 لغية فحين العكس انتهى وذكر في المبادئ وجماعة الا انه لم يذكر الا انه
 كلها ولا انكار سيبويه **وقال** ان انكار سيبويه غير مقبول لانها شاهدة
 على نقل غير مخصوص وغاية انه لم يطبع على ذلك او لم يكن في خاطره وقت
 الانكار وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ونقل جماعة من النحويين
 والنحويين بحيثها للتبعيض شهادته على الاشياء فحي اولى بالقبول
 ويأتي في احاديث الرضوخ ان شاء الله حديث صحيح صريح في انها
 في اية الرضوخ للتبعيض وقول المعصوم دليل قاطع لا يجوز مخالفة
ان **قال** الشهيد الثاني في تصحيح القواعد **وقال** ان سيبويه
 كاتل واسكت ان اسم الفعل كذا وكذا وهو ان المضارع المرفوع باللام
 كقوله تعالى لياخذوا سلعهم للجوب عند اكثر المحققين في الخطاب
 اذ لو تقرر بنية على خلافه في المسئلة مذهب هذا الاحداه والاشياء
 انها حقيقة في الذنب والثالث في الاباح والرابع انه مشترك بين
 الوجوب والذنب وهو الطلب والسابع انه حقيقة اما في الوجوب
 او الذنب ولكن لم يتعين لنا ذلك والثامن انه مشترك بين الوجوب
 والذنب والاباح والاسع انه مشترك بين الثلثة المذكورة بالاشراك
 المعنوي وهو الاذن والعاشر انه مشترك بين خمسة وهي الثلثة
 التي ذكرناها والارشاء والتحديد والحادي عشر انه مشترك بين الخمسة

ثم

الاشياء

في

الاحكام على الوجوب والندب والتخيير والكره والاباحه
والثاني عشر ان موضوع واحد من هذه الخمسة لا يعلمه الثالث عشر
ان مشترك بين ستة اشياء الوجوب والندب والتخيير والكره والاباحه والتكوين
والاباحه والتكوين والرابع عشر ان الله تعالى للوجوب وامر الله
للندب انتهى **ف** فرج على القول الاول ان الامر اذا بعد التخيير
فيل للوجوب وقيل للاباحه وقيل للندب **و** ولده في المعامله
صيقه افضل وما في معناها حقيقة في الوجوب فقط بحسب اللغة
على الاقوى وفاقا لمجموع الاصوليين **ق** قال قوم انما حقيقة الندب
فقط وقيل في الطلب وهو قوله المشترك بين الوجوب والندب
علم الهدى انما مشترك بين الوجوب والندب اشتراكا لفظيا في اللغة
و في العرف الشرعي فهي حقيقة في الوجوب فقط وتوقف في ذلك قوم
فلم يزل للوجوب هي ام للندب **و** في مشترك بين ثلثة اشياء الوجوب
والندب والاباحه **و** للندب المشترك بين امرين امر واحد وهو الندب
السابق والتخيير **و** في غير اشياء اخر لكنهما شديدا الشدة والندب
ن استدلال على ما ذهب اليه بوجوه ضعيفة طنية واوره الاصل
في جميع الاقوال الباقية **و** عنها واطال البحث في ذلك **ف** قال يستفاد
من تضاعف احاديث المروية عن الاثر عليهم السلام ان استعمال
صيغة الامر في الندب كان شائعا في معظم بحيث صار من المجازات

الامر

الامر

ش

ق

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

و

على المختار انتهى **الافتتاح** قال في المعال لا يكون على ان الامر بالشئ
 مطلقا يقتضي ايجاب ما لا يتم الالبس شرط كان او سببا او غيرهما
 مع كونه مقدره وفصل بعضهم في افتقار السبب وخالف في غيره فقال بعدم
 وجوبه واشتهرت حكايت هذا القول عن المرتضى وكلامه في النهاية
 والشافي غير مطابق للحكاية ثم نقل عن المرتضى انه قال ان الامر في الشرع
 على ضربين **الاول** يقتضي ايجاب الفعل دون مقدماته كالزكوة والحج
 فانه لا يجب علينا ان نكسب المال ونحصل النصاب او نتكلم من الزاد
 والراحلة والضرب الاخر يجب فيه مقدمات الفعل كما يجب حرقه في نفسه
 وهو الصلوة وما عداها يجرى بها بالنسبة الى الموضوع فاذا انقسم الامر
 في الشئ الى قسمين فكيف يجعلهما قسما واحدا في قسمين السبب وغيره
 بانه محال ان يوجب علينا السبب الا ان يمنع مانع ومحال ان يكلفنا الفعل
 بشرط وجوب الفعل **الثاني** صاحب المعال الذي اراده ان البحث في
 السبب قليل العهد وي لان تعليل الامر بالسبب نادرا واثر الشك في
 وجوبه عتيق وما في غير السبب فالقرب عنده في غير قول المفضل لنا
 انه ليس لصيغة الامر دلالة على ايجابه بواحدة من الثلاث **والثاني**
 ولا يمنع هذا العقل ان يصرح الامر بانها واجب ولا اعتبار بالصيغة
 شاهد ولو كان الامر مقتضيا لوجوبه لا متنع التبرج بنفسيه ثم نقل
 احتجاج القائل بالوجوب بانزولاه ثم تكلف ما لا يطاق ان يخرج
 الامر

المطلق

المطلق عن كونه واجبا مطلقا بان العقل لا يثبت تارك المقدرة
 واجاب بان البحث انما هو في المقدرة وتأثيرها لا في ايجابها في المقدرة
 غير معقول والحكم بجواز الترك هنا عقلي لا شرعي واطلاق القول فيه
 بوجوب الشرع فيترك وجواز تعليل الحكم العقلي هنا دون الشرع يظهر
 بالتمام ولا يمنع كون الذم على ترك المقدرة وانما هو على ترك الفعل المأمور
 به حيث لا ينفصل عن تركها انتهى وقال في موضع اخر الذي يقتضيه
 التدبر في وجوب ما لا يتم الواجب الالبس مطلقا على القول به انه ليس على
 حد غيره من الواجبات والا لكان اللزوم في ما اذا وجب الحج على قضاء
 فقطع المسافة او بعضها على وجه منى عنه ان لا يحصل الاستئذان
 فيجب عليه وجوبه اعادة السعي بوجوبه لعدم صلاحية الفعل **الثاني**
 المنهي عنه للاستئذان لا يقولون بوجوب اعادة قطع العلم ان
 الوجوب فيها انما هو للتوصل بها الى الواجب ولا ريب انه
 بعد الايمان بالفعل المنهي عنه يحصل التوصل فيسقط الوجوب **الثاني**
 غايته انتهى وقد اضرار الله في تحديد القواعد وجوب ما لا يتم
 الواجب المطلق الالبس مطلقا يظهر من بعض حواشي الفاضل الاستدلال
 على القواعد المذكورة فائدة الخلاف تظهر في تعدد الامر على ترك الواجب
 في المقدرة وعدمه وان بعضهم يقول ان وجوب المقدرة حقيقة اسم
 فلا يفتقر الوحدة والترك لا ولا لانه للعالم على شيء من جزماته ومع

بعضهم يقول مجازاً شر قال الحق عندي ان الاشتم في حمل التزاع واحد وان
 الواجب بمعنى متعلق الخطأ لا يقتضي الجازم واحد وان الواجب بمعنى لا
 تنبذ الذمة الالهية تعدد ويمكن ان يجعل المناقضة بين الفريقين لفظة غير
 انتهى وقد تقدم ما يمكن اجواب به هناك من دليل القول بالوجود **لا يخفى**
 ضعف دليل الاثبات كاف في النفي على القول بان الثاني لا دليل عليه في القول
 الاخر يكفي الثاني من الدليل ما لا يكفي المثبت وهو ظاهر بل دليل الاثبات ينبغي
 ان يكون اقوى بكثير من دليل النفي وهذه قاعدة نافذة في كثير من المطالب
قال اعلم في التذييل من هذا الباب ايجاب معلومين عند شبهة القبل
 والشوطين واستناع كتحاشية بالاختصاص من ان لا يخرج من الدليل انتهى لمخصص
قال الشهيد الثاني في تجميع القواعد ثمانية اذا قال السيد لعمري ان على
 السطح فلا ينافي ذلك الا بنصب الشك والصعود فالصعود سبب نصب
 شرط شرعي لا يفرغ على القاعدة فروع **قال** غسل خبز من الراس والوجه يتحقق
 غسل الوجه وغسل خبز من العضد يتحقق غسل اليد وسبح خبز ما حافه
 الكعب يتحقق ظاهر القولين **قال** اذا شتهت زوجة باجنبية فيجب لكف
 عن الجماع ومثل ما لو شتهت محرم باجنبيات محصنات فليس له ان يفرج
 واحده منهما **قال** اذا نسي صلوة واحدة من الخمس ولم يعرفها بعينها
 وكذا الوضوءات يتحقق فساد طهارتها **قال** ان احتل طهر نجس
 بطاهر **قال** ما اذا خرج من شيء فلم يعلم انه منى او بول مع نجس احدهما

فيقتل

فيقتل ويتوضأ انتهى لمخصصه في الاستدلال على ذلك بالافعاله ضعف
 لضعف دليلها ويمكن الاستدلال بقولهم عليهم السلام لا تقتضي اليقين
 اذ بانك وانما تقتضيه يقيني اخر ولكن الاستدلال به يتم في صورة
 الاشتباه لا غير **قال** شيخنا السجاني في الزبد في هذا البحث المباح
 موجب واجماعنا استدلال الكعبي على وجوبه بان ترك الحرام لا يتم الالهية
 او هو مع مصداقه للاجماع لا لعدم التعيين لشبهه مطلبه بالخير
 ولا للزوم تحريم الواجب لا لقرانه باعتباره ولا يلزم وجوب
 غير الشرعية لتبوتها كمال لعدم كون المباح مقدراً لترك الحرام لانه
 الكف والمباح كاخوته المثلثة مقارنات لا غير انتهى وقد اتمنا
 في الكتاب والسنن بوجود المباح يدل على ما قاله وعلى ضعف دليل
 المقدمة وضماً فالى ما في **قال** **قال** صاحب المعالم
 الحق ان الامر بالشئ على وجه الاجمال لا يقتضي النهي عن ضده
 الخاص لفظاً ولا معنى واما الالعام فقد يطلق ويراد به احد
 الاضداد او الوجوه ويراد بهما جميع الى الخاص بل هو عينه في الحقيقة
 فلا يقتضي النهي عنه ايضا وقد يطلق ويراد به الترك وهذا يدل
 الامر على النهي عنه بالتضمن شران يحصل الخراف انه ذهب قوم
 الى ان الامر بالشئ معين النهي عن ضده في المعنى واخرى الى انه
 يستلزم لفظاً وقيل مناسخ تخصيصه بالخاص والخاص هو استدلال على

قال

عدم الاقتضاء في انحصار لفظاً بأنه لو دل كان بالمطابقة أو التضمن
أو الامتزاج شرعي انتفاء التثنية على انتفاء معنى بما سببته من
ضعف تمسك مثبتته وعدم دليل قيام سواه عليه وعلى الاقتضاء
في العام بمعنى الترتيب ان ماهية الوجوب مركبة من امرين احدهما المنع
من الترتيب فصيغة الامر الدالة على الوجوب دالة على المنع من الترتيب
بالتضمن شرعي ودليل المثبت واجاب عنه وهو انهما الضعف
والاطال الكلام في البحث والمناقشة وليس فيه فائدة يعتد بها
وبعض ما جرى هذا ايضا الاشارة قال في المعاملات قوله تعليق
بمطلق الحكم على شرط يدل على اشفا الشرط وهب السيد الموضع
الى انه لا يدل له لا بدليل منفصل وتبعه ابن زهره وهو قول
جماعة من العامة لئلا ان قول القائل اعطى زيد درهما
ان اكره يجرى في العرف مجرى قولنا الشرط في ائنه
اعطاء اكره من والمتبادر انتفاء الاعطاء عند انتفاء
الاكرام ايضا هكذا في الاصل عدم النقل فيكون كذلك
لغير احتج السيد بان تأشير الشرط هو تعليق الحكم به
فليس يمتنع تخلفه وينوب منابه شرط اخر الا ترى
ان قوله تفكر واستشهدوا شهيدين من رجالكم يمنع
من قبول الشاهد الواحد فانضمام التثنية الى الاول شرط

في قبول شريعتهم ان فهم امنين الى الشاهد الاول يقوم
مقام التثنية شرعياً بدليل ان فهم اليقين الى الو (اصل يقوم
مقامه ايضا) وبما تبين بعض الشرط من بعض القس ان
تخصي واجتج من فقوه ايضا بقوله لا تكرهوا
فتياتكم على البقاء ان اردن تخصيتم اجاب عن الاول
بانه اذا علم وجوبه ما تقوم مقامه كان الشرط حاصلاً
وان لم يعلم له يدل كان الحكم مختصاً به ونم من
عدم عدم الشرط من عن الثاني بوجوه بما ان
التعليق بالشرط اشياء على اشياء الحكم عند اشفاائه
اذا لم يظفر للشرط فائدة اخرى ان لا يجوز ان تكون
فائدة ترفي الاية الحيازة في النهي عن الاكره يعني النهي
اذا لا دون العفة فالمولى احق بان دلتها اشيى مخلصاً
والعلامة في التهذيب الامر المعلق
على شرط ان صفة لا يتكرر بتكررها الا مع العلية
لحسن اذا دخلت السوق فاشتق اللحم مع عدم ارادة
التكرار وكذا اعطى درهما ان دخل لان التعليق اعم منه فلا
الوصف والتكرار دالة للعام على شيء من جزئياته ومع العلية
يثبت العموم لوجوبه في المعاملات عند وجود العلة اشيى

ضعف دليل حجية الشرط الذي ذكره يظهر من وجوه **سما** انه استدلال
 بالقياس هو باطل كايضا **سما** انه قياس في اللغة او فتح بطلا **سما**
 اثبات اللغة بدليل وهو معترفون بفساده **سما** انه دليل على قطعها
 وهو ظاهر وقد اقر في الكتاب والسنة النبي عن العمل بالظن
سما انه الاحتمال كاف في الثاني **سما** السيد ومرتاجه
 فانرا اذا قام الاحتمال بطل الاستدلال كما هو مشهور مسلم
 عندهم ومن قال بالاثبات عليه بيان انتفاء
 الاحتمالات كلها هو هذا متعذر **سما** ان مفهوم الشرط
 والاستدلال بدليل ظني وهو **سما** ان التسليم الاستدلال شاهد
 بان النصيحة في البلاء قد يقصدون مفهوم الشرط وقد لا يقصدون
 فكيف يوثق به اذ قد تروى جعل دليل لا شرهيا من غير قرينة على ارادة
 المتكلم له او دليل اخر وقد ذكرت في القواعد الطوسية ما تروى وتساو وعشرين
 اية من القرآن مفهوم الشرط فيها غير مرد ولا معتبر الايات التي
 مفهوم الشرط فيها معتبر لا كما تبلغ هذا القدر وكذا الاخبار
 اكثر كلام البلاء **سما** ان قولنا الشرط غير متضمن في ارادة مفهومه كما ان
 به بل هي كثيرة يطول بيانها فكيف يحزم دأما ينفع واحد منها بقرينة
 ودليل **سما** ان اكثر العامة قائلون بحجته كما يظهر من كتبهم ونحن مأمرون
 بخالفهم كما في انقطاع **سما** ان وضع الشرط لارادة فهو لا غير لا يشبه

الاستدلال

في النكرة في سياق الاستفهام الانكار يثبته تعالى هل تعلم له
 سيما هل تحسن منهم من احد قيل واذا ذلك الكلام بالابد والديموم
 او الاستمرار او السرد او دهر الداهرين او عرض او قسط في التقى افاد
 العموم في الزمان قيل واسماء القبايل مثل بقة ومصر والافس
 والخزرج فمعه جملة الصيغ انتهى وذكره نخبة جماعة من علماء الاصول
 والعربية وهذا نقل منهم لوضع هذه الالفاظ للعموم لارادوا
 منهم ونقلهم لثبته حجة لما مر وذكرنا ان اذا ليست من الالفاظ العموم
 وكذا الجميع المتكلم **سما** في العالم الجميع المعروف باللام يفيد العموم
 حيث لا عهد ولا تعرف في ذلك من الخلفان الا صاحب ومحققا في الفضا
 على هذا ايضا به بما خالف في ذلك بعض من لا يعتد به منهم واما
 المفرد المعروف فذهب جميع من الناس الى انه يفيد العموم ونحوه المحقق
 الى الشيخ وقال قوم بعدم افاذته واختاره العلامة والمحقق وهو اقرب
 لنا عدم تبادر العموم منه الى الفهم ولان له في الجاز الاستثنا
 منه مطردا ثم ذكر حجة الخصم واجاب عنها الى ان قال اعلان القرينة
 الاحتمالية قائمة في الاحكام الشرعية غالبا على ارادة العموم حيث
 لا عهد خارجي كما في قوله تعالى فاحل الله البيع وحرم الربا وقوله عليه السلام
 اذا بلغ الماء كره لم يجسه شيئا ونظائره ولم ار احدا منته لذكر من
 منتهى الاصحاب سوى المحقق فان قال في آخر هذا البحث ولو قيل

الاشارة الى العموم

اذا لم يكن محمداً وصدقه من حكمه فان قرينة حاله تدل على الاستغراق
 لم يكن ذلك الشيء وقال ايضا اكثر العلماء على ان الجمع المنكر لا يفيد العموم
 بل يدل على اقل مراتبه وذهب بعضهم الى افادته ذلك وكما للحق
 عن الشيخ بالنظر الى الحكمة والاصح الاول انتهى ثم استدللوا على
 بطلانها من ضعف دليلها ضعف دليل مدعي العموم وعدم نقل
 الشكايات وضعفه لذلك ثم قال التحقيق ان اللفظ لما كان موضوعاً
 للجمع المشترك بين العموم والتخصيص كان عنده لا إطلاقاً محتملاً للابتن
 كسائر الالفاظ المشتركة الا ان اقل مراتب الجمع يفيد تبييناً وبقياً ما عد
 شكوكاً فيه الى ان يدل دليل على رادته ولا يجوز في هذا من افاء للحكمة
 بوجه ثم قال اقل مراتب صيغة الجمع الثلاثة على الاصح وتدل اقلها اثنتان
 لنا انه يسبق الى التخصيص بلا قرينة وذلك دليل الحقيقة ثم استدللوا على
 القول الاخر بما حاصله انه استعمل في الاثنين واجاب بما حاصله
 انه فهم من دليل اخر **الثالث والخمسين** قال في المعالم ما وضع لخطا
 المشافهة نحو يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا لا يعم بصيغته
 من تاخر عن من الخطاب من المعلوم مع ان خطاها بما ينبغي ذلك
 مستمع وانما ثبت حكمه لم يدل على اخر وهو قول اصحابنا واكثر
 اهل الخلاف وذهب قوم منهم الى تناول بصيغة لمن بعدهم لنا انه
 لا يقال للعموم بين يا ايها الناس ونحو والكاه مكابرة وايضا

فان

فان الصبي والمجنون اقرب الى الخطاب من المعلوم مع
 خطاها بما ينبغي ذلك مستمع فالمعروف اجاب انه يتسع
 ذكر دليل الخصم وخطاها الضعف واجاب عنه الى
 ان قال ان حكمه ثابت عليهم بدليل اخر وهذا مما لا يلزم
 فيه اذ كوننا كلفين بما كلفوا به معلوم بالضرورة من
 الدين انتهى ونحو في اجماعه من علمائنا **القول** وقد
 في ذلك احاديث تأتي في اصل الكتاب ولعلنا ننبه على
 الله فيها احاديث يأتي في الجهاد واحاديث تأتي في القضا
 والله على وجوب العمل بالكتاب والسنة الى يوم القيمة
 واحاديث متفرقة متفرقة في ان لا ينبغي بعده ولا شئ بعده
 بعد شئ بعده وان حلاله حلال الى يوم القيمة **الرابعة والاربعون**
 قال في المعالم الاقرب عندي ان تخصيص العام لا
 عن العجبة في غير محل التخصيص انه لم يكن التخصيص محلاً مطلقاً ولا
 اعرف في ذلك مخالفاً نعم يوافق في كلام بعض المتأخرين ما يشعر
 بالرفعة عنه ومن الناس من انكر حجتيه مطلقاً ومنهم من فصل
 واختلفوا في التفصيل على احوال شتى منها الفرق بين المتفصل **قالوا**
 حجة لا التنازل ولا حاجز بينا الى التعرض لباقيها اذ هي في غاية الضعف
 انتهى ثم استد على ما اخبره بدلالة العرف وذكر كج الاقوال واجاب

الاشارة الى الضعف

واجاب عنها ويؤيد ما اختاره **وجواب** استدلال الاثمة عليهم السلام بمثل ما
 يأتي في موضع في اصل الكتاب ان شاء الله مع عدم فهمه ونسج العمل
 بمثل **بما** ان نقل المشار اليهم بفيد العلم بالوضع او بالعرف وتعلم
 حجة في مثله **بما** تواتر الاحاديث كما اشيرنا اليه بحجة النص العام
 من غير ظهوره بخصيص له **بما** لم يخص **بما** انه لو لا لانتفت فابيه العمومات
 لان اكثرها مخصص لغيرها لخص ان لم يكن كلها **بما** قول ابن عباس
 ما من عام الا قد خص والتبع شاهد له حتى قول ابن عباس فان مخصص
 بغير قوله تعالى ان الله بكل شيء عليم **الحا في القدر** قال في المعام ذهب
 العلامة في التهذيب الى جواز الاستدلال بالعام قبل استقصاء
 البحث في طلب المخصص استقرب في النهاية عدم الجواز ما لم يستقص
 في الطلب وحكي فيها كلام القولين عن بعض من العامة الى ان قال
 والاقوى عندي انه لا يجوز المبادرة الى الحكم بالعموم قبل البحث
 عن المخصص بل يجب التخصيص منه حتى يحصل الظن الغالب بانقضاء
 كما يجب ذلك في كل دليل يحتمل ان يكون له معارض احتمالا رجحا فانه
 في التحقيق حرجي من حرجها ته انتهى **استدلال** عليه بوجوب البحث في الامة
 والتخصيص كيفية في الدلالة وبقول ابن عباس السابق وغير ذلك وذكر
 حجج الاقوال واجاب عنها ويؤيد ما اختاره ما يأتي في كتاب القضاء من
 احاديث طلب العلم واحاديث الاحتياط وغير ذلك **السؤال في القبول**

قال في

قال في المعام اذا تعقب المخصص متعدد اسواء كان جملا **بما**
 او غيرهما وصح عوده الى كل واحد كان الاخير مخصصا **بما**
 قطعاً وهل يخص بعد الباتة او يختص هو بفيه اقول **بما**
 وقد جرت عادتهم بنقل الخلاف في الاستثناء ثم شبهوا **بما**
 الى ان باقى انواع المخصصات الاستثناء ثم قال ذهبوا **بما**
 الى ان استثناء المتعقب للعل المتعاطف ظاهر في **بما**
 رجوعه الى الجميع ومنه بعضهم بكل واحد ويجوز هذا **بما**
 القول في الشيخ **بما** وقال اخرون انظروا في العود **بما**
 الاخيرة وقبل الوقف بعنا الاندري انه حقيقة في **بما**
 الى الامرين **وقال** السيد المرتضى انه مشترك بينهما **بما**
 فيتوقف المظهر القرينة وهذا القولان موافقان **بما**
 للقول الثاني الحكم لان الاخيرة مخصوصة على كل حال **بما**
 وفضل بعضهم بما يرجع الى اعتماد القرينة واختيار **بما**
 العلامة في التهذيب والذي بالوضع العام مخصوص **بما**
 الاخراج وفيه ما كان عود الاستثناء الى كل واحد **بما**
 يقتضي صلاحية المستثناء لذلك فاي الامر **بما**
 والاستثناء كان اسنعه فيه حقيقة انتهى ملخصا **بما**
وطلا الدق الاستدلال في جواب ادلة الباتة **بما**

ان الاستثناء في
 كل من الامرين
 في قوله ان
 الاستثناء في
 كل من الامرين
 في قوله ان

الفاستقون له الذين تابوا وحصلوا في الدنيا **والعلم** قال في العالمين
 جمع فلا يناس الى ان العلم اذا تعقده ضمير يرجع الى بعض ما يتناول
 كان ذلك تخصيصا واختار العلامة في النهاية وحكي المحققين
 الشيخ انكار ذلك وهو قول جماعة من العامة واختار هو المتوقف وثقة
 العلامة في التهذيب وهو هذا هو المقتضى وله امثلة **فقال**
 نعم والمطلقات يتوهم بانفسهم ثم قال وجوابه ان الحق
 والضمير في ردهن للرغبات فعلى الاول يخص الحكم بالترخيص
 بهن وعلى الثاني لا يخص بل يبقى على عمومه وعلى الثالث يتوقف
 وهذا هو الاقرب لنا ان في كل كتاب التحصيل وعده ان كتابا
 للبيان فلا يباين حجة القليل وهي ظاهرة الضعف وقال باب
 المجاز واسع وحكم الاستخدام شائع وجوز تقدير مضاف الى
 وجوبك بعضهم ولا يجب ان ما اختار اقوى واحاط **الاستدلال**
 قال في المعاملا خلاف في جواز تخصيص الكتاب بالخبر المستوفى
 وجهه ظاهر واما تخصيص خبر الواحد على تقدير العمل بالاقرب
 جواز مطلقا وبه قال العلامة وجمع من العامة وحكي المحققين الشيخ
 وجماعة انكاره مطلقا ومذهب المقتضى وتوقف والبيهيد المحقق
 لكنه بناء على منع كون خبر الواحد دليلا لنا انهما دليلان
 تعاضا فاعمالهما ولو في جوازي ولا ريب ان ذلك لا يحصل الا

مع العمل بالخاص انتهى **واما** عرجة القولين الا بما حصل ان
 بما حصل ان القرآن قطعي السند طئي الدلالة والخبر بالعكس
 فتساوى على ما ياتي من ترجيح قول المحقق والمقتضى في خبر الواحد
 لا يبقى وهذا البحث فائدة من يتعمق تقييده بالخبر المحفوظ والقرآن
 المفيد للعلم **ان** صاحب المعالم قسم تنا في العلم والخاص
 اذا ورد الى ما يعلم فيه الشارع الا يعلم وله اول اما ان يقتصر او يعم
 العام والخاص واختار في الجميع بناء العام على الخاص ونحو
 جماعة من اصحابنا واستدلوا بانهما دليلان شرعيان يتعمق
 العمل بهما فلا بد من التخصيص في اجزاء المتناهي ما يدل عليه
 بعمومه ومطلقا فكيف فهم من اول تفسيره على ابن ابي عمير وتفسير
 النعمان وغيرهما **انما الاستدلال** قال في المعاملا هو المثل يتضح
 دلالة ويكون فعلا واحدا مفردا ومركبا اما الفعل فحيث لا يقتصر
 به ما يدل على وجه وقوعه واما المفرد فكما المشترك له في ديه بين
 معانيه كالعين والقرع والختار المترددين الفاعل والمفعول
 واما المركب فكقوله نعم او يقول الذي بيد عقدة النكاح لتردد
 بين الزوج والولى وكما في جميع الضمير حيث يتقدم امران يصلح
 لكل واحد منهما وكما المخصوص مجهول مثل احب لكم بهيمة
 الانعام الا ما يتلى عليكم الى ان قال لا خلاف بين اهل العدل

في عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولما تأخير عن وقت
الخطاب الى وقت الحاجة فاجاز قوم مطلقا ومنهم من
وقضى الرضى فقال ان الجمل يجوز تأخير بيان الى وقت الحاجة و
العام انتقل في عرف الشيع الى وجوب الاستعراق بظاهر فلا
يجوز تأخير بيان ثم قال والذي اقوى لنفسه هو القول الاول
لنا اننا لا نصور ما نعلم التأخير سوءا احتماله الحزم في الخطأ
معه ولا يتبع فرض مصلحة يحصل لاجلها كغز المكلف وطول
النفس على العمل ثم ذكر حجة للانع والجاب عنها

في هذا المقام ويؤيد ما قاله وجوب ضعف دليل الحزم كما
هو ظاهر من نظريته وبعضه مبني على القياس قوله يعني
فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بآية ولفظة ثم موضوعه للقرآن
فهو صريح في تأخير البيان عن وقت الخطاب فانه بعض علماءنا
الاخاديت المتواترة الصحيحة في وجوب سوء الهمم عليهم السلام
وعدم وجوب الجواب عليهم مع ان وقت وجوب السؤال هو
وقت الحاجة لا قبله وياتي بعضها في كتاب القضاء وهي كثيرة جدا
في الكافي وصان الزدجيات الصغير والكبير وسائر كتبنا
بعضها في اخر المقدمة ولا يظهر لها معارض صريح بل
تلك الاحاديت الشريفة وما ذكره صاحب المعالم يدل على جوازها

بغير

تأخير البيان عن وقت الحاجة ايتم ولا يترك الاغتراب ولا التكليف فلا
يطاق بل يحزم المكلف بالقدر المتيقن ويعمل في الباقي احتياطا
في مقام التحريم وبإزالة عدم الوجوب في مقام الوجوب كما يات
انشاء الله في القضاء ويؤيد الامتناع ويؤمن على الطاعة اذا بلغه
البيان ان كلا منهم من اغفل ظاهره عن التيقن الاحتياط
على الائمة عليهم السلام بل ما ذكره في امتناعه على الشيع على
نام لان بعينه جار في الكلام كما لا يخفى على المتأمل والافعال
والافعال والى ذلك التي صدرت عن النبي صلى الله عليه وآله
اكثرت ان تخصي وهل معنى التيقن الا ذلك انزلتم قولهم
بامتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة لزم ان يعلم المكلف كل حكم
يحتاج اليه عند حاجته اليه اذا سعى عليه وطلبه وهذا باطل
قطعاً غير مطابق الواقع كما هو ظاهر واضح خصوصاً في زمن
الغيبة والتقية بل كثير من المكلفين بلغهم خطابات مجملة
مشككة لم يفهم المراد منها حتى بلغتهم ولا وقت الحاجة الى
العمل بها وكثيرا ما يحتاجون الى احكام كثيرة من فرائد وغيره
ولا يجدون علماء ولا اماماً ولا ولياً وما الوجه في ذلك وقد تحير
اكابر العلماء وترددوا في احكام كثيرة وتوقفوا فيها كما هو ظاهر في كتب
الفقه وقد اختار الشيخ في عدة جواز تأخير البيان عن وقت الخطأ

بغير

الامام

خاصة ونقل عبارة مولانا محمد طاهر في شرح التهذيب ثم قال
 علم مذهب الشيعة والمرتضى في زمان غيبة الامام لا يجب عليه
 التبيين اذ كان سببا لاستئثاره وان لم تكن سببا لاستئثاره
 يجب عليه ان يظهر عند الحاجة ويبين المكلف
 عندى احكام الله على نوعين احكام اختيارية واقعية
 كلف الله بها العباد في حال الحضور وعدم التقية واحكام
 اضطرارية وهي حال غيبة الامام فالعباد مخمفون بالعل
 بدلول الايات والاخبار بشروطها والتوقف والاحتياط
 عند الاشتباه فلا يجب على الامام ان يظهر بين الحكم الاول
 قطعهما قلناه جواز تأخير الاحكام الواقعية في مثل زماننا انتهى
 تتبع الايات والروايات فان بعدا للتبع التام بقي عند
 الحاجة اجمال واشكال وتناقض وتعارض غالباً وجعل
 مثال واحد كاف في الحكم بالجواز فكيف مع وجود الف مشا
 وما يتحمل ان الجواب بالتقية جواب يرد ان غيبة طابق
 الحق والواقع ومع ذلك كثير اما لا يرد جواب اصلاً وامثلة
 كثيرة ياتي بعضها انشاء الله والتيقن المنع في بعض الصور
 او كلها يتم على طريقة العامة لا على طريقة الشيعة لان العا
 لا يقولون بالتقية ولا بان الامام مخصوص بمعرفة شيء من

العلم

لاحكام بالاولان النبي ص اظهر كل الجاهل بدينه يدى اصحابه
 وتوفرت الدواعي على اخذه ونشره ولم يقع بعد فتنه انتهت
 الى اخفاء بعض الشيعة فان كان مرادهم بامتناع تأخير البيان
 غرضاً فحاجة امتناع كون الانسان قبل العلم بالبيان مكلفاً
 بما لا يعلم فهذا القدر مسلم لا ما زاد عليه وهذا هو الظاهر
 خرج عنهم والقول بامتناع تكليف ما لا يطاق فيه يغني عنه و
 يدل عليه واكثر عبارة انهم لا يظهرونها ما قلناه بل منع تأخير
 البيان مطلقاً قد برر فاد العلامة في التهذيب الخطأ
 هو الكلام المقصود به الا انها لا يقع من حكم المخاطبة بالعلم لا
 له على النقص واحتجاج الحشوية بالحجوف المظفرة ويقولون
 رؤس الشياطين تلك عشرة كاملة وما يعلم تاويله الا الله لا يخفى
 عودهم يقولون الى المعطوف عليه باطل لان الحروف فيل
 انها اسماء للصور والتمثيل برؤس الشياطين تمثيل بالمتنكر
 في الغاية والتوكيد مفهوم والعطف لا يقتضي عود الضمير الى
 المعطوف عليه ثم قال بمنع ان مخاطبة الله تعالى ويرد به خلاف
 ظاهر من وون البيان وانهم الاغراء بالجهل ولا نه بالفتنة
 الى غير ظاهر مهمل انتهى ان ارد ان ظاهر الذي
 يفهمه جميع المكلفين او التي مراد قطعاً فان ذلك خلاف

وامام

الواقع وخلاف ما دلت عليه الاحاديث المتواترة التي ياتي بعضها في كتاب القضاء وفي بعضها انما يعرف القرآن من حق برون اراد ان ظاهر الذي يفهمه النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون مرادهم هو مسلم مع امكان الشك في عمومهم ولا في ذلك ولا في الاحاديث المتواترة دالة على ان اكثر الآيات محمولة على خلاف ظاهرها وان لا يعلم تأويلها وتفسرها الا النبي ولا ائمة عليهم السلام واتي من يدتحقق في محله انشاء الله

فان التهذيب مفهوم انحصار حجة مثل صدقي زيد والعالم كبر والالزم الاخبار بالاخصع الاعم انتهى وفيه نظر لعدم كونه كلياً وعدم كونه دليلاً قطعياً الا ان اخبار الثقات من اهل العربية بوضع ذلك وهو صحيح فيه كما انحصار المستفاد من النفي والاثبات او مرادنا فان ذلك النقل حجة في مثله بخلاف وضعها المفهومات فان لم يثبت وقد يقصد المتكلم وقد لا يقصد والتبع شاهد صدق وبذلك كاف في نفي حجته والنهي عن العمل بالنظر دال عليه ولا دلة فيه ايضاً متعددة ياتي الانسان الى بعضها

في تهذيب القواعد المشهورة بين النخاة والاصوليين ان المبتدأ منحصراً في خبر دون العكس لان المبتدأ اما اخص من الخبي او مساو للخبي لا يكون اخص

بأنها

من المبتدأ فافقت مثلاً زيد قائم افاد ان زيد منحصراً في القيام لان القيام منحصراً فيه ولو قلت القائم زيد افاد ان زيد منحصراً في القيام لان القيام منحصراً فيه ولو قلت القائم زيد افاد انحصار القيام في زيد لان القائم هو المبتدأ فزيد الخبر لا نهما معرفتان وبهذا فرقوا بين قولنا زيد العالم وبين قولنا العالم زيد فان الاول انحصار العلم في زيد بخلاف الثاني وما قول بعض الاصوليين ان قولنا زيد العالم انحصار العلم فيه ايضاً فاستفاد دليل الاخر لو لم يشك بان الاخبار بالاخص ايضاً واقع وان قل فان المراد من الاخبار الاسناد في الجملة فلا يجب تساوي المفردين في الصدق ولا في المفهوم ولا في الاستلزام كقولنا النبي صلى الله عليه وسلم لا قضاة ان كان يوق الا نبيا نعم افادة ذلك انحصار اكثرى لا كلي انتهى لمحضه وقد عرفت ضعف الدلالة فلا يوثق بها من غير قرينة كما في الاشارة اليه

فان في التهذيب مثل لا يستوى قيل انه للعموم لانه نفى دخل على كونه في غير وقتيل ليس للعموم لان نفى الاستواء اهم من نفيهم من كل الوجوه او بعضها ولا دالة للعموم على التخاص والتحقيق ان النفي فرع الاثبات فان جعلنا الاستواء عاماً حتى لا يصدق على الشيئين الامع تساويهما من كل الوجوه كان نفيه نفياً للعموم فلا يكون عاماً وان جعلنا الاستواء صادراً على الشيئين باعتبار تساويهما ونفي امر ما لم يكن ما

فيكون عامما سلبه عاما وكقولنا في الاثبات للعموم والاصدق
 التساوي على المتباينين لصدق تساويهما في تمام اعدادهما
 عنهما وقبل المنع واللام يصدق مطلقا اذ المميزات مختلفة
 ولا قرب البنا في ذلك على العرف انتهى 2 مقيد القواعد
 مساواة الشيء للشيء لقولنا استوى زيد وعمر وثمانان او هو
 هو ويحذف ذلك وما يعرف منه ان كان معه قرينة تشعر بان
 شيء حملناه عليه وان لم تكن قرينة فهذا يدل على التساوي مع
 جميع الوجوه الممكنة او يدل على البعض فيه فذهبان منشأ
 كون نفيها ورد على نكرته وكون نفي الاستقراء من نفيها من كل الوجوه
 وبعضها فلا يدل على الاخاص وهذا لا يخالف ومصادره على القو
 يفتي النفي لقولنا لا يستويان فان قلنا مقتضاها في الاثبات هو
 المساوات من كل وجه فلا يستوي ليس بعام لان نقص الموجبة
 الكلية سالتة جزئية فان قلنا بعض الوجوه كان النفي عاما لان
 نقض الموجبة الجزئية سالبة كلية وتيقن عليه ان المسلم هل يقتل
 بكافرا لا لقوله لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة وجواز
 تزويج الفاسق لغيره لقوله نعم ان كان ومما لم يكن فاسقا لا يستوي
 والزوجة الكافرة تقسم لها بقدر المسلم لانه واشتراط عدل المولى
 فقلنا يستدل بعضهم بالاثارة وفيه نظر انتهى لمخاض ونحو ذكر جماعة

على

من العلماء العرب والاصول وحيث لم يثبت العموم في الاثبات ولا في النفي
 لا يجد الحكم بغيره في هذا الكلام ومثاله ومن قصر يات جمع منهم ومن شاع
 الايات والروايات ان اللفظ العموم تعيد العموم في الاثبات فاذا دخل
 النفي دل على نفي العموم لا نفي النفي كما ذكره في نحو قد دل الله بهم ولا اخل
 الدوام فان النفي نقض الاثبات الاعم وقينه اخرى
 غفلة جميع من المتأخرين في الاستدلال بالعام في مقام النفي مع انه هنا
 ليس بنسب ولا ظاهر وبقي التنبية على جملة منها انشاء الله تعالى في محله
 وبقي فيه تحقيق اخر قال العلامة في المبادئ
 ان الامر اذا كان مقيدا بوقت ولم يفعل فيه لا يقتضي وجوب
 وانما يجب القضاء بمجرد لان الامر الاول لا يتناول اعدا
 وقته ولان امر الشرع فان تعقب القضاء وان لا تعقبه فدل
 على ان مجرد الامر الاول غير كاف في القضاء انتهى ونحو عبارة عما
 من علمائنا وقدم ما يؤيد قال الشهيد الثاني في
 مقيد القواعد الحقيقة هو اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجان
 هو اللفظ في غير ما وضع له لمناسبة وتسمى العلاقة وهي انواع كثيرة المستعمل
 والمشهور منها اثنا عشر نوعا وثلاثا بعضها من التثنية والحقيقة ثلاثة
 انواع لغوية معرفية وشرعية فان اتحد مدلول الحقيقة حمل عليه
 دون المجاز وان تعدد في النوع الواحد فهو مشترك او متواطى او مشترك

وتمجده على الجميع البعض بالقرينة او بدو بخلافه وان تعدد
مدلوله بحسب الانواع قدمت الحقيقة الشرعية ثلث العرفية
ثم العرفية فان تعدد الحمل على الحقيقة صرحنا الى الجواز ثم التمسك
فكنا الحقيقة وان تعدد صار مشترك وقد يرجع بعض افراد
بالقرينة مشترك الحقيقة ثم فرع على ذلك فروعاً قوله عليه
لا صلح الا بامارة الكتاب ولا صلح الا بطهون ولا صلح الا بال
مع ذلك وان جزم مع وجها ولا يملكون مع سيد واما
فلك كذا فان نفى الحقيقة لاقتضاء نفى الصحة ابتداء جميع
الحكم والوانم بخلاف نفى الكمال لبقاء الحقيقة مع جملة
النفى على الاقرب ويقع عليه التنبه على خلاف جماعة العلماء
فهذه المسألة ونظايرها قفطر له وجهين انتهى وفي بعض ما
ذكره نظر كقديم الحقيقة الشرعية على العرفية اذ ثبتت
الشرعية كما تقدم بل الموجود عرفيتان والعرفية ترجح الحاشية
غالبها والقرائن والنصوص جاءت في أكثر تلك المواضع موجودة
في احاديثنا اعتنا عليهم السلام وانما يحتاج الى هذه القول بعد العا
لفلما احادتهم في الاحكام الشرعية كما هو ظاهر يتبع
فان في هذه القواعد اذا غلب الاستعمال الجواز
على استعمال الحقيقي ويعبر عنه بالحقيقة الموجودة والجواز

الحكم وكذا هو الذي لا يرد في
منه كذا هو الذي لا يرد في
منه كذا هو الذي لا يرد في
منه كذا هو الذي لا يرد في
منه كذا هو الذي لا يرد في
منه كذا هو الذي لا يرد في
منه كذا هو الذي لا يرد في
منه كذا هو الذي لا يرد في

الراجح ونفى تساويهما او ترجيح الحقيقة والجواز للاستعمال
خلاف مشهور منشأه الرجوع الى الاصل وسأعاده الفلية
الموجبة للظهور والتوقف لتعارضهما انتهى وتقدم
فيه كلام في عبارة ولده في المعالفة في بحث ان الامر للوجوب
ام لا قال في تحديد القواعد دلالة العموم على افراد
كلية اي يدل على كل على كل واحد منهما دلالة تأنيدي يعبر عنه
بالكل التفصيلي والكل العرفي وليست مراباب الكل اي
الهيئة الاجتماعية المعبر عنه بالكل الجمعي لتعدد الاستعمال
بما في النفي على البعض لقوله شر ولا تقرير الزنا ولا تقاضى
او لا ذكر ولو قال قال لجا في عشرة او لا تقرب العشرة
فانه لا يلزم منه النفي والتقيى واما بخلاف الاشياء
والفرق بين المعنيين ان الكل هو المعنى الذي يشترك فيه
كثيرون كالعلم والجمل الانسان والحيوان واللفظ
الدال عليه يسمى مطلقاً وتسمى الجزئي والكل هو المجموع
من حيث هو مجموع ويتفق بنفيه ولا يلزم نفى جميع افراد
ولا النفي عنها فاذا قال ليس له عدى عشرة جاز ان
يكون له عنده تسعة بخلاف الشئ فانه يدل على الافراد
بانتمى لان الجزء بعض الشئ انتهى بالايات

وما الله بقاتلها تعالى
وما يربك بظلام للعبيد

نظر بطول بيان فعل العموم فيها علم قنينة اخرى او دليل اخر فان
غيره كاشه به التبع والاستدلال بها في النفي او مختلف فيه
وكيف يجعل دليلا وهذا قاعدة كلية وهي ان الفاظ العموم تغني
النفي في العموم لا عموم النفي واشتراك خلاف ذلك ليس عليه دليل
يعني به ولا يكفي المشتك مثالا او ثلاثة لاحتمال ارجح الى قياس باقي
الاشياء عليها والقياس باطل خصوصاً في اللغة وكيفية الثاني مثال
او امثلة بسيرة ومن المعلوم ان النفي يقتضي الاثبات ولذلك افادت
النكرة العموم في النفي لا في الاثبات ولا ريب ان كثير من انما يظن ان الفاظ
العموم في النفي نفي العموم لا عموم النفي وذلك في اوضح من تتبع الاشياء
قيام الاحتمال يضعف الاستدلال في بعض الجزم بجل الاشكال
فانه علم بحقائق الاحوال قاسم العلامة في التمهيد
قد يكون ١٥ الاجابة في اللفظ حال استعماله في موضع كالمشترك المحتمل المعانيه
والمشترطي المحتمل لكل فرد من جزئياته عند الامر باحد امثلهما مثل واتوا
حقه يوم حصاده او عند استعماله في بعض موضوعه كالعالم المخصص
بالجمل مثل في اصل لكم ما فهموا ذلكم حيث قيد بالاحصان الجمل
ومثل احلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم او حال استعماله
لا في موضوعه كالعالم المخصص بالجمل مثل اصل لكم ولا في بعضه كالانعام
الشعرية والمجازية وقد يكون في الفعل اذا وقع لا يدل على الوجه

نقد

ثمة التحليل والتحريم المضافان الى الاعيان ليس محمولاً لسبقهم بحمل الكل
حوت عليكم الميتة والوطي في نحو حوت عليكم امها نكم ولا حمل في اية
السيرة اذا القطع حقيقة في الايمان واليد في العضو من المنكب انتهى بخصا
ونحو عبارة جماعة من المتأخرين في بعض ما ذكره خلاف
قاسم الاستدلال الثاني في تمهيد القول بعد اطلاق المشتك كالفعل
قاسم المفعول باعتبار الحال حقيقة بلا تراخ واطلاقه باعتبار المستقبل
كقولهم له انك ميت وانهم ميتون مجاز قطعاً باعتبار الماضي فيه
منها باعتبارها عندنا انه حقيقة سواء امكن معانته له كالضرب ام لم
يكن كالكلام والثناء انه مجاز مطلقاً والثالث التفصيل بالمكن وغيره
وتوقف الاسدي وجماعة فلم يصحوا شيئاً محل خلاف ما اذا لم يطرأ على
المحل وصفه جودى يناقض المعنى الاول ويضاده كان ناوا القتل والاكل
الشرب فان طرأ الموجدات ما يناقضه او يضاده كالسواد مع البياض
والقيام مع القعود فانه مجاز اتفاقاً على ما ذكره في المحصول وغيره هذا
كله اذا كان المشتق محمولاً كقولك زيد شرك او قاتل او سقيم
فان كان محمولاً عليه كقوله نعم الزانية والزاني فاجلها والسارق
السارق فاقطعوا واقتلوا المشركين ونحوه فانه حقيقة مطلقاً سواء
كان للحال ام لم يكن عليه بانه لا يكون كذلك لا متنع الاستدلال
لا بالنصوص السابقة في زماننا لانها مستقبلة باعتبار ان الخطاب

يكون

قد

عندئذ لا الية والاصل عدم التحجّر ولا قائل باقتناع الاستدلال اذا علمت ذلك فيفسر عليه مسائل لو قال انا مقر بما تدعيه اوست منكرا فانه يكون اقرارا بخلاف ما لو قال انا مقر لم يقل برفا فانه لا يكون اقرارا لاحتمال ان يريد الاقرار بان لا شيء عليه وبخلاف ما لو قال بالمضارع فانه لا يكون اقرارا وان اتى بالضمير مع لان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال لو قال وقفت على مكان موضع كذا فغاب بعض حصة ولم يبق دارة ولا استبدل واما فان حقه لا يبطل ولا فرق بين غيبته حال الوقف وبعد مع احتمال البطالان هنا فنظر الى العرف اذا قال الحكم انا مسلم هل يحكم باسلامه ام لا ومقتضى جعله حقيقة في حال الحكم عليه به ويحتمل عدم الحكم مطلقا لاحتمال ان يسعى دينه الذي عليه اسلامه لو عمل عن القضاء فقال امرأة القاضي طالق مع قصد طلاق زوجته فوقع الطلاق عليه وجهان وينبغي القطع بالوقوع نظر الى الصيغة مضافا الى القصد وفيه ايضا اقامة الظاهر مقام المضمحل وهو صحيح وان قل لغت اذا قال وقفت على حفاظ القرآن ففي دخوله كان حافظا ونسبه البناء على ما ذكره ويحذر عدم دخوله هنا نظر الى العرف ايضا كما هو المحدث تحت الشجرة المثمرة فان الكراهة لا تختص بزمان الثمرة بل تبقى وان زالت وفي ثبوتها لما لم يشر بعد مع قولها لها وجهان مبنيان كون الاطلاق حرجا كما عرفت ودلائل العرف على ارادة

الثمرة

الثمرة بالصلاحيية والقوة القرينية من الفعل انتهى كلامه زيد الكرايم وفيما قاله في الثمرة نظر لما يأتي من الاحاديث الظاهرة في اختصاص الكراهة بوقت وجوه الثمرة لاحتمال حمل المطلق على المقيد بشكل الحكم بالعموم والله اعلم
 في تمهيد القواعد الفعل المضارع
 المثبت كقولنا زيد يقوم مشترك بين الحال والاستقبال على المشهور بين النحاة ونزاد ابن مالك ان الحال يتخرج عند التجرد عن القرابين بعضهم الى انه حقيقة في الحال بخلاف الاستقبال وبعض الى عكسه واخرون على انه حقيقة في الحال خاصة لا يستعمل في الاستقبال حقيقة ولا بخلاف واخرون الى عكسه وهذه الأقوال حكاهما اوجيا في الارتياف واختار المشهور وجعله ظاهرا كلام سيبويه انتهى ولا ريب ان لا يستعمل في كل من الحال والاستقبال وان القرينة كثيرا ما تدل على احد هما فيطل القولان الاخيران وظهر الاختلاف واحتمال انه لا يخرج فيهما باحدهما بغير قرينة ثمة المضارع انتهى
 بلا يتناول الاستقبال عند سيبويه قال لا حقتل ان باق على صفة الحال واختاره ابن مالك في التسهيل فان دخلت عليه لام لا او حصل النفي ليسر او ما فقي تعيينه للحال مذهب ابن الاكثرون كما قاله في اويل التسهيل على انه متعين ثمة في الكلام على المجازية خلافا انتهى وقد علم ان ما قالوه هنا بل اكثر في عدم الكثرة لا كلي

انه لا بد فيز القرنين
 اليه في الاستدلال كما ياتي ان شاء الله وهو كثير من ذكر المصير من فيسائل
 قال العلامة في التهذيب الحكم خطاب الشرع المتعلق بافعال
 المكلفين بالاقتضاء ان التحريم والوضع والاقتضاء قد يكون للموجود
 مع المنع من التقيض فيكون محرمها حراما ولا يصرف فيكون مكرها
 التحريم لا يباح والوضع الحكم على الوصف بكونه شرطا او سببا او مانعا
 وهو بما يرجع من اعتبار الى الاول والثاني الشاهد الثاني
 في تهديد القواعد الحكم الشرعي خطاب الله او مدلوله لخطا يتعلق
 بافعال المكلفين بالاقتضاء او التحريم فانه بعضهم او الوضع ليدخل
 ما جعل الشيء سببا او شرطا او مانعا كجعل الله زوال الشمس حيا
 للظهور جعل الطهارة شرطا لصحة الصلوة والنجاسة مخرجا
 فان جعل المذكور حكم شرعي لاستفادته من الشارع ولا طلب فيه
 ولا تحريم ليس من افعالنا حتى يطلب منا او تحريمه شرعا فوقع
 كون الحكم الشرعي لا بد من تعلقه بافعال المكلفين ان وط الشبه
 هل يوصف بالحل والحظر وان انتفى عنه الاشم ولا يوصف بشئ
 قال لانهم اتفادوا الثالث لان السامع ليس مكلفا به سيما
 ابدل بعضهم المكلفين بالعباد ليدخل مثل ذلك ما اذا
 اكلف الصبي او المجنون مالا مال اذ عا فطر او تعديا ما

لجميع

لجميع الصبي او المجنون فانه لا يجب عليهما الفصل
 ح لان مراب خطاب الشرع ولكن اجماع من قبل الاسباب
 فيجب عند التكليف عليهما الفصل ح لان مراب خطاب
 الشرع ولكن اجماع من قبل الاسباب فيجب عند التكليف
 عليهما الفصل لروا المانع انتهى لمخصا ونحو عبادة
 جماعة من علماء المتأخرين وفيه او لان هذا التعريف
 من العامة وقد سمعنا من المشايخ ان اول مرع في الحكم به
 العز لا فكيف يلتفت الى منطوقه فضلا عن مفعوله
 انه ليس في هذا التعريف والتعريف عليه فائدة
 يعتد بها كذا امثاله وهو كثير جدا لمران نقل منه الا
 القليل ان المستفاد من تصريحات المتقدمين
 من علمائنا كالشيخ وغيره ان التكليف بالوجوب والتحريم
 مشروط بالبلوغ والعقل وان الاستحباب والكراهة
 والاباحة الشرعية تتعلق بفعل غير المكلف كالطفل
 الممنوع والحادوث الدالة على ذلك اكثر مما ان تخصي
 وبما في كثير منها في العبادات او الحدود وغيرها وكلها
 تنبه على بعض تلك المواضع وينقل بعض تلك العبادات
 في محلها ان شاء الله ان ما ذكر من ان الامر

لا يخفى في غيره وان الدليل على صحة ما ذهبنا اليه ان قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين لا يقتضي في غيره وان الدليل على صحة ما ذهبنا اليه ان قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين لا يقتضي في غيره وان الدليل على صحة ما ذهبنا اليه ان قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين لا يقتضي في غيره

الله ولا يرد ان توجه الخطاب والحكم بشرط بان كان المقصود من الخطاب
غير نفسه وهو موجود في غير المكلف كثيرا وقد اعترض صاحب الفوائد
المدنية على قوله وبعضهم ان الوضع فقال لا بد من تلك الزيادة انه
من المعلوم ان اجعل المذكور معنى مغايرا لمعنى كونه لاحكام
الخمسة وان له انما احاطة لا تأريحا وان مستغاد من الشارع شر
قال كلاسهم في هذا المقام غير بعيد وذلك لان الذاهل
عن حكم الله لا يتعلق به خطاب اقتضائي ولا تخييرى مادامه حلا
وغير الذاهل لا بد ان يتعلق بفعله احدا الخطأين ومن هذا
القبيل من وطى اجنبية يظن انها زوجة واللازم من القواعد الالهية
وقد فصح ذلك ان الموصوف بالحل الشرعى هو الذى يتعلق به
خطاب التخيير واحدا الثلاثة وهذا متعلق انتهى قال في
تمهيد القواعد ينقسم الحكم الشرعى الى خمسة المشهورة وهي الاجاب
والنهي والتحريم والكراهة والاباحة ووجه الاختصاص ان الحكم ان
اقتضى الفعل اقتضاء مانعا من النقيض فهو الاله او غيرها مانع من الفعل
وان اقتضى الترك اقتضاء مانعا من الفعل فهو الثالث او لا مانع
فهو الرابع وان لم يقتض شيئا منهما بل تساوى الامر ان فهو الخامس
ويرد على هذا التقسيم امور احدها مكرهه العبادة كالصلوة
في الاماكن والادوات المكروهة فان الفعل راجح بل مانع

من النقيض

من النقيض مع وصفه بالكراهة المقضية لرحمان الترك ومثله الى
ان المراد بمكرهه العبادة ناقص الخطاب ثابتهما استحبابا مع كونهما
وذلك في الواجب المخير حيث يكون بعض افراده افضل من بعض
فانه يحسب بالاستحباب مع عدم جواز تركه لا الى بدل ثالثا
انهم خصوا الاقسام في الفعل مع ان الفقهاء استعملوا فيه
وفي تركه فلو لم يكن تركه الاله للامام ويكره تركه غيرها وهو كثير
وكذا يقولون يستحب تركه اذا كان فعلة مكرها خارجا عن الاقسام انتهى
وتحقيقه بان جماعة من اصحابنا المتأخرين وفي كثير ما ذكره نظر بطول
بيان من غير فائدة يعتقد بها وقد اجاب عن اكثر ما سبق بها هو من كونه
في محله مع انه لا ضرورة الى القول بالحصر بل كل حكم ثبت عن الشارع فهو حكم
شرعى كيف كان والكراهة والاستحباب السابقان في الحقيقة
راجعان الى جميع مكان على مكان او حالة على حالة او عبادة على
عبادة لا الى نفس العبادة ففي الاطلاق يتخير اعلم ان علماء الاصول
يحتشرون الواجب الموسع والمخير والكفائي وان الكافر محال على الواجب
والمحرمات والاهلوا البحث عن المطالب الا بضرورة ولا حاجة اليه
الايات والاحاديث المتوفرة التي عليه كاي في بعض من شبه انشاء
الله **الثاني** قال العلامة في التهذيب الاجتهاد ولقد استفرغ
الوسع في فعل شاق وشرعا استفرغ الوسع من النقية لتحصيل

لتحصيل الظن بحكم شرعي ولا اقرب قبول للتجربة لان المقضي لوجوب العمل
 مع الاجتهاد في الاحكام موجود مع الاجتهاد في بعضها وتجب
 تعليل العلم بالجهل بدفعه الغرض اشئ وقال الشيخ حسن في العالم
 الاجتهاد في الغرض لتحليل الجهد لاجتهاد الظن في حمل الثقل ولا يقال
 ذلك في الجهد ما في الاصطلاح فحق استقرار الفقير وسعة تحصيل
 الظن بحكم شرعي وقد اختلف الناس في قبول التجربة بمعنى حرمانه في
 بعض المسائل دون بعض بان يحصل للعالم ما هو مناط الاجتهاد
 في بعض المسائل فقط فله ان يجتهد فيها ام لا ذهب العلامة في التفتيح
 والشبهة في الذكري في الدهر في ذلك في بعض كتبه وجميع من العامة في
 الاول في صارت في التا في حجة الاولين انه اذا طلع على سبيل الاقتصار
 فقدر سائر المجتهدين المطلق في تلك المسئلة فلما جاز ذلك الاجتهاد
 فيها فلهذا هذا واحتج الاخرين بان كل ما يقدر جهلا يجوز تعلقه
 بالحكم المغموض فلا يحصل له ظن عدم المانع والتحقيق عندي ان
 فرض الاقتدار على استنباط بعض المسائل دون بعض على وجه
 يساوي استنباط المجتهدين المطلق غير متعذر ولكن التعلل في جوانب
 الاعتماد على هذا الاستنباط بالمسألة في الجهد المطلق قياسا لا نقول
 به الى ان قال سلمنا لكن التعويل في اعتماد ظن المجتهدين انما هو
 على دليل ظني وهو اجماع الامة عليه وقضاء الفريضة به واقضي بالتصحيح

الاجتهاد في الغرض لتحليل الجهد لاجتهاد الظن في حمل الثقل ولا يقال ذلك في الجهد ما في الاصطلاح فحق استقرار الفقير وسعة تحصيل الظن بحكم شرعي وقد اختلف الناس في قبول التجربة بمعنى حرمانه في بعض المسائل دون بعض بان يحصل للعالم ما هو مناط الاجتهاد في بعض المسائل فقط فله ان يجتهد فيها ام لا ذهب العلامة في التفتيح والشبهة في الذكري في الدهر في ذلك في بعض كتبه وجميع من العامة في الاول في صارت في التا في حجة الاولين انه اذا طلع على سبيل الاقتصار فقدر سائر المجتهدين المطلق في تلك المسئلة فلما جاز ذلك الاجتهاد فيها فلهذا هذا واحتج الاخرين بان كل ما يقدر جهلا يجوز تعلقه بالحكم المغموض فلا يحصل له ظن عدم المانع والتحقيق عندي ان فرض الاقتدار على استنباط بعض المسائل دون بعض على وجه يساوي استنباط المجتهدين المطلق غير متعذر ولكن التعلل في جوانب الاعتماد على هذا الاستنباط بالمسألة في الجهد المطلق قياسا لا نقول به الى ان قال سلمنا لكن التعويل في اعتماد ظن المجتهدين انما هو على دليل ظني وهو اجماع الامة عليه وقضاء الفريضة به واقضي بالتصحيح

في موضع النزاع ان يحصل دليل ظني يدل على مساواة
 التجري للاجتهاد المطلق واعتماد التجري عليه
 يفضي الى الدهر لانه تجر في مسئلة التجري وتعلق
 بالظن في العمل بالظن اشئ ونحو عبارة جماعة من
 علمائنا المتأخرين الا انهم لم يستدلوا بالاجماع ولا بالقرينة
 بل ولا اوردوا دليلا **اقول** ويرد ما ذكره وجوه احدها
 بخلافه في احاديث متواترة ياتي بعضها في القضاء **والثاني** ان ذلك
 خلاف طريقة المتقدمين من علمائنا وخواص النبي والائمة عليهم السلام
 من اول زمان النبوة الى زمان العلامة كما هو ظاهر بالتتابع للاخبار
 والمؤلفات والاثار ويأتي بعض تلك العبارات ان شاء الله
 فيكون خلاف الاجماع الذي علم دخوله المعصومين فيه بالنصوص
 عنهم عليهم السلام **والثاني** انه مخالف لاحاديث المتواترة الصريحة التي
 عز العمل بالظن والاجتهاد الاصولي بأدلة خارجة عن محل النزاع
 كما ياتي في القضاء ويأتي هناك جملة من الاحاديث المذكورة انشاء الله
والثالث انه مخالف للايات الكثيرة الدالة على عدم جواز العمل
 بالظن وعدم جواز العمل بغير علم وعدم جواز تقليد غير المعصوم
 كقولهم نعم قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهدا
 ام تقولون على الله ما لا تعلمون وموتهم ولا تتبعوا خطوات

الاجتهاد في الغرض لتحليل الجهد لاجتهاد الظن في حمل الثقل ولا يقال ذلك في الجهد ما في الاصطلاح فحق استقرار الفقير وسعة تحصيل الظن بحكم شرعي وقد اختلف الناس في قبول التجربة بمعنى حرمانه في بعض المسائل دون بعض بان يحصل للعالم ما هو مناط الاجتهاد في بعض المسائل فقط فله ان يجتهد فيها ام لا ذهب العلامة في التفتيح والشبهة في الذكري في الدهر في ذلك في بعض كتبه وجميع من العامة في الاول في صارت في التا في حجة الاولين انه اذا طلع على سبيل الاقتصار فقدر سائر المجتهدين المطلق في تلك المسئلة فلما جاز ذلك الاجتهاد فيها فلهذا هذا واحتج الاخرين بان كل ما يقدر جهلا يجوز تعلقه بالحكم المغموض فلا يحصل له ظن عدم المانع والتحقيق عندي ان فرض الاقتدار على استنباط بعض المسائل دون بعض على وجه يساوي استنباط المجتهدين المطلق غير متعذر ولكن التعلل في جوانب الاعتماد على هذا الاستنباط بالمسألة في الجهد المطلق قياسا لا نقول به الى ان قال سلمنا لكن التعويل في اعتماد ظن المجتهدين انما هو على دليل ظني وهو اجماع الامة عليه وقضاء الفريضة به واقضي بالتصحيح

عند اشتباه الحكم وما كانوا يعملون بالمرجحات الاصولية المختصة
 الاصولية ولا يشي من استنباطات الظنية وانما على ابن
 الجنييد بالقياس فتوكلت كتبه لذلك نص عليه علماء الرجال
فانما اشار الى بعض اصحاب العبارات هنا واذكرها في كتاب القضاء
 ان شاء الله ضمن جملة من ذكر ذلك وصرح به الشيخ الطوسي في كتاب العدة
 في موضعين بل اكثر وفي كتابي الاخبار في موضعين والسيد المرتضى
 في الاشعار في موضعين وفي الذريعة في الشافعي وابن اديس في الراس
 في موضعين والشيخ المفيد في جواب المسائل السريية والكليسي في اول
 كتابه في المحقق في المعبر والقطب الراوندي في اول كتاب فقه القراء
 وفي آخره والكرجكي في موضعين والفوائد باب ما يورث في كتاب العدل
 والطبرسي في موضعين من مجمع البحرين البيان والشيخ محمد بن ابراهيم النعماني
 تلميذ الكليسي في تفسيره وفي كتاب الغيبة والفضل بن شاذان في موضع
 من كلامه المنقول عنه وغيرهم كل ادعى عليه بعضهم الاجماع ونقل
 ابن ابي الحديد ذلك في شرح النجى البلاغة عن جميع الامامية وقد
 قد ما ثانيا في الرد على اهل الاجتهاد كتبا ذكرت في الفوائد الطوسية
 خمسة منها ذكره الشيخ والتجاشي فكيف يدعى الاجماع على العمل بالاجتهاد
 في سبيل في بحث الاجماع ما يدل على ضعف الاستدلال به جدا
 ان اجماع المتقدمين قد دخل فيه اهل العصمة عليهم السلام للنصوص

المتواترة

المتواترة الاتية الموافقة له واجماع المتأخرين لم يتحقق فلم يعلم
 ولم يظن دخول الامام فيه فكيف يجوز مخالفة ذلك الاجماع على فدعى الاجماع
 خلافا ونقل **ما قيل** في شرح العدة عن الشيخ وسابقي قدما ثانيا
 الاخباريين ان اجماع الاجتهاد في نفس احكام الله تعالى بالكلية ثم قال في العمدة
 في الداعية الاخباريين على احتياط ما ذكره الامامية معرضين عن الامامية
 عليهم السلام على ذلك كما يفتح لمن يتأمل عبارات المصنف في هذا الكتاب في
 موضعها فقد اشار الى ان اجماع الاجتهاد في نفس احكام الله تعالى اجماع الطائفة
 وقد كره ذلك وقد اشار الى دليله على ابطال اجتهاد في نفس احكامه
 ثم راسا حاصل اصدحا انه لا يكفي الدليل العقلي في امثال ذلك بل يتوقف
 على الاذن على الاذن الشرعي وحاصل ما بينهما اجماع الطائفة المحقة
 على المنع من العمل بالاجتهاد وانما كان علم من ذهب الشافعي والبي حنيفة
 الاجتهاد ونعلم ان مذهب ابي جعفر الباقر وابي عبد الله الصادق عليهما السلام
 بقي الاجتهاد في نطاق اهل الاخبار عنهما بالمنع منه والمناظرة للمخالفين
 فيه كطاهرها عن ذهب ابي في خلاف ذلك وليس يدفع هذا الاس
 استحسان المكابرة وقد قال ذلك في القياس ثم قال في الاجتهاد ان
 فيما مضى من الكلام في ابطال القياس كلاما عليه واكثر شبهتهم داخله
 فيها فلما وجب للاعادة انتهى هذه العبارة طاهرة فيما ذكرنا عند المتأملين
 فظهر ان راي جمهور اصحابنا المتأخرين راي حادث بعد المصنفين

الم لدفعه في شيء من هذا الكتاب شيء كلام شائع العدة ثم نقل عن
 السيد المرتضى في الذريعة والمسائل الحكيمايات عبارات توافق قول
 الشيخ في العدة ثم استدلال على بطلان اجتهاد العامة والمتأخرين من
 الخاصة بأدلة كثيرة من العقل والكتاب والسنة ونحوه مرجع مولا **الكثير**
 القمي في شرح التهذيب ومولا محمد محسن الكاشي في سفينة النجاة في هذا
 من لغاتنا وبالغ في ذلك فظهر انما ادعى صاحب المعالم الاجماع على
 على صحة قد ادعى جماعة من علماء الاجماع على بطلانه واستدلوا على
 ذلك بالأحاديث المتواترة التي ياتي بعضها في القضاء فامولانا
عظيم قد بينا ان الاجتهاد على مذهب الامامية باطل ما قطع عنه
 الاقيان قد دلت على بطلانه الايات المحكمات والروايات المتواترة فالحق
 ان الظن عندنا ليس مناطا للحكام بدلول الروايات والايات
 المحكمات فعلى ما اخترناه اجتهاد المتخري واجتهاد المجتهد المطلق
 سواء في البطلان فظهر بما ذكرناه بطلان جميع ما ذكره صاحب المعالم
 في هذا المقام سيما ادعاء الاجماع في اعتماد المجتهد المطلق
 مع كثرة الايات وقوات الروايات والائمة الهدات ونسرد ما شئت الثقات
 على عدم جواز العمل بالظن انتهى وكذا تحقق الاجماع من المتأخرين ودخول
 المعصوم فيه لو كان حجة لاجماع العامة على ذلك ونظير التقية للامام
 لعدم قدرته على المخالفة كبيعة النبي وبكر المخالفة الاخبار المتواترة ونحو ذلك

المعصوم

المعصوم في اجماع القدماء الذي لا يحتمل التقية هنا وغير ذلك فكيف
 مع اشقاء العلم والظن بدخول الامام في اجماعهم الذي ادعوه
 يكون حجة على أهل عصرنا غير مجعدين على ذلك بل كما يعلم العصر لا يقبلون
 بالاجتهاد ولا الظن بل يعملون بالعرف المتواتر واجماع المتقين الذين
 قد علم ودخل المعصومين فيه كما عرفت **واسان** ان دعوى الضميمة
 ان ادعاء البداة في ظاهرة البطلان وان لا ادعاء الاحتياج
 وان لا بد من ذلك ولا مفر عنه فهو ايضا باطل لان كان العمل بما يفيد العلم
 سنداً ودلالة لموضع التقرين والاحتياط في الباطن ودليل الاحتياط
 متواتر ياتي في القضاء ياتي بعضها في اخر المقدمة وهو مفيد للعلم
 ببلية الزمة فلا حاجة لنا الى العمل بالظن في نفس الاحكام اصلا
 وشي في ان يعلم ان المراد ما العلم بان هذا الحكم الله في الواقع العلم
 بان هذا الحكم ثبت عن المعصوم وان كان يحتمل التقية والتخصيص
 ونحوهما لما ياتي من ان هذا كاف ويوجب العمل به **واسان** ان هذا
 عدة مطالب للاصول وليس عليه دليل قطعي كما عرفت وقد تقدم عندكم
 عدم جواز العمل بالظن في الاصول لتواتر النهي عنه في الكتاب و
 السنة وقد خصصوه بالاصول تبعاً للعامة وهذا حجة على من
 خصه بمطلق الاصول وهو اكثرهم وان كان بعضهم خصه باصول
 الدين **واسان** ان دليله كما عرفت قطعي ولا استدلال به على الظن دون

في

في

في

بما يؤخذ من المجتهد الميت ولا يثبت من المعصوم اذ امره عن غير المجتهد
 المطلق بل ياتي في القضاء احاديث كثيرة دالة على تعدد وجود المحل المطلق
 وان لا يعرف جميع الاحكام الا بالاسام **سأذكر** ما ذكره صاحب الفوائد
 المعتبر حيث قال ذهب العامة الى العمل بالظن المتعلق بقدر الحكم
 نعم او بعد صحتها الى دوام العمل بطون اربعة من مجتهد يجمع دون غيرهم
 من المجتهدين الا قد هي والعلامة ورافقه من اصحابنا وافقوا العامة
 في المقام الاول وخالفوه في المقام الثاني فقالوا في الميت اي ظنه كما
 فيمن الفريقين احد الامرين اما القول بان المظنون من المجتهدين ليست
 من شريعة نبينا ص او القول بان شريعته عليه السلام لا تستمر الى يوم القيمة
 وقد تواتر الاخبار عن الامثلة الاطهار بان حلال محمد حلال الى يوم القيمة
 وحرام حرام الى يوم القيمة بل هذا من اجلي فريجات الدين انتهى وقال
 علانا **تعليل** في شرح العدة بعد ما ذكر ان الاحاديث الدالة على بطلان
 الاجتهاد والعمل بالظن في مجموع تلك الاحاديث بل بعضها موجب للقطع
 بان الظن لو كان في عصر الامثلة عليهم السلام مناسط للفتوى ولا للقضاء ولا للمرجع
 ولا للعمل عند الامامة مع علمهم باخبار الاحاد لا يقال يمكن تخصيص
 المنع من الاجتهاد بنها طوعه الا انه عليهم السلام او تخصيص الاجتهاد بالمنوع
 منه بما هو طريقه النواصب لاصول الدين لا ما نقول هذا الكتاب عنده
 تتبع الايات والاحاديث ثم نقول اننا نعلم انه لو كان لهذه الايات الكثيرة

والاحاديث

والاحاديث الكثيرة تخصيص المبلغ اليها فيرضى من توافق الدواعي على اخذها
 لشدة ولا يبلغ احاد اصغر شر وجواز القول ثم نقول هذا التخصيص كالتخصيص
 من القياسين ما ان ظهورهم او تخصيص القياس بالمنوع منه بقسم خاص هو المنوع
 عنكم في انتمخون به هذا دفع به اذ انتهى بان يقتصر على هذه الوجوه وقد ذكر
 اكثرها هو **لا يثبت** في الفوائد المدنية وذكرنا مع زيادات عليها في الفوائد الطولية
 وايضا ما يؤيد هائي عدة مواضع ان شاء الله تعالى على بعضها من
 المناقشة يندفع بانضمام بعضها الى بعض والاحاديث المتواترة الالائية
 وبما ياتي في الخاتمة وبما هو معلوم من عدم دليل قطعي لعدم ما ذكره
 بقاؤها والله الهادي **والجواب** ان بعض اصحابنا الاصوليين استدلوا
 على الاجتهاد بما رواه ابن ادريس في اخر السلسلة عن جشم بن سالم
 بن عبد الله عليه السلام قال انما علينا ان نطلق اليكم الاصول وعليكم ان
 تقرموا وعل ربنا نرضى الرضا عليه السلام قال علينا ان نأخذ الاصول وعليكم
 التقرير **الجواب** اول احتمال التفتية لموافقة جميع العامة **الاستدلال** بخبر واحد
 ولا يجوز عندهم الاستدلال بمثل في الاصول **الثاني** انه موافق للاخبارين
 لان المراد بالاصول القواعد الكلية قطعا والمراد بغيرها ما يدل على
 التفريع على مائة قاعدة اصولية قد اخترتها ابو حنيفة ومراخر عنه
 من مثاله وذكره الشهيد الثاني في تمهيد القواعد **والجواب** انهم لا يقولون
 بوجوب الرجوع في الاصول الى الامثلة عليهم السلام بل يرجعون فيها الى العقل

معه

الجب

والمراد
بشأن
دعائه

وهي

والجملية فالعلقون بشئ ذلك في غاية الضعف والفساد واجب من ذلك مستدل
بعضهم بحديث غير منقطع مع انه ادال على العمل بالاحكام لا غير **باب** ذكر
الادلة في التمسك بشئ لابطال الاجتهاد ان يكون عارفا بالغة ولو
بالرجوع الى اصل صحيح ويدخل فيه معرفة النسخ والتفريق وان يكون عارفا
بالاحاديث الدالة على الاحكام اما بالحفظ او بالرجوع الى اصل صحيح
واحوال الرجال ويعرف من الكتاب ما يستنبط منه الاحكام وهو خمس
ماتر اية فان يكون عارفا بالاجماع وبالدلالة العقل من البراءة الاصلية
والاستصحاب وغيرهما بشرط الدعيان فان يكون لرقوة على استنباط
الاحكام انتهى **مختصا** **وقال الشيخ** حسن في المعالمة والاجتهاد اطلاق
شئ لبط يتوقف عليها وهي الاجمال ان يعرف جميع ما يتوقف عليه اقامة
الدلالة على الاحكام الشرعية الفرعية وبالتفصيل ان يعلم من اللغة
ومعاني الالفاظ العربية ما يتوقف عليه استنباط الاحكام من الكتاب
السنة ولو بالرجوع الى الكتب المعتمدة ويدخل فيه معرفة النسخ والتفريق
والكتاب والمختصة قدر ما يتعلق بالاحكام بان يكون عالما بما وقعها
وتمكن عند الحاجة من الرجوع اليها من السنة الاحاديث المتعلقة
بالاحكام بان يكون عنده من الاصول المصححة ما يجتمعها ويعرف موقع
كل باب ويعلم احوال البراءة بالجرم والتعديل ولو بالمر اجعة وان
يعرف مواقع الاجماع ليتم من حجة لفته وان يكون عالما بالمطال لاصولية

التي

التي يتوقف عليها وهي احوال العلم للجهل كانه عليه بعض المحققين
يعرف شئ لبط اليه ان كان يكون له ملكة مستقيمة وقوة ادراك يقينية
بما على اقتناص الفرع من الاصول الى ان قال **باب** معرفة فروع الفقه
فلا يتوقف عليها اصل الاجتهاد لكنها قد عارفت في هذا الزمان طريقا يحصل
بها التمسك فيه وما يلزم به جملا او تجاهلا بعض اهل العصر توقف
اجتهاد المطلق على معرفة ما ذكرناه فخص الخيارات التي تشهد اليها
بفسادها الدعا وفي التي تقضي الفرقة من الدين بكونها انتهى لمختصا
واضح عبارة جماعة من المتأخرين وقد تقدم فيه كلام طويل في فائدة معرفة
من الدين بكونها انتهى لمختصا فخص عبارة جماعة من المتأخرين وقد تقدم
فيه كلام طويل في فائدة معرفة فخر ما ذكره محل اهل بل ممنوع وبأنه له
منه تحقيق انشاء الله وبأنه في كلامهم في الاجماع اضطراب في هذا المقام
فانهم ذكروا ان مخالفة الميت لا تنافي الاجماع وان قول الميت لا يعبره
وكثيرا ما يصح في كتب الاستدلال بخلافه فلا تقفل على ان من يعمل
الاجماع في العلم سنن الادلة لا يجازي مخالفة الاجماع وغيره لان الامعان
لليقين يقاوم ويستغرف ضعف الاستدلال بالاجماع ان شاء الله
وقد ذكر بعض علماءنا في هذا المقام ان علم الكلام وبما فيه الاعتراضات
وجواب الشبهات ليس بشرط في التقصي والاجتهاد ولكن يجب كفاية من
حجة اخرى وهذا انما يجز على من ذهب العامة الذين يقولون بوجود الامعان

فكل زمان ولا فهو خليفة الامام فانه ما في الشريعة على انه وقع الشهادة
اجمالا لان يقال هذه شبهة معارضة لليقين وكل ما كان كذلك
فهو باطل كما حققه جماعة من المتكلمين وغيرهم مع ذلك يكفي في ذلك
احاديثهم عليهم السلام فان فيما جواب فيها جواب جميع الشبهات كما يظهر بالمتبع
وقد تضمن كلامهم هذا اشترط معرفة جميع احاديث الاحكام الشرعية
وهذا ايضا انما يتم على مذهب عامة من انه عليهم السلام اظهر كما جاء في بي
اصحابه وما حضروا بتعليمه من الاحكام واما على مذهب الامامية فيضاد
ظاهر فلهذه غفلة اخرى وقال صاحب الفوائد المدنية سمعت بعض المشايخ
انه لما عرفت جماعة من علماء العامة اصحابنا انهم ليس لهم كلام في
ولا اصول فقه كذلك ولا فقه مستنبط وليس عندكم الا الروايات المنقولة
عن ائمتكم تصحح جماعة من متأخري اصحابنا الرفيع ذلك فضعفوا الفنون
الثلاثة على وجه المشاهدة وغلوا عن فهمهم عليهم السلام اصحابهم عن
تعلم فن الكلام المبني على الافكار العقلية واسمهم بتعليم فن الكلام المسموع
منهم عليهم السلام ولاكتفاء هؤلاء الجماعة بمجرد العقل في كثير من المواضع
خالفا الروايات المتواترة عن العروة الطاهرة عليهم السلام في كثير من المسائل
الكلامية والاصولية وتفرعت على مخالفة في الاصول المخالفة في
المسائل الفقهية في مواضع كثيرة من حيث لا يدرون ثم اکتفاؤهم
بذلك وعدم رجوعهم الى كلامهم عليهم السلام اما الشبهة دخلت عليهم واما الغفلة

لولا القنوع عند تدوين الفنون الثلاثة تصديق الابواب والفصول والمسا
مثلا بكلام الائمة عليهم السلام ثم تأييدها وتوضيحها بوجه عقلية كان
خير مما انتهى وما قاله يفهم بالتبع لكاتب الفنون الثلاثة وخصوصا كلام
الشيخ في اول المبسوط في مواضع منه في اول العدة وغير ذلك وقال
من انما في شرح التهذيب بعد نقل عبارة المعالم **اول** قد بينا
بطلان الاجتهاد في عدم جواز العمل بظن المجتهد فالذي يجوز ان
يستقيه العاقل فيفتيه هو المتفقه في الدين العارف بحكمات القرآن
واحاديث المعصومين القادر على التمييز عند تعارضها المطلع على جلال
رجال اسانيدها فالفقه يحتاج الى معرفة اللغة والنحو والفهم ومعرفة
مذاهب الفقهاء يعرف الجميع عليه والشاذ النادر وما خالف العامة
وما اختلفت ولا يحتاج الفقيه الى ما ذكره المتكلمون من علم الكلام لان
القرابي والحديث متشاكلان على الادلة الكلامية المتشابهة على الاسانيد
ولا يحتاج ايضا الى الادلة الطنية الاصولية لان الظن لا يقع من اتقى
شيئا بل يفتيه بمعرفة الكتاب والسنة وكذا لا يحتاج الى المنطق لان تعلم
انه لو كان معروفا عند الصحابة والتابعين الذين من المامون خليفة الخلفاء
بل هو الذي روي المنطق والفلسفة بين المسلمين اشهر شراط ان المقال
في ابطال القول من قال بان المنطق عام عن الخطا وقال ايضا يعصم عن الخطا
ضع النفس عن الحق وقد ذكرنا ان لا يجوز تعليل المجتهد الميت ونقل

بعضهم الاجماع عليه وعلى ما عرفت من عدم جواز العمل بظن المجتهد مطلقا
وعلى عدم جواز التقليد مطلقا كما دل عليها الكتاب والسنة المتواترة
لافاية في هذا البحث **قوله** العلامة في المبادئ في بحث الاجتهاد
الحق ان المصيب حدود ان الله في كل واقعة حكما معيناً وان عليه دليل ظاهر لا
وان مخطئ بعد الاجتهاد غير ما شرم انتهى قال فيرا انما يقع الاجتهاد في الاحكام
الشرعية اذا خلت عن دليل قطعي فيكون في التنبؤ المجتهد حكم شرعي ليس عليه
دليل قطعي فخرج بالشراعي الاحكام العقلية وينبغي دليل القاطع ما شرم في الدين
خبره كالصلوة والزكاة انتهى **قوله** مولانا محمد طاهر امين في الفتاوى الهندية
المستفاد من كلام اهل الذكر عليهم السلام ان الله تعالى في كل واقعة يحتاج اليها
الامر الى يوم القيمة حكما معيناً وان عليه دليل لا قطعياً والناس بما همون من
من حفظه الدين وهم اهل الذكر عليهم السلام وان المخطئ في الحكم او الفتوى اثم
ضامن ولحقه فدية من عمل يقضيها وان حكم القاضي المخطئ ينقضي ان لا اعتداد
في غير الفقه ريات لا بحكم المعصوم او فتوى او رواية حكمه او فتواه انتهى
وهذا هو الذي لا ينبغي الاعتقاد عليه وياتي ما يدل على ذلك في علم انشاء الله
قوله السيد السيد محمد في المدارك شرح الشرايع في اوائل الاجماع
انما يكون حجة مع العلم القطعي بخول قول المعصوم في جملة اقوال المجتهدين ولو
ايدى بالاجماع المعنى المشهور لم يكن حجة لا لاختصاص الاحكام الشرعية
في الكتاب والسنة والبرادة الاصلية انتهى **قوله** مولانا محمد امين في بعض

حواشيه كلام شيخنا وسيدنا لم يرد في عدم حجية الاجماع واستصحاب
الاحكام الشرعية وفي ان الدليل عند مخبر في شئ من العلوم ان برادة
الاصولية انما يثبت بها في الحكم لا لنفسه فالحكم الدليل على الحكم الشرعي
في اثنين من العلوم ان حال الكتاب والحديث النبوي في النسخ والتحصيل
ونحوهما لا يعلم الا من حقهتم عليهم السلام فانهم الدليل في احاديثهم
عليهم السلام كما ينبغي تحقيقه انتهى **قوله** ان اراد بالبرادة الاصلية اصالة
عدم الوجوب فهو مسلم وقد دل عليه العقل والنقل وهذا هو الظاهر
من كلامه وهو داخل في الكتاب والسنة لا لتمامها عليه فلا حاجة الى فراه
وان اراد اصالة نفي الوجوب والتحرير وما فهو ممنوع مع انه خلاف
ظاهر كلامه وبما تحقيقه انشاء الله **قوله** مولانا محمد طاهر القمي في شرح
تعذيب الاحكام الاحاديث الواردة في كتب الشيعة واهل السنة دالة
على ان الكلية الشرعية مخصصة في الكتاب والسنة وان لا يحجز العمل بحكمها
بغيرها من القياس والاستحسان وغيرها من الامارات المفيدة
للظن وان النجاة في متابعة كتاب الله والعمل بحكماته ومتابعة اهل البيت
عليهم السلام والعمل بواياتهم ثم نقل احاديث كثيرة من طرق العامة والخاصة
قوله عليه السلام اني تارك فيكم التقليد ما ان تسلمتم بهما ان تضلوا
كتاب الله وعترتي اهل بيته وانهما لن يفترقا حتى يرد عليا نحو نقله
مركب كثيرة مركب العامة بالفاظ مختلفة فنقل احاديث اخر بمعناه

شرح الشرايع

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

وقوله عليه السلام اهل بيتي فيكم كتاب حجة في بني اسرائيل فقل احاديث كثيرة في ان اهل البيت علي وفاطمة الحسن والحسين **والا** في الامم بمناجعة علي والائمة مروية والرجوع اليهم واداء من كتب العامة والخاصة وقالوا انها دالة على اختصاص الائمة الشرعية في الكتاب بعد ما دلت الائمة عليهم السلام وقالوا قد مر ايضا احاديث كثيرة بل تنواته مبرجة في بطلان القياس والبرهان **جواب** ثم اوردوا حجة منها من طريق العامة والخاصة وهي دالة على وجوب متابعتها مع صاحب الامامة الاثني عشرية وقال الشيخ في العدة دالة القياس والاجتهاد عننا انهما ليسا بدليلين مطلقين يستعملان في جميع نفي ذلك فيما بعد انتهى ونحو عبارة جماعة من علماءنا المتقدمين والمتأخرين وقال ايضا في العدة واما الظن فعندنا وان لم يكن اصلا في الشريعة تستند الاحكام اليه فانه توقف احكام كثيرة عليه نفي الحكم عند الشاهدين ونحو جملة القبل وما يجري مجرى **التميم** انتهى وذكر السيد المرتضى وغيره ان العمل هناك ليس بالظن بل بالعلم بانه الشارع جعل الشاهدين سببا لوجوب الحكم والظن الاخر سببا لوجوب الاستقباح **والا** في المعبر مستند الاحكام عند خمسة الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل والاستصحاب انتهى ثم ذكر ان الاجماع لا يكون حجة الا مع العلم القطعي بدخول قول المصوم **جواب** عبارة جماعة اصحابنا المتأخرين وهي موافقة لعبارات علماء المخالفين وقد عرفت انها خلاف للصواب **قال** في القواعد المدنية ما هذا الفظة عندنا ثانيا الاخبار

كالاصدوقين

حاش

والحق

دعوه

وقالوا انهم لا يكون

كالاصدوقين والكشي وعلي ابراهيم وقد مر من ادرك صحة بعض الاحاديث عليهم السلام اقرب عنده بفساد ادراك الاحكام الشرعية النظرية فزعمه كانت او اصلية الا احاديث العرة الطاهرة عليهم السلام فيه **الجواب** لا احتياط عند ظنهم من خطا يكون سندا او دالة في قطعي لانهم رآب الشبهات **ويجوز** بانقله صاحب العالم عن السيد المرتضى ان عظم الفقد يعلم بالقرينة هذا صاحبنا عظم عليهم السلام فيه الاخبار المتواترة **جواب** في موضع من كلام رئيس الطائفة ما يوافقنا نقلنا عرقا ثانيا انتهى لمخصا نقل **جواب** كلامه في التهذيب والعدة وهذا هو الذي يعتمد عليه والاحاديث المتواترة التي ياتي بعضها في محله الرعلى ذلك **قال** العلامة في نهاية النور اما الامامية فالأخبار يكون منهم لم يبقوا في اصول الدين وفروعه الا الاخبار الاحاد المروية عن الائمة عليهم السلام والاصوليون منهم كابي جعفر الطوسي وغيره وافقوا على غير الواحد انتهى **والا** في الاخبار الاحاد هنا تسامح ياتي بانه في محله انشاء الله وانهم كانوا يعملون بالأخبار المتواترة او المحفوظة من القرين **الحالية** منها **قال** ولانا نحس الكاشي في الوافي طريق معرفة العلم والدين فيه واهل الذكر والامور الذين امنوا بنوا عنهم **والا** في طريقة المتكلمين والاجتهاد فحاشا ان تكون مصححة للاعتقاد واساسا لعبادة العباد واول ما حدث الجدل في الدين واستنباط الاحكام بالراي والتخمين **التميم** الضلال ثم تبعهم علماء العامة ثم جري على منوالهم فريق من متأخري

الاصدوقين

حاش

والحق

دعوه

وقالوا انهم لا يكون

الفقه الناجية بخطا، وجماعة لان ما ائتم الناس وعرفوا في ملق فان الفتى
 الاشهر من عصمه الله بسفينة اهل البيت تجاه استيكت الناجية
 دينهم تبعث الله اماما بعد امام كان لا تزال الشيعة يحلون الاحاديث
 في الفروع والاصول عزائمهم باسمهم ورواها للآخرين الى ان وصلت البناء
 لحد الله وكان لا ينقلون غير الاثرية **معرفة** لا يعتقدون من شئ من تأصيل
 الاصول ولا يقولون في شئ من الاحكام الشرعية الا بالنص من الائمة عليهم السلام
 وكان ما سويهم بذلك موقبل ولذلك لا يستندون في شئ منها الى الراي
 والظن يسمى بالاجتهاد ولا اتفاق الا لراي المسمى بالاجماع كما يفعل
 العامة وكان ذلك معروف من مذهبهم حتى بين مخالفتهم كما هو ثابت شرطا
 الغيبة وبطلت الشيعة مخالفتهم والفت بكتهم فاستحسنوا بعضها
 حتى صنفوا في اصول الفقه كتابا شبيهة الاصول حتى جعلوا الاجتهاد
 لما راجع اختلاف الاخبار والوقائع التي لا نرضيها واشتباها بعض الاحكام
 حتى انهم يختلفون في المسئلة عشرين قولا او ثلثين لان الظنون قلما
 تتطابق والاجتهاد يقبل التشكيك **في** **معرفة** **معرفة** على ترك السبل
 الذي هذا هم اليه اثر الهدى وما الذي حمل قتلهم دون الائمة انتهى خلاصا
الامور لا سواها مما بين في الفوائد المدنية العامة لما انكر في اية بقية في كل
 زمان علما هاديا منصبا موقبل بشئ من فروع الطاعة معصوما بخطا
 عالما بكل ما يحتاج اليه الامة الى يوم القيمة سد باب التمسك بالعترة

الطاهرة

الطاهرة عليهم السلام مع ان الحديث المتواتر بين الفريقين ان تارك فكم امرين ان
 تكتم بهما ان نصلي كتاب الله وعترتي اهل بيتي وانهما لم يفرقا
 وكذا قوله عليه السلام مثل اهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن خالف
 عنها غرق احتاجوا للحفاظ على الشريعة الى فتح باب الاجتهاد والاجماع
 ففتح ما نزل على انفسهم ورواها بغير رواية واخرى عن ائمة سبانية
معرفة انهم قسموا الاحكام الى قسمين قسم نصب الشارع ولا تقطعية
 عليه وقسم نصب الشارع ولا تقطعية عليه **معرفة** انهم جعلوا الائمة قسمين
 الاول المجتهد واعتبروا فيه ملكة مخصوصة بخفية غير مضطرة والمثاني
 المقلد وجبوا عليه العمل بظن المجتهد ولو كان عنه حديث صحيح
 لم يطلع عليه المجتهد وجب عليه طرحة والاخذ بظن المجتهد المخالف
 له المبني على استصحاب او برائة الاصلية او شبههما فاحتاجوا في
 تحصيل الملكة الى فتح ابواب اخرى ففتحها وسموها ادلة شرعية
 ثم احتاجوا الى وضع باب الترجيحات لكثرة وقوع التعارض بين الامارات
 التي اعتبروها الى القول بالتحجية في احكامهم نعم عند العجز عن الترجيح
 فلا تغفل الاحكام ثم سدد باب القدر في كل ما اعتبر به بادع الاجماع
 عليه فاوون الابواب التي فتحوها وعظمها الاجماع ومن تلك الابواب
 القياس **معرفة** استنباط الاحكام النظرية من عموما كتاب الله واطلا
 غير تحقق حالها هل هي بنسوخة او مقيدة او مخصصة او ملة ام لا بل

بها

ومنها

في الواقع والمعرفي اليقين في البايين ما يشتمل اليقين العادي فلا يتعين تحصيل ما
 اقوى منه من افراد اليقين وباليقين العادي باب واسع يشهد بذلك اللبيب
 اليقظان النفس الاصوليون بما على ذلك كثر من قواعدهم كجدة الاجماع وكذلك
 المتكلمون فاما طريقهم فانهم لم يوصلوا فيها اليقين قط بل ان الدين من المسائل
 الكلامية والاصولية والفقهيية وغيرها من الامور الدينية الا على الاحاديث
 الصحيحة الشرعية المروية عن العزة الطاهرة عليهم السلام ومعنى الصحيح عندهم
 غاي لما اصطلاح عليه المتأخرين من اصحابنا على معنى اصطلاح العامة فان
 معناه عندهم ما علم من قوله عن المعصوم ولو كان مراد بالثقة وباصطلاح
 القدماء حكم السيد الخليل في المسائل البيانية في شرح الصدوق ابن بابويه
 او كتابه في حقه الفقيه والخليفة في اول الكتاب في شرح في الاستبصار
 في العدة والحقق في اصوله وفي المعبر انتهى بالخصاص **نقل** سواه لا يميزه احد
 على الاستر بادي صاحب كتاب الرجال انه قال بعد القول ووافقه من كان
 الكاشي ومولاه خليل القزويني ومولاه محمد طاهر القمي ومولاه محمد باقر المجلسي
 وجماعة وهو الموافق لتصرحات المتقدمين وللاحاديث المتواترة لا الامة
 في عملها ان شاء الله تعالى نعم نقل العلامة في النهاية هذه الطريقة في اخبارين
 وهم المتقدمون من علمائنا ووافقه في جملة المتأخرين والمعاصرين
 وهو الحق الذي لم يهمل الله عليهم لانهما في الاخبار المتواترة وهو المبين
 لطريقة العامة المحييين لاهل البيت عليهم السلام في كثرة وجود العلم العادي
 ولا ريب

وحصوله من اخبار الثقة واخبار الكتب المعتمدة وعدم احتمال النقص على التام
 في القرائين وان لم يحصل من خبر فيها او غلب عليه تعدد او شبهة او وسواس
 او غفلة وقد احسن العلامة في التنبه حيث قال ويستحق العلم بحزم المطابقة
 والنيات ولا يتحقق بالاعاديث كحصول الحزم واحتمال النقص باعتبار
 انتهى **قال** العلامة في التنبه للاجماع اتفاق اهل العمل والعقد من
 محمد صلى الله عليه وآله على امر الامم بما اعتدوا فظاهر لان المعصوم سبابة
 محمد صلى الله عليه وآله اذ في اتفاقهم وفضل الامام فيهم فيكون حجة انتهى ثم ذكر استدلال
 الجمهور بقوله تعالى ويستعذرون بسبيل المؤمنين وكذلك جعلناكم امة وسطا كنتم
 خير امة اخرجت للناس وقوله عليه السلام لا تجمع على خطي واجاب بعدم
 دلالتها وان الخبر للاحاد ثم قال الاجماع انها حجة عندنا لا اشتراك على قول
 المعصوم وكل جماعة قلت او كثرته وكان الامام في جملة اقوالها فاجابها حجة
 لاجله لا لاجل الاجماع انتهى ويشعر باعتبار تحقيق دخول الامام والعبارة
 السابقة شعرا بانها كاشفة عن دخوله ولا يخفى انها دعوى لا يمكن اثباتها خصوصا
 في زمن الغيبة بل هي من المحالات عادة كما يات في قوله لا يشترط في الاجماع قول
 كل الامة فتم من رسول الى يوم القيمة والا لانفتق فائدة ولا قول الكفا لان
 اية المشقة تدل على اتباع المؤمنين ولا قول العوام لان قولهم لا دليل فيكون خطأ
 انتهى وفيه رافضة ونحو عبارة جماعة من المتأخرين ولا يخفى ان استثناء فائدة
 لا مفسد فيها اصلا ولا دليل عندنا يدل على ان له فائدة **والشيخ** حسن في العالم

الامام
 وعادة

دعوى

والعشرة من الاصحاب مع جهالة قول الباقي الامع العلم القطعي بخلافه
المعصوم في الجملة هذا كلامه وهو في غاية الجودة ^{مفصلة} جميع من الاصحاب
عن هذا الامور ^{مفصلة} واما العلم في دعوى الاجماع عند احتياجهم له للسائل
الفقيه حتى جعلوا عبارة عن اتفاق الجماعة من الاصحاب فعدوا ما به من
معناه الذي جردوا عليه الاصطلاح مرغية طلبة ولا دليل على الحجية ^{مفصلة}
الى ان قال الحق اقتناع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في وقت واحد او
ما ضاهاه مرغية النقل اذ لا سبيل الى العلم بقول الامام كيف وهو
موقوف على وجود المجتهدين الجهابين ليعدل في حكمته ويكون قوله
مستورا بين اقرانهم وهذا مما يقطع بانتقائه فكل اجماع يدعي كلام
الاصحاب مما يقرب مرعهم الشيخ الى ما تأخذوا وليس سندا الى العقل متواترا
او احاد حيث يعتبر نوع القران المفيدة للعلم فلا بد ان يراد به ما ذكره
الشيخ من الشهرة وهو عدول عن المعنى المصطلح مع انتفاء الدليل
على حجية مثله الى ان قال اختلف الناس في ثبوت الاجماع بغير الواحد بناء
على كونه حجة فصالحا للريوع ولكن لا اخره ولا الاقرب الاول انتهى لمخضا
وهو عجيب من مثله والذي ينبغي انجز به خلاف ما قالوه مرجعية الاجماع وكونه
دليلا او اشفاقا قول المعصوم لوجه اثني عشر عدم دلاله قطعية على
حجية الاجماع بل ولا على امكن تحقيقه بل ولا على امكن الاطلاع عليه والدليل
الطبي غير عترة في الاصول كالمجواب وافقوا عليه فان اصحابنا ردوا

في الحجية كما عرفت والقول بالافضل لا يخفى عليك ما فيه بعد تأمل اعتبار
 المعامل وقد عرفت منها ضعف اوله حجيت حتى ان علماء العامة ايضا ضعفوها
 واستدلوا بالاجماع الصحابة على العمل بالاجماع وهو في وجوب اجابته عند
 ما لا يليق نقله ولا يخفى فساد الحديث الصحيح الذي ياتي في كتاب القضاء
 من روايات الكليفي واتي في اخر هذه المقدمة ايضا وهو مروي بثلاثة طرق
 على الصادق عليه السلام وفيه دلالة ظاهرة واضحة على ان حجية الاجماع غير ثابتة
 العامة المتألفين للائمة عليهم السلام الاحاديث المتواترة لائمة الدلالة
 على وجوب الرجوع اليهم عليهم السلام في جميع الاحكام بل اولد الامامة والتمسك
 ذلك عند القائل وعلى تقدير تحقق دخول الامام تنفي فائدة الاجماع
 ان استدلالهم بالايات ظاهر الضعف لعدم دلالتها كما عرفت فاجابه
 بعد البحث وحقق السيد المرتضى في الشاف واستدلوا لهم بخبر لا يجمع على
 خطأ فاسد لضعف سنده اولا لا لمروده غير العاترة وقد رده وضعفه
 رئيس المحدثين ابن بابويه في مجلس كن الدولة وغيره من اصحابنا واما ما يروى
 في كتاب تحف العقول من استدلال امام عليه السلام به في رواية طويلة فلا
 في انه اراد الاستدلال على العامة بما يعتقدونه فهو دليل الزايل لا دليل
 في الواقع وشك كثير في استدلالهم عليهم السلام بل الظاهر ان مراده عليهم السلام
 هناك الاجماع على الرواية لا على الراي وهو معنى التواتر وقد استعمل الاجماع
 بهذا المعنى في كلام الرواة المعاصرين للائمة عليهم السلام وقد ذكر بعض العلماء

ان اول مرادى الخبر يمكن وتوصل به الى البيعة وغصب الخلافة فهو متهم في
 رواية مشكوك وقد اجاب عنه السيد المرتضى باحتمال النفي فلا يوثق بآراءه
 النفي والاسبق فيه ولا له وقد اجاب عنه بعض المعاصرين بانه لو ثبت دل
 على حجية اجماع جميع الامة لا بعضهم فاحل كل عصر بعض الامة لا كلهم جميع
 الامة بتجوع الانس والجن من المسائل مراد النبوة الى يوم القيمة ولا يسيل
 الى العلم به ولا الظن وقد ذكره المرتضى في الثاني ويخطر بالبال انه على تقدير
 قيل لا يبعد ان يراى ان الامة لا يجمعون على خطأ ولا صواب واما
 ان كل ميل بطبعه الى الخطا ان النفس لامانة بالسوء فاذا كانت الامة
 لا يجمع على خطأ وهو من افتق لميل الطبع والنفس فكيف يجمع على الصواب
 فيصير الحديث لقوله تعالى ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ويخطر بالبال
 انه على تقدير ثبوت الخبر ان يكون المراد بالخطا في السوء والسيان ضد
 العهد لقوله تعالى لا تأخذنا ان نسينا او اخطانا بمعنى ان الامة لا يجمع على
 السوء والسيان في نقل شيء من الكتاب والسنة ونحوهما الحساب الايام
 والشهور والسنين بل ان نسي شخص او جماعة حفظ الباقي ان تضل احدا
 فتذكر احد يمسها الاخرى ولا ريب ان الاجماع لانه كلها على نسيان شيء
 واحد مما اعادة فيصير دليل على حجية النقل المتواتر لا الاجماع المصطلح
 انهم اعترفوا كما عرفت باشفاء فائدة الاجماع عند ظهور الامام
 فبانحصار فائدة زمان الغيبة وعدم امكان الاطلاع على حصيلته من

حجة النقل ونقلوا عن ابن ابي عمير ان اجماع ائمة في كتب التفسير والادب والعلوم ان ما نقلوا عن سبيل الاطلاء على حصول الاجماع كما اعترفوا به انما نقلوا ما نقلوا في ذلك قطعا فيرجع الامر الى الشهادة ولا دليل على جديتها
 فانه الظن لا يغني عن الحق شيئا وقد ادعى بعض من عيّل الى حجة الاجماع انه لا يثبت
 عند قول قول المعصوم وقال بعضهم لا يبرر وجوب جماعة من مجتهدي النيب
 لنظن دخول المعصوم وقال بعضهم انه اذا اشتبه قول بين الامامة ولو
 يظهر مخالف وكان قول الامام غير موافق لادبنا فظهر الامام وسكان
 قوله لهم والاشقة فائدة نفس الامام ونظن اللطف ولم يكن الاستدلال
 بالاجماع والذي ذكره في هذا الباب باطل لا وجه له ولا ما هو عليه
 في شرح التمهيد في حيلهم اقول ما ذكره هنا ضعيف خفيف
 لانه لا يترب مفسدة على عدم صحة الاحتجاج بالاجماع اذا لم يكن يعلم
 دخول المعصوم فيه والتحقيق عندنا انه لا يجب على المعصوم الطهور
 والخصاء ارحى لان احكام الله اما اختيارية والمكلفون بها المعاصرون
 للنبي والائمة عليهم السلام لقوله نعم على الاستعلام واما اضطرابه ونحن
 المكلفون بها فنقول بما دللت عليه الايات فهو روايات الثقات وما دللت
 عليه اية ولا رواية فتوقف فيه ونعمل بالاحتياط ولا يجب على الامام الظن
 والاطمئنان الحق عاين في هذه في كتاب الغيبة انه قال ان امام الزمان عندنا
 موجود الحي فينا وبين اطهارنا فاه و يلقانا فان كنا لانفرقه بغيرهما المنك

لعمري

من معرفة اجماع الامامة والامام من جملتهم على ما ذهب اليه في قوله هذا
 الفاضل ضعيف لا يبرر كون الامام في جزيرة من جزاير البحر لا يلاقى ولا يتكلم
 الناس او يكون له مانع من الطهور والخصاء الحق والتحقيق انه لا سبيل لنا
 الى العلم بقوله قول المعصوم الغائب عليه السلام في اقول المجتهد انما هو حجة
 الشهيد الثاني في رسالة الجمعة اجماع عند الاصحاب انما هو حجة
 بواسطة دخول قول المعصوم في جملة اقول القائلين والعمدة عندنا
 انما هو بقوله دون قولهم وقد اعترفوا بان قولهم الاجماع حجة لنا
 هو شيء مع المخالف حيث انه كلام حجة نفسه وان كانت حجة لجهة
 مختلفة عندنا وعندهم واذا كان كذلك فلا بد من العلم بدخول قول
 المعصوم حتى يتحقق حجة قولهم وان لهم هذا العلم في مثل هذه الحواضر
 مع عدم توقفهم على خبره عليه السلام فضلا عن قوله واما ما اشتهر بينهم
 من انه متى لم يعلم في المسئلة مخالف او علم مع معرفة اصل المخالف
 ونسبه يتحقق الاجماع ويكون حجة فيقول الامام في الجانب الذي لا يخص
 ونحو ذلك مما اعتقدوه فهو قول مجازي للمحقق حجة ضعيف المأخذ
 ومن اين يعلم ان قوله وهو بهذه الحالة من جملة اقول هؤلاء الجماعة
 المختصة دون غيرهم من المسلمين خصوصا في هذه المسئلة يعني في شرا
 وجوب الجمعة مجتهد المعصوم فان قوله بالجانب الاخر اشبه به اول
 لموافقة لقول الله ورسوله وابانه عليهم السلام ثم يخالف قول اهل الاستدلال

من احكامنا في عصر الانعصار السابقة هذا لا يخفى ولا يعلم بل قد اقبلوا
 لا نسبهم في جميع الازمان مخصوصون ومجرد الاحتمال وجود واحد منهم
 محمول مع بعده مشترك بين الجانبين واحتمال وجود مع كل قائل ممكن
 قول المحقق كما هو شأنه ان يحصل العلم القطعي بواقعة قوله
 لا قول الاصحاب مع هذا لا تقطاع المحض المفاصلة الكلية والجملة
 بما يقول على الاطلاق من جهة تدين سنة فاذ قال قوله مع قوله قال
 نعم معلومين فكيف ظاهرهم يتوجه العلم بقوله عند ظهوره كما اتفقوا انما
 عليهم ان نقل اجماع بخلاف واحد غير مفيد لان دليله عندهم انه مفيد للظن
 خصوصاً قد اطلعنا عليه من ظهوره خطأ فيهم في هذه الامور في
 وكيف لا نقل الصلابة الاجماع مع ظهور خلافه نقل اجماع على الكهين
 مما مفصل السابق والقدم مع ظهور اجماع على عدمه ولما اتفقوا اكثر من
 الاصحاب خصوصاً المرتضى في الانعصار والشيخ في الخلاف في دعوى
 الاجماع على ما قلنا كثيرة مع اختصاصها بذلك القول اشد وهذا هو الحق
 لهما فهو لا يفتقر الى احوال ذلك ومراجعة دعوى المرتضى في ذلك تسأل
 مع عدم نقل غير الاجماع ثم قال وفي دعوى الشيخ في كبر ما هو اعجب من ذلك وهو تخصيصاً
 اليه ادعاء كثير المتأخرين خصوصاً المحقق الشيخ الطال الخليلي ثم ذكر
 بعض تلك المواضع ثم قال فاذا اصبحت هذا الى ما قرناه سابقاً فكان
 في الدلالة على حال هذا الاجماع ونقله بغير الواحد انتهى لمختصاً فحق

كلام

كلام جماعة من علماءنا في العجب ممن يدعي وجوب ظهور الامام في بعض
 رتبته شعري ما لا دليل عليه حتى اتفق ظهوره وخرجه في زمان الغيبة في
 مدة تزيد على ثمان مائة سنة وكيف ترك هذه الواجب مع عصمته ومن اين
 يعلم انه يقدر على ذلك بل من المعلوم انه لو ظهر لوجب على ظهوره اعظم
 المفاسد وادى الى قتل جماعة من المشيعر وهو واضح ان دليل
 حجة الاجماع ظني كما عرفت ولان الله على دخول قول الامام ظن ضعيف وقد تواتر الخبر
 عن العمل بالظن في الايات والروايات كما ياتي انشاء الله وقد خصه بعض
 المتأخرين تعاليمهم بالاصول مطلقاً وبعضهم باصول الدين فخره بخصر
 بعينه به كما ياتي وهذا من اعظم مطالب الاسول فكيف يعمل فيه بالظن والعجب
 من بعض المتأخرين انه يدعي ان الاجماع دليل قطعي كما يدعي العامة مع انه
 عندنا نامل او هو ثبت العاكس ان الاجماع على تقدير تحقق
 ودخول المعصوم انما هو حجة باعتبار قول المعصوم فلا يكون حجة لان
 قول المعصوم بدون الاجماع حجة والاجماع بدون قول المعصوم ليس
 بحجة فلا معنى لقولنا الاجماع حجة بشرط كتابا في توبه ومخالطة
 ولا ينبغي ان يقال قول في حيفه حجة مع قول المعصوم وقول ابن
 الجني حجة مع قول المعصوم وكذلك عالم او جاهل من الخاصة او
 العامة بل من الكفار ولا يخفى انه قول نسخف جداً بل لا وجه له
 اصلاً وكونه كاشفاً ولا كفاه بحض الفرض ايضا نسخف

لا سبيل الى اثباته وقد صرح بخوضه في الشرح في العدة فانه بعد ما نقل عن المسلمين
 باجمعهم والفقهاء بانهم يعني العامة القول بان الاجماع حجة شرعية اختار
 انه ان تحقق ذلك قول الامام فهو حجة فانه قيل فاذ كان المعبر هو قول
 الامام فلا فائدة في ان يقولوا الاجماع حجة بل ينبغي ان يقولوا الحجة قول الامام
 قيل له الامر كذلك وفائدة الاجماع انه قد لا يتعين لنا قول الامام فيعتبر الاجماع
 ليعلم ان قوله داخل فيهم ولو تعين قوله لم يعتبر سواء انتهى شر اجاب عن ادلتهم
 قدما وقال الدليل على كونه حجة لامن جهة العقل ولا من جهة الشرع واذ لم يكن
 دليل وجب القطع على كونه حجة لعدم ما يدل عليه السيد المرتضى ان قوله
 العامة اذا كان الاجماع عندكم دليل الجدي بعد تحققه وعدم خبره عن
 معنى خبره لان العدة فيه قول المعصوم فلم يجعل قوله دليلا مستقلا مغايرا
 للخبر لو كنا المتدينين لذلك به علينا ما ذكرتم لئلا نكسر ما اعتمدنا هذا
 الاصل وسالتمونا هل يمتشي هذا عندكم اجبنا نعم اذا تحقق قول المعصوم
 في حجة اقول المجمعين علينا بهذا الدليل فان كان الاجماع الذي تدعون
 اصلا هو هذا وافقنا لكم عليه والا فليس حجة عندنا انتهى وقد نقل علماء
 العامة عن جميع الشيعة انهم يقولون بعدم حجية الاجماع كاذبه العبد
 في شرح مختصر الاصول وغيره من علماء فاهم انه على تقدير تحقق دخول المعصوم
 في الاجماع الواقع من اهل المشرق والمغرب يطرق احتمال التقية على الامام بل يفتي
 هذا الاحتمال عند دخول العامة في الاجماع كما في بيعة ابي بكر وعمر عثمان

فقول

فقول المعصوم المخالف لهذا الاجماع اقوى من الاجماع وحجته تتم على قول العامة
 دون الخاصة وانما هو مدغم عليهم لدم في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان
 اجماع الشيعة على مضمون حديث مؤيد له ومع ذلك الحديث على ما فيه
 لا انه دليل مستقل بل هو حجة كخالفه العامة التي هي اقوى المرجحات وليست
 بدليل شرعي وبانها تحقيقه انشاء الله بل الاجماع على البيعة اقوى الاجماع
 وحاله معلوم فاما الظن بما دونه في اصوله لا يجوز ان يعتقد الاجماع
 على مسألة شرعية بعد اجماع على خلافها ولا لكان قول المعصوم خطأ
 لا يقال ربما كان قوله الاول تقييد لانا نقول الاجماع لا يتغيرها لم يعلم الاتفاق
 قصد انتهى وفيه انه يحتمل كون قوله الثاني ايضا تقييد وفرض العلم بعدم
 التغير ويكون قوله قصد ابيد جدي بل محال عادة لبقاء الاحتمال الامع مخالفة
 لبقاء الاحتمال الامع مخالفة الاجماع للعامة وقد عرفت ان العلم بدخوله
 قوله اية محال في زمان الغيبة ماطم واشتهر التساهل العظيم والناس
 الواضع في دعوى الاجماع كما يظهر بالتسليم والناسل في كتب الاستدلال ومن
 اختلا فاهم في معنى الاجماع الذي يستعملونه في اعتبار مراتب العلماء
 في الاجماع وعدمه فليست يستدل به او يعتمد عليه كثيرا ما يروي بعض العلماء
 الاجماع في مسألة شرعية كالفرض في فتاوه وقد يدعيه شرعية وينكره وقد يروي
 في غير بل هو الاجماع على خلافه وقد يدعيه في مسألة لم يوافق فيها احد
 كاذبه الشهيد الثاني كما نقله مستطاع على كثير من تلك المواضع انشاء الله

وقد اجمع لهم الشهيد بوجوه **ثلاثة** تسببهم ما اشتبهوا بما اجمعوا عليه من الظن
 حين دعوى الاجماع بالمخالفة واجماعهم على رواية بمعنى تدوينه في كتبهم
 منسوبة الى الاثر عليهم السلام والمعنى الاخر مخصوص بالمتقدمين ويوجد
 في عبارة الشيخ والمراد احيانا **انهم** عتقوا ما عرفت بعدم امكان
 الاطلاع على انعقاد الاجماع من غير جهة النقل ويعلم ان التواتر شرط
 للمرجح في شيء من نقل الاجماع في المسائل النظرية التي تحتاج الى الاستدلال
 على ان التواتر شرط باسناد الخبر الى الحسن والاعتقاد ان غير محتمل
 بل احتمال القيمة واخفاء الاعتقاد قايما في كل واحد منهم ولم يحصل
 نقل محفوظ بالقرابين المفيدة للعلم بدخول قول الامام بل القرائن التي
 على ضعف النقل وعدم العلم بدخول قوله للقطع باستناع الاطلاع الثاني
 عليه عادة والخبر الخالي عن القرينة يستعرف ضعف حجته بل فسادها فانك
 يكون دليلا شرعيا **انهم** ذكره انه لا يعلم او لا يقطن دخول قوله
 الامام في الاجماع لا بوجود مجهول النسب من اهل محل العقد وقيل مع
 الشهيد الثاني وغيره من المحققين باستناع هذا الفرض بل باستناع حصر
 اهل محل العقد من اهل الشرق والمغرب ومعرفتهم فضلا عن معرفة
 اعتقاد كل واحد منهم من جميع المسائل او اكثرها **الثاني** انه بعد التامل و
 التدبر يظهر انه لا يحصل من نقل الاجماع والاطلاع عليه الا لاجماع الذي
 هو معنى الشبهة وقد حقق الشهيد الثاني وولده انه لا عبرة بهذه الشبهة

قاضي

فانها ارجعة الى متابعة الشيخ الطوسي وحسن الظن به ولا يمكن تحقيقها من
 تقدم زمانه عليه وليس ذلك بحجة فان حاصله الكثرة واليات الدالة على ذلك
 من صحيح الظن كثيرة جدا في الاثر الطوسية فذكرنا اكثر من خمسين اية
 ولا حاجة اليك في ذلك اكثر واذا عرفت حال هذا الاصل الضعيف والدليل الضعيف
 فلا فائدة في ذكره فيه وفروعه المذكورة في كتب بعض المتأخرين من علماءنا
 تبعا للعامة فانه لا دليل عليها المحقق وبجاءة المحققين بانها فرض
 محض لا يمكن تحقيقها ولا تكاد يتفقون على ما صاحب الفوائد المدنية
 اعلم ان جمعا من اصحابنا اطلقوا لفظ الاجماع على معنيين احدهما الاول اتفاق
 جميع قدامتنا الاخباريين على فتاوى ورواياتهم بخلافها والآخر بجماع المعنى
 عندى لانه فريضة على من روى ما على امره ببيان الحق لا من باب التقية
 الترخيم بهذا المعنى ويجوز اعتباره في مقبوله من حفظه الاتية لكن الاعتقاد على الخبر
 الضعيف بقبولهم لا على اتقيا في طعنهم كما في اصطلاح العامة افتاء
 جميع من الاخباريين كالصديقيين ومحمد بن يعقوب الكليني في الشيخ الطوسي ايضا فانهم
 عند التحقيق وان ادعى العلامة انه ليس بهم محكم لم يظهر فيه نص عندنا ولا خلاف
 وهذا الامر معتبر عندى لا في دلائل القطعية عادية على من يرضى اليهم بقطع بذات
 النبي المطلع على امرهم انتهى وفي قبول المعنى الثاني فقل لا ينضم وان كان
 كاذرا لا ينضم قد يظنون ما ليس بدليل لا يلا او يجوز من جهة له طينة او يغفل
 احدهم عن معارض او يخرج او نحو ذلك لكن يظهر لمن تتبع استدلاهم على

برواية
عدم

ان لا يثبت في انفسهم من غير ان يكونوا عاقلين بما اخبروا به اضطرابا لا استحسانا
 وانفاق العلماء على وجوبها ومعنى الضمير في ذلك المتواتر وما اوله متواتر
 اذ لا يصح معنى من معنى في الضمير بات الستة المشهوره سوادا
 بالضمير من وجوب نقل الكتاب والسنة والعول بما نقل منها وهي اقوى انواع
 النقل استلال الامر عليهم لا على الخصوم من المسلمين وغيرهم بالنقل
 المتواتر من غير طعن في صحة العمل به بل ضرورة لا وامر به كافي غير ذلك الاخبار
 الاحتجاج وغيرها ان النقل يحرم بحصول العلم هناك وجوب العمل بالعلم
 انه يلزم عدم العلم بوجود احد الانبياء السابقين والقرآن وغيره
 من المعجزات وبوجوب الملوك والعلماء والمؤلفات والوقائع المشهورة
 كل من يجمع العلم بغيره بفساد هذا التشكيك الى غير ذلك من الوجوه فثبت لهم
 في ان حصول العلم بالتواتر من غير ما وكسب ليس فيه فائدة يعتد بها
 المحققه اصوله الظاهره انه ضروري لا نه يحجزهم بحجة الامور التي لا يحصى الاستدلال
 ولا يعرفه ولا يقع ان يقتصر بعض الاخبار المتواترة الى ضرب الى الاستدلال انتهى
 قاله المعامله اعلم ان حصول العلم بالتواتر يتوقف على اجتماع شرائط
 بعضها في الخبر وبعضها في السامعين فالاول ثلثة الاول ان يبلغوا في الكثرة
 حدا يمنع في العادة تراطوهم على الكذب ان يستدل عليهم الى الحسن
 فانه في مثل ذلك لا يفيد قطعا ^{الاعراض} استواء الطرفين والوسط اعني ان
 جميع طبقات الخبرين في الاول والاخر والوسط بالاعمال بلغ حد التواتر امران

ومنها

عندها

بشرطة

اخرى والاضافه الى العلم

الاول ان لا يكونوا عاقلين بما اخبروا به اضطرابا لا استحسانا
 ان يكون السامع قد سبق بشبهة او تقليد الى اعتقاد في موجب الخبر
 هذا الشرط ذكره السيد المرتضى وهو جيد وحكاية جماعة من الجمهور ما كتب عليه
 السيد ^{منه} فاما احتجنا الى هذا الشرط لئلا يقال انما اوفى بين خبر البلد
 والاخبار الواردة بحجرات النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كحديث الجندب واشفاق القمر
 وتيسير الحصى وما اشبه ذلك والحق ان بعض خبر البلد وفي خبر النقل المحلي
 اير المومنين عليه السلام الذي تنفر الامامية بنقله والا خبره ان يكون العلم
 بذلك كذا ضرورة ما يكمل اجزائه في اخبار البلد انتهى في مجموع عبارة جماعة علماءنا
 في معرفة غاية الحسن يشهد العقل والوجدان والعادة والاخبار فان كان
 ما طالبا للعلم به العلم اذا بذل جهده والذين جاهدوا فينا لنفهم ونفهم
 سبلنا ومكانه في قلبه شبهة او تقليد كما سمع خبرا رده ولم يقبله او اوله
 في تأويله اتيه بالحدود لذلك عجز الانبياء عن الزام المعاندين احيانا واصحابنا
 الى الحرب وسفقت الدماء وهو واضح ان احوال المخبرين والوقائع
 لها دخل عظيم في حصول العلم وامتناع النقيض عادة كما مر جوابه والفرق
 بين العلم والظن لا يتوقف على عاقل واشتباه اذ في مراتب العلم باعلى مراتب
 الظن قليل اذ يزول باذي تأمل وقد شرط المحقق في اصوله اخبارهم
 عن العلم لامن الظن ووافقه بعض علماءنا واشترط حصول العلم به
 عليه الله الهادي قال في المعامله وقد تكررت الاخبار وتختلف لكن

يحصل

ولا

في

تشتمل كل واحد منها على معنى مشترك بينهما بحيث لا ينفصلان ولا يفرقان
 المتواتر من جهة المعنى وذلك كقوله تعالى اميل المؤمنين علىكم في حروبهم وقيل
 في غزواتهم كما ان فعله في احد كذا الى غير ذلك فانه يدل بالانتماء على شيئا عنه
 وقد تواتر ذلك منه وان كان لا يبلغ شيئا من تلك الجزئيات ووجه القطع انتهى
 وهو جدير ونحو كلام جماعة على ما ذكرنا وذكروا ان حصول العلم من التواتر
 اللفظي فيه هي ومن التواتر المعنوي نظري يحتاج الى استدلال وقد يكون
 في غاية الظهور فلا يفتقر الى دليل ما ذكره في هذا المقام الوجه الثاني
 وقد اطلق التواتر في كلام ائمتنا عليهم السلام في استدلالهم به على التفسير
 كما في حديث مجلس الرضا عليه السلام على احد الايمان وغيره ^{قال الشهيد الثاني}
 في شرحه بل اية الله يترجم الخبر المتواتر واحدا فالاول ما بلغت رواية
 مبلغا فالكثرة احالة العادة تراطوهم على الكذب واستمر ذلك في جميع
 الطبقات حيث تتعدد فيكون اوله كآخره ووسطه كطرفيه وهذا
 يقتضي التواتر عن كثير من الاخبار التي قد بلغت في زماننا ذلك الحد الذي
 لا يفتقر ذلك في غير خصوصها في الاستدلال ولا يخفى ذلك في عدة خاص
 على الاصح بل المعبر العدة المحصل الموصوف قد يحصل في بعض الخبرين
 بعثرة واقل وقد لا يحصل بعبارة بسبب ترجمهم الى وصف الصدوق ^{وذكر}
 ومتحقق في اصول الشرايع كوجوب الصلوة والزكاة والنجس كثير مما هو ثابت
 الى المعنى لا اللفظي وقيل في الاحاديث انما قصته وان تواتر من لواحقها

بعض

في بعض الموارد كشهادة على هذا بقرينة ما ادعى المرتضى من تواتر الاخبار
 الدالة على النص وغيره اذ لا شبهة في ان كل واحد من تلك الاخبار احاد حتى قيل
 والقائل بل ابن الصلاح من سئل عن ابن ابي عمير قال لا ذلك اعيان عليه
 بعض المتأخرين في ذلك وادعى وجه التواتر بكثرة وهو غريب انتهى ^{فخصا}
 عجيب فلا ندر من كلام علماء العامة فلا يفتقر به وعلى تقدير تحقق ما ادعوه
 في احاديثهم لا يلزم منه في احاديثنا بل على طرف النقيض مراد منهم كما يظهر
 لمن يظلم لمن يتبع بل احاديثهم كما اقل مراد من بعض رواه حديثنا بكثرة
 لانها لا تزيد على خمسة عشر الف حديث في الاصول والفروع في النصوص
 والمخبرات وحدها تزيد على ذلك واحاديث كل واحد من الرواة الذين ياتي ذكرهم
 تزيد على ذلك الشهيد في الذكر ان احاديث الكافة تزيد على جميع احاديث
 صحاح العامة متونا واسانيد ^{انهم} يؤلف احدهم علما ثانيا في رواية
 احاديث قبل الشهيد الثاني وانه نقل جميع ما في ذلك الكتاب من كتب العامة
 وهو من علومهم التي اخترعوها موافقا لخبارهم الواهية وقد عرض
 عليه ذلك في المتتقي بما يطول نقله والذي يظلم للنظر ان مقصدهم في اثبات
 قلة للتواتر انكار تواتر اخبار النص الذي تدعي كشيعة فلا ينبغي حصول الظن
 بهم وقد مر جواب ذلك الشيخ الطيبي مرسلهم ونقل ذلك عن الصدوق
 كما مر وهذا مطلب خبيث لا عداوة الدين ينبغي اخذ منه ^{فانه} مخالف
 لكلام المحققين من علماء الاسامية كما هو ظاهر من عبارة المفيد والمرتضى

والشيخ وهو من المتقدمين والمتأخرين حتى لبعضهم ان الاحاديث المتواترة
 عنها لا تعد ولا تحصى من تتبع كتب الاحاديث الامامية وكتب رجالهم
 ذلك فانه قد اقران الشهادة على شيء مخصوص لا تقبل وعدم الرجوع
 لا يدل على عدم الوجود فكيف تقبل هذه الرواية من الاحاديث مع انما هو
 بخلافهم في المعاد والمتقى عن السيد المرتضى علم الهدى انه قال ان
 اكثر احاديثنا المروية في كتبنا معلومة مقطوعة على صحتها اما المتواترة من
 طريق الاشاعرة والاذرية واما بعلة ومارة ولت على صحتها وصدقها
 عنه ايضا انه قال حفظ الثقة تعلم من اصحابنا غير بالفرقة وبالقار
 المتواترة وما لم يتحقق ذلك فيه فلعلة لاقل انتهى ورواه بالفرقة المتواترة
 والحق يتحقق ذلك في غير الاثر في بين اللفظ والمعنى كما هو بالمتبع اخبار
 ان الامامية كان لهم نهاية الاعتناء والاهتمام بنقل الحديث وتوثيقه وكتابته
 وعرضه على الاثر من الاول زمان النبوة الى زمان الغيبة الكبرى وكانوا ما يروون
 بذلك في تلك المدة وهي ثلثمائة واثنتان وخمسون سنة وكان منهم في كل عصر
 من الرواة يزيدون على عدد المتواتر اضعافا مضاعفة اكثرهم بقاء
 اكثر الاحاديث والكتب ونحو ذلك زمان الغيبة الكبرى وكان لا أثر عليهم الا
 في غاية الحصر على القاء الاحكام اليهم وجواب سائلهم بما قبل السؤال
 وكتابتها اليهم بخطوطهم جماعة من علمائنا انروى عن الصادق عليه السلام
 اربعة الاف رجل من الثقات وانهم كتبوا من جواب مسائلنا بعمارة كتاب

سورها

سورها اصولا ما انفك من الكتب في المدة السابقة لا يقصر ستة الاف كتاب
 كما يظهر من كتب الرجال ولو اردنا نقل عبارات علمائنا وشهادتهم بتواتر
 احاديثنا لا تفصيل لا في مطالب اصول والفرق لاطال الكلام فانه
 كثير من عبارات ابن ادريس وابن الجنيد وابن ابي عقيل والمرتضى والمفيد
 في كتبهم ما رواه عننا في الشيوخ في التهذيب والاستبصار والمبسوط والوسائل
 وغيرها والعلة في التهذيب المذكورة والمنتهى والمختلف وغيرها
 على الرجال ان ابن ابي عمير روى عن ابي ابراهيم عليه السلام ثلثين الف حديث
 روى عنه اربعة ثلثين الف حديث عليه السلام ستة عشر الف حديث
 يزيد الجعفي روى عن ابي ابراهيم عليه السلام سبعين الف حديث كان ما هو
 باطنها وسبعين الف حديث كان ما هو بطنها محمد بن سعيد
 عقده كان يحفظ ثلثين الف حديث باسانيدها ويذكر بثلاثمائة وثلاثين
 كتابا في غير ذلك الحسن بن علي الشاذلي في مسند الكوفة تسعة عشر الف
 يقول حدثني جعفر بن محمد عليه السلام وان جعفر بن محمد بن يعقوب النخعي
 مشايخ الف كتاب من خلفات الامامية وان الناس سألوا الجواد عليه السلام
 عن ثلثين الف مسئلة في يوم واحد فاجابهم اشكال ما ذكرنا اكثر مما
 فقولوا اجابوا ان العاقل يحجز بعد تبع الانذار ان الشيء كان في غاية
 الشفقة على الامة والحرص على تبليغ الشريعة وكذلك لا أثر عليهم الا في
 كانوا يبلغون الاحكام في مواضع متعددة ويريدون بقائه الشريعة لتعمل بها

سورها

الامة الى يوم القيمة وتصل الى مكلف في كل زمان على وجه يقطع الغفلة ويغيد العلم
 بشرط ان يتفحص ذلك في طلبه من اجله ويبدل وجهه في طلبه ولا يكون اجتهاد
 للشرعية كايضا في ذلك كما في بعض الاحكام في المجالس والمجالس في الجماع
 والمساجد وعلى المنابر وعلى رؤس الاشهاد وعند اجتماع العساكر وتوفر
 الدواعي على النقل فكان في ابلغهم اكثر الاحكام عند حضورها من الناس
 وقادة عند حضور الوف فينبغي القطع بان اكثر الاحكام يرفع هذا التواتر والقرائن
 اكثر احاديثه بالقرائن الكثيرة وقد عرفت كثرة الكتب التي فيها الشبهة في الاما
 والموجود منها الان نحو مائة وسبعين كتابا يتبعها التحقيق وحكم الاما
 لا بد ان نجد فيها من النواحي خاص والعام ما يفيد العلم الا نادرا ولذلك قالوا
 عليهم السلام طلب العلم فريضة على كل مسلم اهل البيت عليهم السلام من طلب شيئا
 وجد وجد وقرئ بابا وفتح بابا ما اوردناه هنا من ياد اثار الفوائد
 الطوسية ومن تتبع كتب الرجال في الحديث حصل له في ذلك زيادة البصيرة
 فانه العلامة في التمدد بحد ذكر شروط التواتر ولا يشترط فيه العدة خلا
 للتقاضى حيث اعتبره وتوقف في الخمسة وبعضهم حيث اعتبر اثني عشر عده
 الثقباء ثم ذكر في قوله الاخرها هي العامة ايضا ذلك جماعة من علماءنا و
 انكره وذكر انه الضابط حصول العلم كما هو يظهر من هنا وفي بعض ما اورد
 المحققين لها وحصل حصول العلم كذلك قد يحصل بمادة من الخمسة وقد لا
 بالمائة كما هو الوجهان والاعلى ذلك فينبغي استثناء هذه الامور في قولهم

فمن

تعريف التواتر بجماعة يضيء بنفسه العلم بصدقه وهو ظاهر قال
 في المعالم وخبر الواحد هو ما يبلغ حد التواتر سواء كثرت روايته او قلوا ليس
 ثابته اعادة العلم بنفسه فليست بانضمام القرائن اليه يقوم انه لا يضيء العلم
 وان انضمت اليه القرائن ولا يصلح الاول لاجتماع ملك بموت ولله شرف
 على الموت وانضم اليه القرائن من خارج وجبنا ذلك وخروج المحدثات على حالها
 غير محتاج نزول من مت مثل ذلك ذلك الملبس والاب حاكمه فانا نقطع بصحة
 ذلك الخبر ونعلم به من التواتر ونجد ذلك من انفسنا وجدنا فيه ما هكذا
 كالتالي في كتابنا من الاخبار التي تحذف بمثل هذه القرائن بل جادونا
 فانا نخرم بصحة منضمها بحيث لا يتجاوز الحد في ذلك ريب ولا يقربنا فيه
 شلما يخرج المخالف بوجه احدها انه لو حصل العلم به كان عاديا اذا
 لا عدلية ولا ثبت الا باجماع الله عادته بخلافه عقيب اخر لو كان عاديا
 لا طرد وانتفاء اللازم بين الثاثة انه لو افاض العلم لادى الى تناقض العلويين
 اذ حصل الاخبار على ذلك الوجه بالاسمين المتناقضين واللازم باطل
 ولا لكان العلم جهلا الثالث انه لو حصل العلم به لوجب القطع بتخطئة
 من خالف بالاجتهاد وهو خلاف الاجماع والجماع لاما عن الاول فبالمع
 من انتفاء اللازم والتمام لا طرد في مثله فانه لا يتخلو عن العلم
 فانه اذ حصل في قضية امتنع حصول مثله في قضيةها عادة
 فالتام التخطئة ولو وقع لم يخرجنا لقضية بالاجتهاد والا انه لم يقع في الثا

والاجماع المدعى على خلاف ذلك ظاهر الفساد انتهى ونحو عبارة جماعة من علماء
هو جيد جدا والوجدان شاهد على ذلك في الغوايد الطولية وفي كتاب
النصوص والخيرات في هذا المقام ما يزيل الشك والالهام وتأتي الإشارة الى
جلية من القرائن هنا وفي القضاء وفي الخاتمة وغير ذلك ونظم ذلك ان اكثرها منصوص
بالكفا عند التحقيق اما بنص خاص وعام وسنذكر في ذلك ان قوله لم يقع في التمهيد
ليس بصحيح كقوله وقوله فيها كما سيأتي بيانه انشاء الله وبما فيه بعض المتأخرين من
بعض عبارات الشيخ في العدة من انه ينكر فائدة الخبر المحفوف بالقرائن العلم
له بل الوجه فيها ان معنى القرائن لا تعجب العلم بل لا بد من تحقق اشتعاق التقصير عادة
ادان القرائن عند قسما نهما ما يفيد العلم والعمل ونهما ما يفيد وجوب العمل
كما يظهر من كتاب في الاحكام والامور ان القرائن نهما ما يفيد العلم بحكم الله
في الواقع لاحتمال التيقن ونحوها والمراد ان القرائن تفيد العلم بمضمون الخبر
لا بنص الخبر لاحتمال كونه موضوعا لمطابق الحق لا ندرج في عتبة مواضع بافاد
الخبر المحفوف بالقرينة العلم والعمل المحقق في المعبر السنة اعتبارا وهي
ما حصل معها العلم القطعي لاستحالة الطوايط او غير واحد وهو ما لم يقع
ذلك مستدركا وهو ما اتصل بالخبر من به الى الخبر او من لا يصح ما لا يتصل بسند
فالمستدرك لا فائدة اليقين وكذا ما اجمع على العمل به وما اجمع الاصول على العمل
فلا حجة فيه انتهى اختصار من القرائن على الاجماع ما نقله الشيخ في العدة
بغير مراجع الطائفة على العمل بما في الكتب المعتمدة وقد خلت في ذلك الاثرة

مجمع

عليهم السلام لا نضم اليه العمل باخبار الاصول الا لما وجدنا في نصوصها وقد اشرنا
يقول فيها الى هذه الكتب المشهورة وتيسر كتب الرجال والحديث شاهد
صدق فيه والقرائن ايضا محفوف بقرائن اخرى كثيرة فذكرها اجماع على وجه
المثال او بناء على شموله لجميع ما روايت المحفوفة بالقرائن في هذا الخلفيه
قال في المعالم وما يحكي عن خبر الواحد من القرائن المفيدة للعلم
بوجه التيقن به عقلا ولا تعرف في ذلك الا صاحب نيل الفاسد ما لا يحق
من ابن قبة ويعرف الى جماعة من اهل الخلاف وكيف كان فلهذا علم ضرورة حقيقة
هو في قطع ان لا ذهب جميع المتقدمين كالسيد المرتضى والي الكاظم وابن زهر
وابن الواسع وابن ادريس الى الثاني ذواتهم جميعا المتفقين الى الاول وهو
وله وجه من الاول ان قوله قد نقلنا الخبر في كتابنا في التفتيش في الدين
ما ينزهنا في قوله من ان رجعا اليهم لعلمهم بحذرون ذلك على وجوب اخذ
على القوم عند انذار الطوايف لهم وهو تحقيق بان ذلك كل واحد من الطوايف
واحد من القوم ولو كان بلوغ التواتر شرطاً لقائل وليندرج في كل واحد منهم
فوجب اخذهم على هذا الوجه دليل على وجوب العمل بخبر الواحد ولا ينعى لجزا
اخذهم او ندرج لانهم حصل المقتضى له وجب والا لم يحسن والا نذر ان لا يبالغ
ذكره الجوهري قال ولا يكون الا في التحقيق وعمدة الاحكام الوجوب والتحريم
وهما لا يشك في التيقن واذا قيل خبر الواحد فيهما فخطب فيها سواها
سهل ويمكن ادعاء الدلالة على القبول فيكون الخطاب قوله نعم ان جاكم

عرف

المتأخرين

فاسق بنياً فثبت على وجهي بالثبوت على الحق الفاسق غشفي انتفاعه ولا يفسد الشرط
 واذ العرجي بالقبول وهو المطلوب والرد فيكون العقل اسبق من الاسق الفاسق
 والاحتجاج به متى على حجة فيفسد الشرط اطراف قدام الاحباب على رواية
 اخبار الاحاد وتروينها لا لاقتناء مجال الرواية والبحث عن الشقة والضعيف
 العلالة في النهاية اما الامامية فالاحباب يرون منهم لم يعملوا في اصول الدين وفيما
 الاصل اخبار الاحاد الروية عن الاثر عليهم لدم والاصول يرون منهم كما في جعفر الطوسي
 وغيره واقفوا على العمل بخبر الواحد ولو ينكره سوى الرضا ولا يتابعه لشبهة حصلت
 من حكم الحق من الشيخ سلوك هذا الطريق في الاستدلال بالعمل اخبار الرواية
 عن الاثر عليهم لدم يقتصر على قاضي الاجماع على ذلك وهو افتقار امر احد الخلفاء
 احتجوا بمثل هذه الطريقة ايضاً فقالوا ان الصواب والتابعين اجمعوا على ذلك
 ان باب العلم القطعي بالاحكام الشرعية التي لم يعلم بالضرورة ونحن نأثنا
 مفسد قطعاً اذ الموجود من ادلتها لا يفيد غير الظن لفقد البينة المقررة
 وانقطع طريق الاطلاع على الاجماع من غير حجة النقل بخبر الواحد ووضوح
 كون اصله البراءة لا تعيد غير الظن وكون الكتاب نقل الدلالة تحقق انفراد
 باب العلم لان التكليف بالظن قطعاً ولا يرب ان اخبار الاحاد يحصل بها
 من الظن ما لا يحصل بشئ من سائر الادلة فيجب تقدير العمل بها الايقان الحكم
 المستفاد من ظاهر الكتاب معلوم لا مظنون بواسطه مقدمة وهي قبح خطا
 الحكم بما لا ظاهر وهو غير خلاف غيره لانه تعرف عن ذلك الظاهر ككثرة ظن

خضوض

فثبت على وجهي بالثبوت على الحق الفاسق غشفي انتفاعه ولا يفسد الشرط
 واذ العرجي بالقبول وهو المطلوب والرد فيكون العقل اسبق من الاسق الفاسق
 والاحتجاج به متى على حجة فيفسد الشرط اطراف قدام الاحباب على رواية
 اخبار الاحاد وتروينها لا لاقتناء مجال الرواية والبحث عن الشقة والضعيف
 العلالة في النهاية اما الامامية فالاحباب يرون منهم لم يعملوا في اصول الدين وفيما
 الاصل اخبار الاحاد الروية عن الاثر عليهم لدم والاصول يرون منهم كما في جعفر الطوسي
 وغيره واقفوا على العمل بخبر الواحد ولو ينكره سوى الرضا ولا يتابعه لشبهة حصلت
 من حكم الحق من الشيخ سلوك هذا الطريق في الاستدلال بالعمل اخبار الرواية
 عن الاثر عليهم لدم يقتصر على قاضي الاجماع على ذلك وهو افتقار امر احد الخلفاء
 احتجوا بمثل هذه الطريقة ايضاً فقالوا ان الصواب والتابعين اجمعوا على ذلك
 ان باب العلم القطعي بالاحكام الشرعية التي لم يعلم بالضرورة ونحن نأثنا
 مفسد قطعاً اذ الموجود من ادلتها لا يفيد غير الظن لفقد البينة المقررة
 وانقطع طريق الاطلاع على الاجماع من غير حجة النقل بخبر الواحد ووضوح
 كون اصله البراءة لا تعيد غير الظن وكون الكتاب نقل الدلالة تحقق انفراد
 باب العلم لان التكليف بالظن قطعاً ولا يرب ان اخبار الاحاد يحصل بها
 من الظن ما لا يحصل بشئ من سائر الادلة فيجب تقدير العمل بها الايقان الحكم
 المستفاد من ظاهر الكتاب معلوم لا مظنون بواسطه مقدمة وهي قبح خطا
 الحكم بما لا ظاهر وهو غير خلاف غيره لانه تعرف عن ذلك الظاهر ككثرة ظن

ق

الذي علم منهم كل مخالف لهم عن الايات ان العالم يخص بالعلم
 يقيد بالدليل وقد وجد كما عرفت على ان ايات العلم ظاهرة في انفراد الذي يما
 بعد ملاحظه ما تقدم في خطابه المتأخره واما ما ذكره المتأخر في قوله ان
 العلم الفرعي بان الامانية تنكر العمل بخلافه من اجل ان الامانية علم
 واعتقادنا في ذلك على نقله فنقول لعمري ان العمل بخلافه العلم
 عن كونه خبر واحد ان تحصيل العلم القطعي بالحكم الشرعي في العمل بخلافه
 الى العمل بخلافه الواحد لان استحصال عمادة وامكانه في عموم ما قبل من ازمته
 ظهوره لانه عليهم السلام لا يجد في نفسه الى انهم ان عدمه ان كان وقد اصر
 السيد على نفسه في هذا القطر فان قيل اذا سددت العمل باخبار
 الاحاد فعلى اي شيء تعولون في الفقره وكذا جواب بما علم ان العلم
 الفقري تعلم بالضرورة فما ذهب استنباطه من عدمه في الاخبار المتواترة
 وما يتحقق ذلك فيه واعلم الاقل يقول فيه على اجماع الامانية والارباب
 انما ادعاه ان يتبع في هذا الزمان والاكتفاء بالظن فيما يتوقف فيه العلم
 مما لا شك فيه ولا يتعارض مع ان السيد المرتضى اعترف في جواب المسائل
 التباينات بان اكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوعة على احتسابها
 اما بالتواتر او بامانة او علامة دللت على صحتها وصدق روايتها
 فهي موجبة للعلم مقتضية للقطع وان وجدناها مودعة في الكتب بسند
 مخصوص من طريق الاحاد وبقي الدافع بين ما عراه الى الاصحاب بين

ما علمناه

ما حكمناه من العلة في النهاية فانه عجيب ويمكن ان يقال ان اعتماد المرتضى
 على ما عده من اويل المتكلمين منهم والعمل بخلافه الواحد بعيد عن طريقهم
 وتقول العلة على ما ظهر من كلام الشيخ واما الحديث ان الاخبار في كتبهم و
 استأحوالها في المسائل الفقهية ولم يظهر منهم ما يدل على واقعة المرتضى
 على ما عده من اويل المتكلمين منهم والعمل بخلافه الواحد بعيد عن طريقهم
 وتقول العلة على ما ظهر من كلام الشيخ واما الحديث حيث اوردوا الاخبار في كتبهم
 والا نضاف انه لو يتضح من كلامهم الحقايق له ايضا اذ كانت حيا لا الاحتياط
 حيث لم يقرية العهد بزبان لقاء المعصومين واستفادة الاحكام منهم
 وكانت القرينة المعاصرة لها شريعة كما اشار اليه السيد ولم يعلم انهم اعتدوا
 على اخبارهم لتظهر عن الفقه لم لا يرفيه وقد نطق المحقق من كلام الشيخ با
 قلناه فقال قد ذهب شيخنا ابو جعفر الى العمل بخلافه الواحد العدلين
 رواية اصحابنا لكن لفظة وان كان مطلقا فعند التحقيق يتبين صحتها
 لا بعد بالخبر مطلقا بل بعد الاخبار التي رويت عن الامنة عليهم السلام و
 دونها الاصحاب لان كل خبرها اما في تحجب العمل به هذا الذي تبين
 في كلامه وويل من اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار حتى لو بهاها
 غير الامانة كان اخبر سليمان عن المعارض واستمر نقلا في هذه الكتب
 الدائرة بين الاصحاب على يد ما فهم المحقق من كلام الشيخ هو الذي ينبغي ان
 يعتمد عليه لا ما نسب العلة اليه واما اهتمام القدماء بالبحث عن احوال

الرجال فهو لاجل ان يكون طلبا لشدة القرين ومستهيلا لسبيل العلم
بصدق الخبره كذا اعتناء هم بالرواية فانه يحتمل ان يكون رجاء المتواتر
وحرصا عليه وعلى هذا يحتمل ان يكون رجاء المتواتر وحرصا عليه
وعلى هذا يحتمل ما يتم لاخبار اصول الدين فان التعويل فيها على الاخبار
فيما غير معقول انتهى لخصا ونحو عبارة جماعة من المتأخرين ويظهر
من التحقيق في المعبر التفرج بعدم العمل بما خلا عن القرين من تراخي
كذا يظهر من ارباب ريس وجماعة من علمائنا واقل ان القول الذي فيها
صاحب المعاد ومن وافقه ضعيف جدا بل لا وجه له والقول الرضي
هو قول المرتضى علم الهدى والمحقق وموافقه من المحققين لوجوب
اشترائهم الايمان الشرعيان المذكوران وكما في ايات كثيرة جدا
وتخصيصها لا وجه كما سياتي انشاء الله الاحاديث المتواترة
في وجوب طلب العلم وعدم جواز العمل بغير علم وياتي مما ذكر من تلك الاحاديث
في القضا انشاء الله وبالله تعالى تبيينها صغف دليل الحجة وقضاؤه كما ياتي انشاء الله
ان هذا من اعظم مطالب الأصول فلا يجوز العمل بغير العلم بالظن لانفسه
خصوصا انتهى عن اصول الفقيه بين اصول الدين واصل الفقيه
لا وجه له وكلام كثير المتأخرين مطلق في الاصول شامل للتوابع واد
اصول الفقيه في الفروع غير معقول والدليل المذكور على فلا يجوز العمل به
الاحاديث التي ياتي بعضها الدلالة على عدم جواز العمل بما لا يفيد

العلم

العلم من اخبارهم عليهم السلام الاجماع الذي نقله المرتضى والعلماء
بغير الواحد يقولون بحجية الاجماع المنقول بغير الواحد فيكون حجة عليهم
هذا الاجماع قد علم دخول المعصوم فيه بالاخبار المتواترة وقد نقل علماء
العامة عن الشيعة انهم يقولون بعدم حجة خبر الواحد الخالي عن القرينة
كافي شرح مختصر الاصول وغيره وسأستبعد الاحتياط في الدين لا سيما
في الايات والروايات الاليت في القضا فان الاحتياط في العمل على المشا
والمخوف بالقرينة والعمل في غيرها بالاحتياط يحصل به اليقين
ببراءة الذمة وثانها ان خبر الواحد الخالي عن القرينة دليل قتي فالاستدلال
على حجيته بدليل قتي هو قاي وناسعها ان القول بحجية خبر الواحد الخالي
القرينة موافق لقول العامة المتأخرين وقيل ما هو من مخالفتهم كما ياتي
انشاء الله ولم يقل بعدم حجيته من العامة الا الشاذ النادر بل نقل العامة
وغيره عن احمد بن حنبل وجماعة منهم وعنه اصل الظاهر ان خبر الواحد الخالي
من القرينة يفيد العلم وما شترها ان الاصل عدم وجوب العمل بالخبر المذكور
الى ان يعلم العجب وذلك مسلم الثبوت ودليل قطعي عقلا ونقل لا
لا خلاف فيه انما الخلاف في اصالته عدم التمهيد وما شترها ان
الاحاديث المتواترة دالة على وجوب العمل باخبار الثقات والاخبار الموثقة
في الكتب المعتمدة والنوعان من الاخبار المحفوظة بالقرين كما ياتي انشاء الله
وما في عشرها ان الخبر الذي رواه كلهم عدل حيا بطون غير موجود في الكتب

المعتمدة عند الناجل لان العلماء الرجال لا يذكر كون العدل في بيان حوال
 الرداء الا نادرا وانما يذكر كون الثقة وهي علم من العدل لا اجتماعها مع
 ضياء المذهب فضاء عن الفسق وعند التحقيق اكثر احوال الكتب المعتمدة
 اما اعتبارها بمخوف بالقرابين وما خرج عن القسمين ليس من خبر الواحد
 المستجمع للشرائط المعبرة عندهم فضاء موضوع التقسيم غير موجود شرعا
 انه يرد على ما ذكره امه من انهم يستدلوا بما ياتي فيها من الاحتمالات
 الظاهرة وضعف الدلالة ما يخرجها عن حد الحكم ويدخلها في غير المشاهدة
 فانها ليست انصافا لظاهرة المطالب ومن خلاصة هذه عن الشهادة
 التقليدي ختم بضعف هذا الاستدلال بل فسادوه وقالوا ^{الضمان} ~~ما~~ ^{صاحبه}
 المدعي ان أقصى ما يستفاد من الامة يعني قوله ان جاء كونه سابقا بناء
 ان خبر الواحد سبب الوجوب التوقف والتثبت الى ان ثبت صدق من كذب
 ولا دلالة فيها على انحصار سبب التوقف في فسق المخبر فيه فربما يكون له
 اسباب اخرى كما حصل لفسقه او سبه او ايشناهم على نية من انهم من التفتين
 اولئك بالمعنى مع احتمال عدم لفظه بالمراد كونه منسوخا او محملا او كونه
 خبرا عن واقعة او وقعت لشاع خبرها او كونه خبرا عن امه من به الاحتمال
 انهم على علمهم كما كان الله تعالى لا يجوز لاحد استنباط الاحكام النظرية
 من الايات المحتملة وجوبها كقوله الا من حوّل بيننا كاترنا من الاضياء والامور
 عليهم السلام انه لا يجوز الفتوى الا بعد احد القطعين ومن المعلوم ان

بما لا راد

خبر الواحد المذكور بعد ان عدلين يجره لا يفيد انتهى لمخصا انهم تكلفوا
 مقدمات لا يقدرون على اثباتها كقولهم ان الامة تدل على وجوب الحق
 ولا دلالة لها عليه وليس فيها امر لا تصرح بالوجوب ولا ظاهرها الوجوب ولم
 ان الامة لا تحقق بانذار كل واحد من الطوائف واحدا من القدم مع انه يتحقق
 بانذار الثقة التي لذي يومز الكذب ويكون خبره مخفوقا بالقرينة ويتحقق مع
 التواتر ومع قيام الاحتمال كيف يتم الاستدلال او قولهم لا معنى لجواز الحق في الامة
 لان ان وجد المقتضى له وجوب والا لرجحان مع ان جواز الحق ونفيه محتملان
 احتمالا قريبا والمقتضى نوعان موجب الترجيح وموجب الوجوب فحصر في
 الثاني بخلاف وتصف كثيرا ما يخرجون بجواز الحق بل رجحانه في الاصول ^{التي}
 مع اعتقادهم عدم الوجوب عقلا ولا شرعا فكيف يقال انه جازم لا يجرى
 واحتياجهم الى القياس ^{الذي} سموه كمن الخطاب بحسن لما ياتي في بيان في ابطال
 القياس وقولهم فيكون العدل اسو حال من الفاسق من المصالح والمسئمة
 التي لا يقول احد منهم بحجتها والاستدلال بالمفهوم المختلف في حجيتها
 في اعظم مطالب الاصول غير معقولة ويحتمل ان يراد من الفاسق شوائبه بقرينة
 اخر فقهوه وانما نزلت في فاسق اخر بقرينة فقولهم مع ذلك فالاية معقولة ^{قوم}
 بقوله تعالى ان تصيبوا قوما بجهالة المفسدة غير موجودة في رواية
 الاحكام فيحتاج في الاستدلال بها الى القياس ^{وهو} ~~وهو~~ ^{المحقق} في
 اصوله فان قالوا استوى العدل والفاسق ليركن لذكر الفسوق فآيل

قوم

لا نسلم وبالمكان ان يكون الفايده في اظهار فسوق من تزلت الالية بسببه
 الولى بن عقبه فانه يمكن ان كان على ظاهر العداله عندهم فكشف عن فسوقه ثم
 لا نسلم انه عليهم السلام كان يبعث رساله الى القبايل لروايه الخبر ولم لا يجوز ان يكون
 بعضهم للحكم والقوى ومع قيام هذا الاحتمال يطول السلك بهذا الاستدلال
 انتهى انهم احتجوا بالاجماع ولا سبيل الى اثنائه لنقل المرتضى بالاجماع على
 نقيضه لعدم تصريح الشيخ بنقل الاجماع على وجه العمل بخبر الواحد مع وجود
 عن القرينه كما هو ظاهر في انحاء اخرى او محفوقه من كلام المحقق وحيثما
 المعامله ينقل الاجماع على العمل باخبار الكتب المعتمدة وذكر في اول
 الاستبصار وفي العدة ما هو ظاهر في انحاء استوائه او محفوقه بالقرين
 فظهر ان الاجماع الذي نقله مواتي لا للاجماع الذي نقله المرتضى بل لذهب
 الشيخ للترقي في هذه المسئلة واحد كما فهمه المحقق وصاحب المعامله
 وصاحب الفوائد المدنيه والتزام بينهما الفظي عند التحقيق ان
 المخالفين استدلوا على ذلك بالاجماع فظهر ضعف الدليل بالفساده
 وان اصله من اعداء الدين ونحن ما صوبون بخالفهم وقد اشار الى
 ذلك المرتضى في بعض كلامه المنقول في المعامله علماء العامة عن الشيعة
 انهم لا يعملون بخبر الواحد في من القرينه كما يفهمه في شرحه في اصول
 وغيره من مؤلفاتهم وهذه طريقة المتقدمين من الامامية والتحقيق عند
 ان التزامهم بين المتأخرين محفوف بالقرينه الكثرة المفيدة للعلم

وما خلا

وما خلا من القرين ليس بصحيح عندهم فعند التحقيق يظهر انهم لم يخرجوا
 عن طريقة المتقدمين بالكلية وانما خالفوا هم في تقسيم الحديث الى اربعة
 اقسام بعد ما قسمه المتقدمون الى قسمين وعندنا ما يظهر ان ما عمل
 به المتأخرون محفوف بالقرين وليس بخلافها وان غفل عن بعض انواع
 القرين التي تأتي في اخر الكتاب بعض المتأخرين فوافقوا العامة في صطلحهم
 بحسب الظاهر في رد بعض انواع الاربعة فليفهم هذا المقام الذي
 زلت فيه اقدام اقوام فصحاء وزحجناه من طريقة المتقدمين مواتي لما
 تواتر عن الائمة عليهم السلام وعوهم الاحتياج والاضرار الى العمل
 بالظن مع انه لا ضرورة الى العمل بالظن وقد اجاب بخبره هذا امولا
 محمد طاهر في شرح التمهيد ونحوه عبارة شيخنا المحقق في خبره
 في شرح الزبد فانه وافق الشيخ في العدة ومنع العمل بخبر الخالي عن القرين
 وحكم بان القرين موجود الان يمكن الاطلاع عليها والعمل بها فيحتاج
 مولا محمد طاهر بعد ما تعجب من صاحب المعامله ونقل بعض عبارة
 السابقة لا يخفى ضعف كلام هذا الفاضل لان قوله اذا تحقق اسناد
 باب العلم في حكم شرعي ان التكليف فيه بالظن قطعاً ممنوع فان التكليف
 التوقف والاحتياط فان كثيرا من الايات تدل على عدم جواز العمل بالظن
 في الاحكام الشرعية وكذا تراشع اهل البيت عليهم السلام في جملة من الاحاديث
 تأتي انشاء الله ثم اطال البحث معه قوله من احكام الكتاب كما يمكن

تقبل خطاب المشافهة واضح الضعف بالفساد لان كثيرا منه ليس في هذا
 القبول لقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا والله على الشا
 ح البين بصير ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم وما هو امر الا لعبد الله
 لا يحسنه الا المظنون انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام
 ومن اطلم من منع مساجد الله الاكثرة الله على الظالمين ويل للمشركين الذين
 لا يؤمنون الزكوة ان الذين يكثر من الذهب والفضة الى قوله فبشرهم بعد ما يلهم
 انما الصدقات للفقراء الله يامر بالعدل والاحسان وايضا ذى القربى
 ويخفى عن الفحشاء والمنكر والبغى وعلى الذين يطيقون فدينهم نعم بالعمرة
 الى الحج فما استيسر لهدى فمن له يجدد الاية فمن فقه فيهم الحج فلا رقت
 ولا فسوق ولا جلد الى الحج فمن حج البيت لم يضر ولا جناح عليه ان يطوف
 بهما ومن عا د فبنتقم الله منه ومن يرد فيه بالحداد بظلم ندقم من عذاب اليم
 ومن كفرنا متعة قليلا ثم اضطره الى عذاب النار فليقاتل في سبيل الله
 الذين يشرون بحياة الدنيا بالآخرة وفضل الله المجاهدين على القاعد
 ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون
 حرج لثقة الكبر القتل ان اشد لاهل لحم ولا هم يحلون من شرج
 بالكفر من افعليهم غضب من الله ليس على الاعلى الاعلى حرج ولا على الاعرج
 حرج ولا على المريض حرج الذين ياكلون الربا لا يقربون الى قوله من عاد
 فاولئك اصحاب النار كاللطفين ولا يابا الشهد اذا ماد عوات

المصدقين

المصدقين والمصدقات ومن يكتمها فليكن قلبه فممن يله بعد ما سمعه فانما
 اشهد على الذين يبدلون فممن خاف من مومن جنفا او اثما فاصليح بينهم
 فلا ترو عليه فممن غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل من المعروف
 ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم
 نارا وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا الى الذينهم لفر وجهم فانظرو
 الى قوله فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون فان ابن بفاضة
 فعليهن نصف ما على المحصنات وان امرأة خافت من بعلها نشوفا او اعراضا
 الى قوله والصلح خير لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق
 مما آتاه الله والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح
 ان يضعن ثيابهن والمطلقات يتربصن بانفسهن والوالدات
 يرضعن اولادهن واولات الاحمال اجملن ان يضعن حملهن والذين
 يظاهرون من نساءهم الى قوله فمن لم يجد فمن تسطع والكثيرين
 انما جهم الايات والاولى الايام بعضهم اولى ببعض الرجال نصيب
 مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب وان كان رجل منكم مالا
 او امرأة ان امراه هلك ليس له ولد وله اخوات الاية ان الذين يرمون
 المحصنات انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله ومن قتل مؤمنا خطأ
 فتحرير رقبة الى غيره ذلك من الايات الكثير جدا التي ليست من خطاب
 المشافهة وما كان من هذا القبيل لا إشكال فيه ايضا لما صرح

بمن ان الفهم فاضية باشتراك التكليف فانفتحت المفسد
 تخصيص ايات النسخ العمل بالظن باصول الدين فانه لا وجه له انما
 او لا لعدم التخصيص الصحيح بل ولا الظاهر فلا وجه لمخالفة حكم العموم
 والاطلاق فلا بد من تسمية العامة في طريقهم من تخصيص عموماً
 الكتاب والسنة بالصالح المرشد فلا بد من مطالب الفروع
 ادلتها اقوى واوثق من كثير من مطالب الاصوليين كما هو ظاهر بالتبع
 فبطل الفرق ان في كل من اصول الدين واصول الفقه نفي ما لم يطلب
 وادلتها التي ذكرها اكثرها ظني لا يخفى من المناقشات والاحتمالات
 المعارضات وما وجد فيه دليل قطعي من اصول الدين هو المعنى الاول
 ذهب اليه المحققون ودلت عليه الادلة الواضحة انما ابيدية
 لا كسبية كما ذكرناه في كتاب النصوص والمجرات في رسالة الاجتهاد
 وابن طائوس في كشف المحجة وغيرهم وتفصيل المعنى كما كسبية وادلتها
 العقلية عند التأمل ليست اقوى من ادلة الفروع فلا بد ايات
 الكثيرة التي تقدمت بعضها صريح في الاصول والفروع وبعضها صريح في
 الفروع فبطل التخصيص كما ذكرنا في مسئلة الاجتهاد وفي الايات كما في
 دلالة ظاهرة على انه ليس المراد فيها بالعلم ما يشمل الظن لقابلته في
 الايات والروايات والامام احمد والشافعي والحنابلة والحنابلة
 المخالفين ومعاظمتهم مولانا خليل القزويني في حاشية العدة

ما لم يطلب

ما لم يخصه ان كل عامل او تارك من المكلفين يجب عليه شرعاً ان يعلم قطعاً
 ان فعله او تركه مما يحمله الجواز بالحيث لا يستحق العقاب
 عليه ويدل عليه ظواهر كثيرة من الكتاب وسنة النبي والائمة من اهل البيت
 عليهم السلام مانعة من اتباع القول بالظن اذ لو حطت افادة العلم
 قوله تعالى واتقوا الله واتقوا ما في انفسكم واحكمكم نارا او غير ذلك
 وكذا الاخبار الكثيرة الواردة في وجوب طلب العلم وفي الوعيد على العمل
 بغير علم فان احتمال استحقاق النار فيما يصدر عن المكلف بعدم بذل
 الجهد في الاجتهاد عنها ينافي العمل بطواهرها قوله ولا تقف ما
 ليس لك به علم وتخصيصه بالاعتقادات من بعد القول وكذا
 تأويل العلم فيه بما يشمل الظن ودعوى شيوخ استعماله بهذا
 المعنى مع انه لا اثر في كتب اللغة ولا في اصطلاح الاصوليين الموافق
 لاستعمال الشيوخ على طبق اللغة وانما هو اصطلاح منطقي كما سيح
 انتهى عن صاحب الفتاوى المدنية انه قال بعد نطق كثير من الايات
 الشريفة بالمنع من العمل بالظن في نفس الاحكام الالهية لظهور النسخ
 عليه والخصص لتلك الايات بالاصول لتواتر التنازل الى انقراض
 اهل الدنيا لتواتر الدعا على اخذ مثل ذلك وعلى ضبطه وشرع علم يظهر
 بانفاق المتخصصين تعلم استغناء الواقع انهم في موضع اخر ان
 الاحاديث مفيدة للعلم بعد جواز العمل في الاحكام الشرعية بغير علم

والتحقيق باصول الدين تفرقة ان اكثر الايات في الشرائع غير مقولة لان
 الموهبة غير مخصوص بالحكام الشرعية بغير علم والتحصيل باصول الدين بغير
 ان اكثر الايات في الشرائع غير مقولة لان الموهبة غير مخصوصة ولا ان الفرق
 بين اصول الدين وفروعها في كلام الله ونبيه مع المتكلمين للدين والنبوة
 غير مقولة لا يقال لفظ العلم يطلق حقيقة على ما يشمل الفن لانا
 نقول هذا خلاف اللغة انما هو اصطلاح منطقي انتهى قوله
 في ذلك على ما نقله نقض لغرضه الخ فيه انه لم ينفذ ذلك وحده بل
 نقله انما الشيخ والمحقق والمفيد والصدوق ومجملهم على الرجال
 والحديث ومراجله وتبع علم ان ذلك النقل متواتر لوسلنا انه نقله
 بعده فلا يريب ان خبره نقله بحرف بالقرآن انما صمد من احواله ومجلا
 وانه يحصل مثله العلم صرح في المعاد والمنقح بان احواله الرضا
 مرجحة القرآني دعواهم ان تحصيل العلم القطعي بالحكم الشرعي لان
 استحصال عادة بخلاف زمان ظهور الامم عليهم السلام فيه اذ لا انه
 ان ارد العلم بان هذا حكم الله في الواقع فان محال في زمان ظهورهم
 عليهم السلام لاحتمال التيقن بغيرها وان يشمل العلم العادي بشيئ الحكم
 عن المعصوم فهذا ممكن لان كثر ما يأتي ان بين هذا الزمان وذلك
 الزمان عموم ما يخصهم من غير غاليا كما هو ظاهر بالتتابع لبعض
 المجازين للمعصوم وما حال البعيد ولو غفرل او يترين فما غالبا

حي

كحال اصل الزمان كيف وكثير منهم لم ير الا نام قسط انه في عمره من وسالته عن
 او مسئلتين قولهم وكانت القرآين العاضدة لها مقبلة كما اشار اليه
 السيد فبان تلك القرآين اذ اكثر ما قد بقيت وقد ذكرت منها في اخر هذه
 المقدمة نحو عشرين نوحا وكل ما لدخل في ثبوت الخبر واكثر قد دونت
 الاصحاب في كتب الحديث والرجال احوال الروايات والمؤلفات والمؤيد
 وغير ذلك وباتي له في صريح ان شاء الله المحقق في المعيار في الحاشية
 في العمل بخبر الواحد حتى انقاد لكل خبر وما فطنوا ما تحتمل التناقض
 واقتصر بعض فقال كل مسلم السند يعمل به وما علم ان الكاذب قد يصدر
 والفاستق قد يصدر ولا يتنبه ان ذلك طعن في علماء الشيعة وقبح
 في المذهب اذ لا مصنف له الا هو يعمل بخبر المجهول كما يعمل بخبر العبد او في
 اخره في رد الخبر حتى احوال الاستعمال عقلا ونقله والتوسط اقرب
 فمما قيله الاصحاب او دل القرآين على صحة عمل به وما عرض عنه الاصحاب
 او شد يجب اطرا حشر استدلال بوجه ايات النور العمل بالظن شر
 قال لا يقال الامامية بلا ضار وعلمها حجة لانها من ذلك فان اكثرهم يرون الخبر
 بانه واحد وبانه شاذ فلو لا استنادهم مع الاخبار الى وجهه يقتضي العمل
 بها لكانت اقربا وهذا لا يظن بالفرقة الناجية وما مع القرآين فلا
 حجة بانفرادها فتكون دالة على صدق مضمون الحديث ويروى بالاحتجاج
 به التاكيد انتهى ملخصا وهو جيد جدا لما مضى وباتي الا ان قوله ان القرآين

عمل به من كان

بما لا يظن

حجة بانفرادها محصور ببعض القرائن كما يأتي
 خبر الواحد شرط الكيف الاكمل الاسلام الى ان قال الشا الايمان
 واشترط هو المشهور بين الاصحاب ومجتهم قوله نعم ان جاء كراهة فاسق
 بناء وعلى المحقق عن الشيخ انه اجاز العمل بخبر الفحشية ومن ضارب عنهم
 بشرط ان لا يكون متما بالكلية محتيا بان الطائفة عملت بخبر عبد الله
 بن بكير وسامعه وعليه باخر حمزة وعثمان بن عيسى وبنار واه بني فضال
 والمطاطرين المحقق باننا لم نعلم الى الان ان الطائفة عملت بخبر
 هؤلاء العلامة مع تصريحه بالاشراط في التمهيد الكثر في الخلاصة من
 ترجيح قبول روايات فاسدى المذهب والاعتماد على المشهور
 العدالة وهي ملكة في النفس تمنعها من الكبار والاهل على الضعاف
 ومناقبات المروءة واعتبار هذا الشرط هو المشهور بين الاصحاب
 ايضا وظاهر جماعة من متأخريهم الميل الى العمل بخبر يحصل الحال كما ذهب
 اليه بعض العامة المحقق عن الشيخ انه قال يكفي كونه الراوى ثقة متحزبا
 عن الكذب في الرواية وان كان فاسقا بجوارحه وادعى على الطائفة على اخبار
 جماعة هذه حالهم المحقق ونحن منع هذه الدعوى ودعوى التحزب عن
 الكذب مع ظهور الفسق مستبعد وهذا الكلام جيد والقول باشرط العدالة
 عندي هو الاقرب الضبط ولا خلاف في اشتراطه فان من لا ضبط له
 قد يسوء من بعض الحديث او يسوء فيزيده في الحديث او يبدل لفظا باخر

في عدم قبول رواية مجهول الحال الى ان قال

الى غير ذلك من اسباب الاختلال فيجب ان يكون بحيث لا يقع منه الكذب
 على سبيل الخطأ غالبا فلو عرض له السهو نارا لم يقدر على التمسك بعبارة
 جماعة من المتأخرين والاقوى ما نقله المحقق عن الشيخ لما ذكره وكثرة
 التواتر الاخبار بالاسر بالعمل بخبر الثقة مطلقا وهو دليل لما قاله
 الشيخ من المحقق في المعبر موافقة وكذا كثير من المطالب التي خالف
 المحقق فيها قوله الشيخ في اصوله وانفرد في المعبر الذي انفرد في اخر عمره و
 في ذلك والتوقف في قبول نقل الشيخ في مثل ذلك لا وجه له لانه ثقة
 بل اوثق الثقات اذا قالت حذام فصدقوها فان القول بما قاله حذام
 وكذا المرتضى علم الهدى واما لهما الى اشتراك اليرس في تراخي الاخبار لا
 عليهم السلام من الامم برواية احاديث الثقات والعمل فيها عموم ما خصوا
 في مثل بني فضال واما لهم من الثقات مع فساد مذهبيهم وبما في جملة
 من تلك الاخبار في القضاء الشيخ في اولى الفهرست ان كثير من
 المصنفين واصحاب الاصول كانوا يتخللوا المذاهب الفاسدة
 كانت كتبهم معتدلة انتهى ووجهه ما ذكرنا من اشارات الائمة عليهم السلام
 وتصريحهم في كتاب العدة في هذا المقام بما هو دى عن القضاء
 عليهم السلام انه قال اذا اتزلت بك حادثة لا تعلمون حكمها عنان نظرنا
 الى ما روي عن علي عليه السلام انه قال اذا اتزلت بك حادثة لا تعلمون حكمها
 في مواضع من العدة نقل الاجماع على ما نقلناه عنه في باب الاخبار

ان يكون مراده الاجماع على العمل والاعمال على الرواية بمعنى التواتر
 مولا محمد امين في الضوايد بعد ما اورد عدة احاديث دالة على وجوب العمل
 بخبر الثقة وذكر كلام الشيخ الذي نقله المحقق ما افاد الشيخ في غاية الجودة لانه
 خبر الثقة في الرواية فرد من افراد الخبر المحض بالقرينة المفيدة للعلم والقطع
 وكان هذه الحقيقة كانت منظومة لقدما ثبات في العمل بخبر الواحد الثقة
 عنده العلامة حتى نسب العلم اليهم انهم كانوا يعتمدون في عقابهم
 واعمالهم على خبر الواحد الظني العدلية انتهى مولا محمد طاهر في شرح
 التمهيد ما لم يخصه ان اكثر احاديث الكتب المعتمدة واحاديث الشفا
 تقبل العلم وبعضها بعيد الظن لكن لا الدليل المفيد للعلم والقطع
 على وجوب العمل بها فتعمل بها لا اذ ادتها الظن بل للعلم بوجوبها
 فلا يلزم من العمل بخبر ظني اشئ ان رواية الشفا تخصها
 اصحاب الاجماع عني فاسدى المذهب قرينة قوية بالقطعية على ثبوت
 روايته عندهم وهي قرينة بالنسبة اليها ايضا فلا تغفل ومعنى الثقة
 الذي يؤمن به المكذب عادة فخره غير حال من القرينة وكذا احاديث
 الكتب المعتمدة وناهيك يتواتر الاحاديث بوجوب العمل بالظن
 وبعد مجاز العمل بالظن والوجدان الدال على حصول العلم بالتواتر
 والقرائن عندهم الشبهة والتقليد ^{بافتراء} شهد شيخنا الجليل في
 شرق الصين وجماعة بان رواية الثقة عن ضعيف او مجمل قرينة

على ثبوت النقل كما ياتي نقله في الحاشية شري ما الباعث في الرواية من
 اشغالهم وثبات تلك الروايات في كتبهم المعتمدة والشهادة بصحتها او
 الاحتجاج بها وذكرها بغير ذكر معارض ولا تضعيف ولا رد ولا تأويل هل
 لذلك وجوب العمل بها وهل يصدر ذلك من خواص الامة عليهم السلام
 علماء عصرهم بغير امرهم كيف والاجابة لا تترجم في امرهم عليهم السلام
 بذلك والنص على الرجوع الى روايات جماعة كثيرين من فاسد المذهب
 كونهم ثقات في الرواية مع التصرح بعدم جواز العمل بهم والاعتماد
 برواياتهم فلا وجوب للتوقف ^{العدالة لا يظهر له} بل يعتد به
 والاية ياتي الجواب عنها في الحاشية ان شاء الله تعالى ما فيه كفاية
 وفي تعريف العدالة بما ذكره بحث يطول بيانها لعلنا نذكره في فصله
 الجاهل وفي الشهادات وقد ذكر بعض مشايخنا ان اول من عرف العدالة
 بما ذكره بحث يطول بيانها لعلنا نذكره بذلك القرائن الخالف لاهل
 البيت عليهم السلام وشيخهم وفي احاديث العدالة الامة ما ينافيه
 كما ستعرف ان شاء الله ان الثقة قرينة عظيمة على ثبوت النقل وان
 مدخليتها في الرواية اعظم من مدلية العدا خصوصا اذا ضم اليها
 وجودة في بعض الكتب المعتمدة المشتهرة لها بالصحة واجتماع جمل من
 باقي القرائن الامة الى غير ذلك من المؤيدات والقول بان العلم
 يشتمل الظن والعكس كما يظهر من بعضهم مع ان العمل باحدهما واجب

وبالآخر حرام في نسبة التناقض لفا حشر الخط الواضح والافعال المحمل
الى الشارع وبطلان ضروري عند الاما يتلوا عند الاشاعة وباقى عند
ذلك من يدعي ان في الغضاء وفي الحاشية ان شاء الله تعالى
تعرف عدالة الراوي بالاعتقاد بالصحة المؤكدة والملازمة بحيث يظهر
احواله ويحصل الاطلاع على ربه حيث يكون ذلك ممكنا وهو واضح
مع عدم باشتها رها بين العلماء واهل الحديث وبشهادة القرائن
المكثرة والتزكية من العالم بها وهذا كفي في الواحد اذ لا أثر للتعدد
قولان اختيارا ولخصا العلامة في التذويب وعمله في النهاية الى
الاكثر من غيرهم بالترجيح المحقق لا يقبل فيها الا ما يقبل في تركه
الواحد وهو شهادة عدلين وهذا اعزى هو الحق انما شقها
ومر شائنا اعتبار العدالة فيها ومن شائنا اعتبار العلم
فيها والبيئة تقوم مقام شمسها وما سوى ذلك يتوقف الاكتفاء
به على الدليل احتجوا بان التعديل شرط للرواية فلا يريد على شرطه
وقد اكتفى في اصل الرواية بالواحد انتهى المقال في الجواب في البحث
والاقرى الاكتفاء به وثقوا الثقة الواحد وما ذكره من انها شهادة
يرد عليه انما لو كانت شهادة لما اكتفى فيها بالكتابة من الشاهد
فضلا عن كتابه غيره شيئا ينسبه اليه بل لا ريب انها رواية لا محال
الراوي والفضل المتواتر والاعلى وجوب العمل برواية الثقة من جملة

القرائن

القرائن الظاهرة القوية وكثيرا ما يحصل منها العلم وعلى كل حال نحن
ما هو من العمل بها واحوال الثقة قرائن دالة على ثبوت خبره من توثيق
وغیره اشارضا حب العالم الى ذلك في مواضع من العالم و
المتنقى على ان القرائن سوى التوثيق كثيرة كما ستعرفه ان شاء الله
شيخنا البهائي في مشرق الشمسين ذهب اكثر علمائنا الى ان العدل
الواحد الايامي كاف في تركية الراوي فذهب القليل منهم الى خلافة
ما شترطوا في شهادة عدلين انتهى على ما ذكره واجاب عن ذلك
مولانا محمد امين في فوايد المدينة ان سيدنا الاجل المرتضى وغيره الطائفة
باجب ادريس المحقق لا يعتمدون على خبر الواحد العدل الحاشي عن القرينة
الموجبة للقطع العادي بصدق صفة عن القرينة الموجبة للعلم
العادي بوجهه عن المعصوم وطريقة الاخبار بين واحد في هذا الباب
وما نسبته الى اكثر علمائنا انما ذهب اليه العلامة وجمع من مقلديه
وهم جماعة قليلة كالشهيدين والشيخ على غلبت على انفسهم اللغة
بما قرأوه في كتب العامة وغفلوا عن احتمال كونه خطأ وان
يكون من تدليسات العامة وتلقينها بهم ثم قال ان في تركية وسائر
الشهادات لابد من ضم الاستصحاب بخلاف الرواية اكثر لان حكمها
يعم الوقائع الكثيرة والخط في التزكية والشهادة اكثر لاحتمال جمعها الى
خروج واستصحاب وقصدى بهذا التقوية المنع لا الاستدلال ثم قال

ليس اعتمادنا في باب الجرح والتعديل المستطوعين في كتب قدمائنا من باب
 الشهادة بل الاعتماد في هذا الباب على القرائين ان الكتابين من القرائين
 وقهرهينا عن اهل العصمة عليهم السلام ان القلب بكل الكتاب اقوى
 مما يعتمد على حفظه وانتفاعنا بما في كتب الرجال من جهة انه من جملة
 القرائين المفيدة للقطع بحال الراوي لا من جهة انه من تركيبة العدل
 الواحد او العدلين انتهى عشر قال في المعالم اذا قال العدل حدثني
 عدل لو كيف في العمل بروايته على تقدير الاكتفاء بتركبة الواحد وكذا وقال
 العدل ان بناء على اعتبارهما هو اختيارنا الذي رحمه الله المحقق الى
 الاكتفاء به لسبب ادناه حيث قال اذا قال اخبرني بعض اصحابنا عن الامامية
 يقبل وان لم يصفه بالفسق لان اخباره بذهبه شهادة بانه من
 اهل الامانة ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول فان قال عن بعض صحابه
 لم يقبل لا مكان ان يعنى نسبة الى الرواة قال هل العلم فيكون البحث فيه كالمحقق
 هذا كلامه وهو عجيب بعد اشتراط العدل انه لا يروي لان الاحباب
 لا يخبرون في العدل سلفا لكن التعديل انما يقبل مع عدم معارضة الجرح
 له وانما يعلم الحال مع تعيين المعدل وتسميته لينظر هل له جرح ام لا
 ومع الاجابة لا يغير وجوده اثنى ولا يحضره احد من الرواة قال حدثني عدل
 واما الشايخ ان يقولوا حدثني الثقة وهو قرية على ما قلناه سابقا
 قول المحقق اقرى لان من جملة القرائين بل رواية الثقة خصوصا

بالعدل اذا لم يصفه

اصحاب

اصحاب الاجماع وامثالهم عن رجل واثبات حديثه في الكتب المعتمدة قرية
 على حسن حاله او شيوخ روايته وهذا هو المعتمد بل روايته عن الضعيف
 وتدوين حديثه في تلك الكتب لا وجه لها الا الشهادة بشيخه وروايته
 في الجماعة كلام جيد لشيخنا السجاني يوافق ما قلناه وهو من جملة القرائين
 والاعتماد الطعن في الثقات خصوصا اذا شهدوا بصحة احاديث
 كتبهم كالكتب الاربعة وامثالها فلا تغفل ولا تقتر بالاصطلاح العامة
 فقد روي عنهم عليهم السلام عليهم السلام بالبلاد وروايتهم وكل محدث وعندهم عليهم السلام
 شرا لا موصوفهم محدثا منهم قال في المعالم لا يروي من يصدق
 يصح له من اجل رواية الحديث وهو في الرواية عن الراوي فله وجوه
 السماع من لفظه وروايته القراءة عليه مع اقراره وتصريحه بالاعتراف بعرض
 وروى ذلك اجابة رواية كتاب ونحوه ويحكى عن بعض الناس ان جواز
 الاكثرين خلافة شراط ان الكلام فيما يروي به هذا المعنى من اللفظ
 الى ان قال وبقى وجوه اخرى من جهة في كتب الفقه اشهر يظهر من الاحاد
 التي ياتي بعضها في القضاء جواز الرواية بجميع تلك الوجوه الشهيد
 الثاني في شرح رواية الحديث اختلافوا فيها بخبره رواية الحديث فافهم
 قوم وفرقا اخرين الى ان قال واما من فرط وشد ففهم مرقاة لاجمة الا
 فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره يروي عن ماله والى ضعيفه
 بعض الشافعية ومنهم من اجاز الاعتماد على الكتاب المذهب الوسط

الجديد في الاصطلاح

وهو جواز الرواية بها ولكن اعلاها ما اتفق من حفظه ومجيز من
 كتابه وان خرج من يده مع امن التغير على الاصح انتهى الشيخنا
 في شرح الاربعين في الحديث الاول وهو قوله عليه السلام من حفظ على اتقى
 اربعين حديثا مما يحتاجون اليه من امر دينهم بعثه الله عز وجل يوم
 القيمة فقيما عالما بهذا الغرض من حفظ الظاهر ان المراد الحفظ عن
 ظهر القلب فانه هو المتعارف في الصدور السالف فان مدارج كان على
 النقش في الحواط على الرسم في الدخا طر حتى وضع بعضهم من الاحتياج
 به انه يحفظه الراوي وقد قيل ان كتابة الحديث من المستحبات في المائة
 الثانية من الهجرة لا يبعد ان يروى بالحفظ كحداثة من الانه اسما يعم الحفظ
 عن ظهر القلب والكتابة والنقل بين الناس ولهم كتاب وامثال ذلك
 انتهى منقولتان من كتب العامة مع تغير سبيل لا ينبغي الالتفات
 اليهما فانهما من تعويهاتهم ومنعنا لظاهرتهم وكتابه الحديث ثمانية
 مستحدثة في احاديثهم الواجبة فان سلفهم لم يكن لهم اعتناء
 بتدوين الاحاديث بل اكثرهم واكثر روايتهم كانوا من اهل فقههم وانما
 دونها المتأخرون منهم واعتدوا بالسلفهم باسم لحسن الظن بهم
 ولو كان الحفظ او ثمن الكتابة لما امر النبي صلى الله عليه وآله بكتابة
 الحديث والاحاديث ابن شهر آشوب في معالم العلماء في الصحيح
 ان اول من صنف في الاسلام امير المؤمنين ع جمعا كتابا لله ثم حلما

الفائتي ثم اياها الغفاري ثم الاصبغ ابن نباتة ثم عبدالله بن ابي رافع
 ثم الصحيفة الكاملة اشهر على علي بن ابي حمزة والجعفر بن محمد وصحيفة
 الغرائض وغير ذلك مما كتبه على علي بن ابي حمزة اشهر من ان يحفى قد تواتر
 النص به وموافقات ابن عباس ايضا ما شئت مشهورة كتاب السلام
 قيس الذي رواه عن علي بن ابي حمزة لا يوجد الى الان وعنه النبي وعلي بن
 موية كتبت باسمهما وكذا سائلهما فمسائل الحسن والحسين وباقي
 الائمة عليهم السلام كتبت بخطوطهم او باسمهم الرسائل للكليني
 مذکور في كتب الرجال وفي كتاب النجاشي في ذكر الطبقة الاولى كتبت
 لمجاعة من الصحابة ومن اصحاب علي والحسين عليهم السلام ابن
 ابن شهر آشوب عن المفيد انه قال صنف الامامية في عهد امير المؤمنين
 عليه السلام الى عهد العسكري ع اربعة اربعة كتاب تسمى الاصول وقد تضمن
 كتاب الرجال ليزا محمد الاسترأبائي من كتب الامامية اكثر من ستة الا
 كتاب والذي كتب منها في الحقة الاولى قريب النصف وكتب الحسين
 عليه السلام التي او دعها عندهم سلمة لما توجه الى كربلاء وعلما انه يقتل
 مذكرة في الاحياء وانظر الى باب ما عند الائمة عليهم السلام من الكتب في
 باب فضل الكتابة والتسك بالكتب من الاصول الكافية فانه كاف
 في ذلك وامثال ما ذكرنا كثيرة جدا ويستغاد من الاحاديث المتواترة
 انهم ع كافا بامور الشيعة بكتابة احاديثهم ومجالستهم وغيرها

يفعلون ذلك وبالجمل لا وجه له لما تضمنه العبارة بأن بعض أصحابنا قد قيل خلاف بين الخاصة
 بأحاديث العامة كما ترى في هذا المقام في الفوائد الطوسية ما لا يزيد
 عليه الصدوق عن أبيه عن سعد بن أحمد بن أبي عبد الله عن شبيب
 بن النعمان عن بعض أصحاب أبي عبد الله عليه السلام في حديث أن أبا حنيفة
 قال أنا أعلم من جعفر بن محمد أني لقيت الرجا وسمعت من أخواصهم وأن
 جعفر بن محمد صحفى فلما بلغه ذلك قال لعنه الله الله والله أني رجل صحفى
 فقد صدقت أني قرأت صحف أبا إبراهيم ومضى في ظهره أن أصل ذلك
 الكلام من العامة الملايين قال في المعالم يجوز نقل الحديث
 بالمعنى بشرط أن يكون الفاقل ما رقب يقع اللفاظ وعدم قصود
 الترجمة عن الأصل ولم تقف على مخالفة ذلك من أصحابنا لبعض
 أصل الخلاف فيه خلاف وليس لهم دليل يعتد به وجبت على الإخوان وجوب
 منها ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله
 عليه السلام اسمع الحديث منك فإريد والنقص قال أن كنت تريد معانيه
 فلا بأس أن الله قصص القصص الواحدة بالفاظ مختلفة فمن العلوم
 أن تلك القصص وقعت أما بغير العربية أو بعبارة واحدة منها انتهى
 ملخصاً أحاديث كثيرة في القضاة على جوازها والرد على العامة
 حيث ينعون قال في المعالم إذا أرسل الحديث بأن رواه
 عن العيصوم ولم يلقه سواه ترك ذكر الواسطة رأساً وفي الخبر ما يهمل
 فيه

في الأصل

بشرط

نما

نسخ

نسخ

أوقفه

أو غيره كقولهم رجل أو عن بعض أصحابنا ففي قوله خلاف بين الخاصة
 والعامة والآخرى عندي عدم القبول مطلقاً وهو اختيار والدي
 العلامة في النهاية الوجه المنع إلا إذا عرف أنه لا يسل الأفع عدالة
 الواسطة كل أسيل محمد بن أبي عمير من الأمامية وكلامه في التمهيد خال
 عن الاستثناء وحكي في النهاية القول بالقبول عن جماعة من العامة
 ثم قال وهو قول محمد بن خالد من قدماء الأمامية المحقق إذا أرسل
 الراوى الرواية قال الشيخ إن كان من عرف أنه لا يروى إلا عن ثقة قبلت
 مطلقاً وإن لم يكن كذلك قبلت بشرط أن لا يكون لها عارض من العاصدين
 الصحيحة واحتج بذلك لأن الطائفة عملت بالمراسل عن سلاسلها
 من المعارض كما عملت بالأسانيد فما أجاز أحدها أجاز الآخر هذه
 عبارة المحقق بلفظها وهي تدل على توقفه في الحكم حيث اقتصر على
 نقله عن الشيخ القول بحجته من غير شعار بالقبول أو الرد انتهى
 على ما اختاره بأن من شرط القبول عدل الراوى وهو متفق
 في موضع النزاع إذ لو وجد ما يصلح للدلالة عليها الأدوية العدل
 عنه وهو غير مضى لأننا نعلم بالعيان أن العدل يروى عن مثله وبما
 من هنا يظهر ضعف ما ذهب عليه العلامة في النهاية لأن العلم
 بعدالة الواسطة إن كان مستثنى إلى أخبار الراوى فإنه لا يروى إلا
 عن الثقة فهو عمل بشهادة على مجهول العين وإن كان مستثنى إلا

استثناء

لما سئل والاطلاع ان المحذوف فيها لا يكون الا ثقة فخذ في معنى
 الاسناد والائتاع فيه وعمل الطائفة يتوقف التمسك به عندنا على طوفا
 حد الاجماع ولا ينعلم جهة القائلين بالقبول مطلقا وجوب ان يوافق
 العدل عن الاصل المسكوت عنه تعديل له والا كان مليسا عما شأنا
 وعملنا في ذلك ان اسناد الحديث الى الرسول صلى الله عليه وآله
 يقتضي صدقه لان اسناد الكذب يناقض العدل والادب ثابت صدقهم
 القول وذكرنا وجوها من هذين الوجهين ظاهر ما حققناه
 انتهى لمختصا والاخرى قول الشيخ وقد ادعى عليه في العدة الاجماع
 ذكر في هذا المقام من يعمل على ما سئل محمد بن ابي عمير وصفوا بن يحيى
 واحمد بن محمد بن ابراهيم ومثاله من الثقات الذين علم انهم لا يروون
 ولا يروون الا عن ثقة وذلك معلوم بالتتابع لكثير الحديث والاسناد
 ويظهر من المحقق موافقة وعبارته في المعبر اوضح في الواقع
 وقد واقفهما محمد بن خالد الكوفي في الحديثين عند التامل وجا
 من المتأخرين حتى ان بعضهم يرجح مراسلات الصدوق في الفقيه
 على سندها حيث انه يجزم في المسائل بقول المعصوم ويسند المسند
 الى غيره وحيث ان القرائن كثيرة جدا كما يأتي يهون الخطأ والعموم
 الاطلاق في الاجاويد المرواة على الاسانيد المرواية الثقة ويروايات
 الثقة وبروايات الكتب المعتمدة شامل لما سئل الاجماع على العمل بها

جماعة من الروايات نحو العشرين شاملا ايضا للمسندين والمسند واعلم
 ذكر في العالم هذا انقسام الحديث الى اربعة اقسام كما تقدم نقله ورده
 قال في العالم لا يرب في جواز النسخ وقوله وما يحكي فيها من الخلاف لا يستحق
 ان ينظر اليه ثم ذكر الخلاف في اشراطه بحضور وقت الفعل المنسوخ قالوا
 المحقق من المصنف القول بجواز ذلك قبل دخول وقت الفعل ثم اختار
 المنع واستدل عليه بوجه لا يخفى من ضعف واستدل للجمهور بعدم قوله
 ثم يحكي الله ما يشاء وثبت وعنده ام الكتاب وما يبراهيم بالذبح والشمع
 بالامس بخمس صلوة ليلة المعراج ونسخها وباحتمال تعلق المصلحة
 بالامس انتهى من دون ارادة الفعل واجاب بما يطول بيانه من غير طائل
 لضعف دليل الاقتناع بل كل ما ثبت في الكتاب والسنة من النسخ المتواتر
 بالاحاد وقد عرفت تحقيق الحال فكل ما كان دليلا شرعيا تعين العمل به
 في النسخ قد عرفت ما مر انه لا فائدة فيه
 قال في العالم القياس
 هو الحكم على معلوم بمثل الحكم الثابت لمعلوم اخر لا شئ الحكم في علم الحكم
 وهي اما مستنبطة او منصوصة وقد اطبق اصحابنا على منع العمل
 بالمستنبطة الا من شذو حكمي اجماهم فيه غير واحد منهم وقواتر الاضمار
 بانكاره عن اهل البيت عليهم السلام وبالحمل فنهجه بعد في ضرورة ما لم يثبت
 واما المنصوصة ففي العمل بها خلاف بينهم وظاهر المرتضى المنع منه
 المحقق اذا نفي الشارع على العلم جائز تعدية الحكم ثم نقل عن العلامة

تعين قوله ثم
 ذكرنا في النسخ
 كون النسخ
 والسنة المتواتر
 والاحاد مثله
 والكتاب والرواية
 النسخ والرواية
 نقل الخلاف

في النسخ قد عرفت ما مر انه لا فائدة فيه
 هو الحكم على معلوم بمثل الحكم الثابت لمعلوم اخر لا شئ الحكم في علم الحكم
 وهي اما مستنبطة او منصوصة وقد اطبق اصحابنا على منع العمل
 بالمستنبطة الا من شذو حكمي اجماهم فيه غير واحد منهم وقواتر الاضمار
 بانكاره عن اهل البيت عليهم السلام وبالحمل فنهجه بعد في ضرورة ما لم يثبت
 واما المنصوصة ففي العمل بها خلاف بينهم وظاهر المرتضى المنع منه
 المحقق اذا نفي الشارع على العلم جائز تعدية الحكم ثم نقل عن العلامة

انه حجة واضحة لذلك في النهاية بان الاحكام الشرعية تابعة للمصالح
 الخفية والشرع كاشف عنها فاذا انصهر على العلة عرفنا انها الباعنة و
 الموجبة لذلك الحكم الثابت لمعلوم لغز فابين وجدت وجوب وجوب
 المعلوم من المانعين الاحتجاج بان قول الشارع حرمت الخمر تعبيرا
 في العلة واذا احتمل الامران لم يجز القياس عنده بل لا يعرف على الاول
 وذكر ان النزاع لفظي ثم قال كان العلة لم يقف على احتجاج المرتضى في هذا
 الباب فلهذا حسب النزاع بين القوم لفظيا وكلام السيد مرجح
 بخلاف ما ظنه فانه اوضح على المنع بان علة الشرع العامة هي على الدوام
 الى الفعل او من وجه المصلحة فيه وقد يشترك الشيان في صفة
 واحدة وتكون في احدهما داعية الى فعل دون الاخر مع ثبوتهما فيه
 وقد تكون المصلحة مفسدة وقد يدعى الشيء الى غير في حال دون حال
 دون دوم ولهذا اذا ان يعطى على وجه الاحسان فقيرا دون فقير ورعا في حال
 دون اخرى وان كان في الوجه الذي لم تفعله الوجه الذي لا جلة فعلنا
 بعينه واذا صحت هذه الجملة يكون في النص على العلة ما يوجب التحليل
 القياس وجرى النص على العلة مجرى النص على الحكم في قهره على منعه
 ملخصا من المحقق في المعبر عدم القول بحجته وذهب الشيخ
 ايضا الى عدم حجته وجماع من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين
 وذهب بعضهم الى حجته والمرتضى قول المرتضى ومن وافقه لا وجه

ما ذكره

ما ذكره العلامة والمرتضى توازا لاحاديث عنهم عليهم السلام بالنهي عن العمل
 على وجه العموم والاطلاق فدخل منصوص العلة وليس له تخصيص والادلة
 الظنية لا دليل على حجتها وعلى تقدير وجوده ليس يقطع فيكون دورها
 ان كل دليل اوردوه لبطلان القياس شامل لهذا القسم غير دليل يخرج
 ان من تأمل العلة المنصوصة حتى التامل على كثرها علم انها كلها او
 اكثرها مل بمانية اجزاء علة بل اشهرها قيل حسن التعليل المذكور في البدع
 ان تلك العلة توجد في بعض الافراد لا كلها فكيف يوثق بها ويخرج
 الاحكام بسببها انهم استدلوا على حجته هذا القياس بالقياس فقالوا
 ان قول الشارع حرمت الخمر لا سكارها بمنزلة ما لو قال علة التحريم هي الاسكار
 وهذا ادعى ان المحققين من علمائنا منعوه ولم يعمل به الا الشاذ
 ان من سأل المصنف فلا يعنى فيه على دليل ظني ما ياتي في القضايا
 الاحاديث الظاهرة في المنع من هذا القسم الى غير ذلك من الوجوه الآتية
 واستدل العلامة في التهذيب على بطلان القياس سوى قياس الاولوية
 ومنصوص العلة لقوله تعالى وان تقولوا على الله ما لا تعلمون ولا تقف باليس
 لك به علم ان يتصور الا الظن وان الظن لا يعنى عن الحق شيئا وقوله
 عليه السلام يستفترق امتي على اجمع وسبعين فرقة اعظمهم فتنة قوم يقسمون
 الامور بما يصمم فيجربون الحلال ويحلالون الحرام واجماع اهل البيت
 عليهم السلام وبان من شرعنا على اختلاف المتوافقات وتوافق المتخالفات

من

واجاب الصوم اخبره ضامن وتحرره اخبره شوال واجاب الوضوء الصوم والبول
 ثم نقل عن علي عليه السلام حديثين في المكان ومضى جماعة من علماءنا واستدل
 عليه في النهاية بالآيات المذكورة وقوله نعم لا تعدوا بها بيني وبين الله رسول
 وقوله نعم ما فرطنا في الكتاب من شيء فكل ما ليس في الكتاب لا يكون حقا ويعد
 احاديث وباجماع العروة وباجماع الصحابة على عدم القياس وبانه لو كان العمل
 اعتقت غائبا ليوذاة فقيسوا عليه لم يعتق سائر عبيد الاسود فضلا عما اذا
 لم يمس بالقياس فان قال الله حرمت الخمر لا سكار كيف يجوز القياس عليه بانه
 ما من فرع الا وشبه اصلين متضادين الحكم وذلك يقتضي شيئا متصفا فيه
 وهو محال انتهى لمخصا ونحو عبارة جماعة من علماءنا قال
 في المعالفة ذهب العلانية في التزديك وكثير العامة ان تعدوا الحكم في تحريره
 التاقيس في انواع الاذى الزايد عنه من باب القياس وسموه القياس
 الجلي وانكر ذلك المحقق وجمع من الناس واختلفوا في وجه التعدية فيقول
 انه دلالة مفهومة عليه وسموه بهذا الاعتبار مفهوم الموافقة لكون حكم غير
 موافق المذكور فيه المذكور وبما لا يفهم المخالفه وهو ما يكون غير المذكور
 فيه مخالفا للمذكور في الحكم لمفهوم الشرط والصفة ويسمى هذا دليل الخطا
 ويقال للاول فحوى الخطاب ايضا ونحن لخطاب وقال قوم انه منقول
 عن موضوعه اللغوي الى النوع من انواع الاذى انتهى دليل من قال انه
 من القياس ودليل من انكر كونه قياسا بعض المحققين ان النوع لفظي

ما قالوه هنا لا وجه له بل هذا قياس الاولية وليس بحجة لوجه
 ان كل دليل عقلي او نقلي دال على بطلان القياس شامل له وليس على حجته
 ودليل يلحق ان يعتمد عليه ويصلح للاعتدال به يوم القيمة الاحاديث
 الالوية في القضاء الشرعية في ان الاثر عليهم عدمه من القياس وكما
 بطلانه وعدم جواز العمل به ان هذا المفهوم من الالوية دلت الاولية
 العقلية والنقلية عليه بحيث لا يمكن التوقف فيه فيظن من سمعها انه فهم ذلك
 من هذا اللفظ وليس كذلك بل هذا المثال لا يستلزم على القرائن القطعية لا نظير
 له وقياس غيره عليه استدلال بالقياس على القياس وبطلانه ظاهر ما قبل
 من انه لو كان ذلك كذلك لكان قوله نعم عقبيه ولا تسهرها عبثا انه لو كان
 دليلا لاطم في كل مثال وهو ظاهر الفساد بل يعلم بالتبع ان الحكم قد يقصد
 هذا المفهوم وقد لا يقصده فلا بد فيه من القرينة الدالة على قصده
 كما في الالوية ان الاحكام الشرعية بعضها موافق لهذا المفهوم بعضها
 مخالف فكيف يوثق به ان من جاز قتل قصاصا او حله لا يجوز قطع
 يده ولا جرحه ولا ضربه ولا اخذ ماله ولا شيء منه ولا النظر اليه ان كان امرأة
 اجنبية ولا جسد فكيف يدعى انه دليل شرعي مع انه ليس بكلي ما قاله بعض فضلاء
 المعاصرين من انه يلزم منه جواز ترك الواجبات باسرها وفعل المحرمات
 كلها بانه ان الواجب كالمصلحة والحج والصوم مثلا قد دل الدليل الشرعي
 على ان من فعلها اجرت عنه ويرى من العجوة في كثير من اعمالنا

افضل العبادات كالتسليم الدعاء وغيرها كاي اية النص على شدة من فعل
 مثل ذلك ينبغي ان يخرج عن عوصا الواجب او يزل الحكم فصار الواجب
 وترك المحرمات من قبيل الواجب التحريم ما هو من انما فيه من لا يخرج
 غيرها عنها لا مخصوصا بالايكون افضل منها وهذا اليتقدم به احد من
 يقول بحجية قياس الاولوية انه من كان له وكيل في ماله فقال اعطه
 ما هو دينار مثلا لا نه صالح فاعطاه ما عمل وهو صالح منه واعطاه ما زيد
 شرعطي باقي ماله لجماعة اصالح من زيد على قياس الاولوية والقياس المنصوص
 العلم فان جميع العقلاء يمتثلون الوكيل واهل الشريعة يحكمون عليه بالتعريض
 والضمائم ولا يعقلون له غيره اذ يكون فكيف يكون حجة في الاحكام الالهية
 والاسم الشرعية ولا يكون حجة في الاسم الدينية المنوية فحذا دليل الزيادة
 لمن قال بحجية هذا القياس عنهم عليهم السلام ما من شريعة القياس
 والقياس كسره انه لو صح لقياس الميسر فانه من قياس الاولوية
 ولا ريب في بطلانه انه لا يفيد الا الظن وقد قرأت النهي في الكثرة
 والسنة في غيره ذلك من الوجوه قالة المعاند اختلف
 الناس في استحباب اكمال العمل ان ثبت حكم في وقت شرعي وقت اخر
 ولا يقوم دليل على اشفاء ذلك الحكم فكل حكم يبقا له عليها كان وهو
 الاستصحاب اهم يفتر حكمه في الوقت الثاني الى دليل المرتضى من العامة
 على الثاني ويجعل من المفيد الاول وهو اختيار الاول وهو اختيار
 المصير

لا يترك قياس الاولوية ولا يشترطه بل يجوز تخصيصه بالقياس في بعض المقامات

الاكثر وقد مثلوا به بالتميم اذ دخل في الصلوة شرع في المأوى انما افضل
 على فعلها بعد استحباب اكمال العمل ام يستأنفها بالوضوء فمن قال بالاستصحاب
 قال بالاول ومن اطرحه قال بالثاني المرتضى بان في الاستصحاب اكمال
 جماعين حالين في حكم غير ذلك لان الحالين مختلفان واذ كانا قد ثبت الحكم في
 الحالة الاولى بليل الى الواجب ان مظهر فان كان الدليل يتناول الحالين سوينا
 بينهما فيه وليس هناك استحباب وان كان تناول الدليل انما هو الحال
 الاولى فقط والثانية عارية من دليل فلا يجوز اثبات مثل هذا الحكم لها
 اكمال المقالة المناقشة والجواب والاستدلال للقول الاخر بوجوه لا تخلو
 من ضعف اصله عدم تعبير الحكم ان الفقهاء علموا به في مواضع
 ان العلماء يعلمون بالبراءة الاصلية وهي معنى الاستصحاب نقل من
 المحقق عبارة توافق عبارة المرتضى بعد ما اختار القول الاخر شرع عنه
 في اخر كلامه قال وقد اختلفنا في المعتبر قول المرتضى وهو الاثر الثاني ولا ينبغي
 قوة قول المرتضى ويؤيده وجوب بطلان القياس فاذا كان الحكم تعيدا
 بجائز خاصة ثم زالت فعمل غيرها عليها قياس النهي من العمل بالظن
 القول بغير علم ان بعض الاحكام يوافق الاستصحاب وبعضها لا
 يوافق فكيف يوثق بان الحكم الجوهري يوافق وهذا دليل اوردوه على بطلان
 القياس ما يأتين وجوب التوقف والاحتياط وعدم العلم بالحكم
 الشرعي بغير ذلك مما مضى ياتي لا يخفى ان هذا هو المستصحاب

والقول

قصر الحكم الشرعي كسئلة التيم استصحاب طريق الحكم الشرعي مثل
 كون الانسان متوفيا او محذرا او عبدا او مالكا دارا فخرج امرة وكون
 الليل كونه الليل باقيا او الزهاب باقيا وكون الثوب طاهرا او نجسا وكون
 الذرة مشغولة بصلوة او طواف او نحوها غير مشغولة بشئ الى ان يعلم وجود
 شئ جعله الشارع سببا لنقض تلك الامور وتغير الحكم وذلك قد يكون
 شهادة العدلين وقد يكون قول المجام المسلمين او في حكمه او قول القضاة
 المسلمين او من في حكمه او بيع اللحم ونحوه في سوق المسلمين او خبر ثقة ونحو ذلك
 فالاول المجمل والثاني الموضوع والتميز في الاول لافي الثاني دعوى فراق
 عن الصادق عليه السلام لا تنقض اليقين ابدأ بالشك وانما تنقضه بيقين آخر
 وهو ظاهر الدلالة على ذلك الاول ويأتي تحقيقه في القضاء ان شاء الله
 وقد حققناه في الفوائد الطوسية وذكرنا الفرق وبسطنا الكلام فيه
 المحقق في المعبر ان الاستصحاب فاقسامه ثلثة استصحاب
 حال الفعل وهو التمسك بالبرادة الاصلية كما تقول ليس في الزمان اجبا
 لان الاصل براءة العدة ومنه ان يختلف العقوبة في حكم الاقل والاكثر
 فيقتصر على الاقل كما يقوله بعض اصحاب في عين الدابة نصف قيمتها
 يقول الاخر ربع قيمتها فيقول المستدل ثبت الربع اجما عا فيقتضي الزيادة
 نظر الى البرادة الاصلية ان يقال عدم الدليل على كذا فيجب استقائه
 وهذا يصح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل لظهر انما لا مع ذلك فانه

بغير

يجب التوقف ولا يكون ذلك الاستدلال حجة ومنه القول بالا با حذر لعدم
 دليل الوجوب حجة الحظر استصحاب حال الشرع كالتميم بحمد الماء في انشاء
 الصلوة فيقول المستدل ان الاستمرار صلوة شريفة قبل وجود الماء فتكون
 شريفة بعده وليس هذا حجة لان شرعية ما بشرط عدم الماء لا يستلزم
 شرعية ما بشرط عدمه الا يعلم من المعاصرة مثل لا تل تقول الذرة شقيرة
 قبل الاستمرار فتكون شعيرة بعد انتهى مولانا محمد بن في بعض حاشية
 بين المستلزمين في وجوب التوقير عين الدابة فرق وهو ان يقال في السئلة
 الثانية تعلق الاولى واحدة تحت قولهم عليهم السلام ما حجب الله عن العباد وهو
 موضوع عنهم تحت قولهم عليهم السلام اذا اصبت مثل هذا فلم تعلموا فعليك
 الاحتياط حتى تشاءوا غير وتعلموا انتهى وهو جيد بالنسبة الى المحقق فانه
 ينبغي الاحتياط واما بالنسبة الى المفتي فينبغي ان يجيز بالاقول وياي بالاحتياط
 في الزايد وياي ما يدل عليه في القضاء ان شاء الله في الفوائد المذكورة بعد
 نقل كلام المحقق لقد احسن واحاد فيما نقلناه عنده تحقيق كلامه ان
 المحدث الماهر اذا تتبع الاحاديث المروية عنهم عليهم السلام في مسئلة لو كان
 فيها حكم مخالف للاصل لاشتهر لعدم البلوي بها ولم يظفر بحديث
 يدل على ذلك ينبغي ان يقطع قطعا عما يابعد من انما غفيل من افاضل
 علماء شائز يدون على الف رجل كانوا ملازمين لاشتهار عليهم السلام اطهار
 الدين عندهم وتاليفهم كما سمعوا منهم لئلا يحتاج الشيعة الى

فائدة ترويض على ما كان سنة وكان معصوم ومالك

فهو محفوظ بقرائن كثيرة يعرفها الماهر العلامة في المبادئ من جهة
 اكثر من اربعين وجها وفي التهذيب اكثر من خمسين وجها وفي النهاية اكثر
 من مائة وجهر يطول بيانها من غير ان يلان ان الزها ان لم يكن كلاما غير متعلق
 بالمفوضات الاثنية غير موافقة لها غالبا صاحب الفوائد المودعة
 واما بالتجيمات الظنية الاستحسانية المسطوية في كتب العامة وكتب
 جمع من متأخري الخاصة عندنا من الاولة الظنية فقد قل بجمع متأخري
 اصحابنا وهو باطل لا دولة ان لا اذن في ذلك من جهة الشارع ولو يظهر ذلك
 قطعية عليهم انه توالت الاخبار عن الائمة عليهم السلام بانهم يجب العلم
 عن كل ما لم يعلم ووجه اخلاص من اجية عندنا من الاولة من جملة
 ما لم يعلم انهم عليهم السلام عينوا لنا طريق الخلاص من هذه الحيرة
 في ضمن قاعدة شريفة اقية فلا يجوز العود عنها الى الوجه الا استحسان
 والامور الظنية انه تفرد في الادب ان كل متكلم اعلم بمراة ويحجب
 اليه في تعيبي قصد فاذا كان التعارض في كلام الشارع يحجب مقتضى الادب
 ايضا الرجوع الى صاحب الشريعة ما وقع من بعض المتأخرين من صحابنا
 حيث نعلم ان القاعدة للاصولية المذكورة في كتب العامة القائلة بان الجمع بين
 الدليلين مهما امكن ولو بتأويل بعيد او من اطراح احدهما جارية في احاد
 استنادا عليهم السلام وغفل عن ان تلك القاعدة انما تنجبه على مذهب العامة
 لعدم حديث وارد من باب التقيية عندهم ومن انما لا تتجه عندنا لوجه وكثير

من احاديث استنادا عليهم السلام من باب التقيية فلا تظن من يفسر الطائفة ان
 التوجيهات التي ذكرها في كتابي الاخبار منسوبة على تلك القاعدة بل
 قصدي من التناقض عن كلام الائمة عليهم السلام بطريق العامة مهما امكن
 لما ذكره في اول التهذيب انتهى لمخضا وقد تقدم ما يدل على ذلك وما
 ما يابيه انشاء الله قال العلامة في التهذيب ذهب جماعة من
 الامامية وعقولة بعداد الى تحريم الاشياء التي ليست اضطرارية قبل ورود
 الشرع وذهب معتزلة البصرة الى انها على الاباحة وتوقف الاشعري
 والحق الثاني لنا انها منفعة خالية عن امانة المفسدة ولا ظهر على المالك
 في تناولها فوجب حسنها كالا استقلال بما يطأ الغير المانع بان تعرف
 في مال الغير فغير اذنه فكان حراما وجوابه الاذن معلوم عقلا كالا استقلال
 انتهى كلام جمع من المتأخرين وهو ضعيف والحوال لم يتقل التوقف
 عن احد من علمائنا وانما نقله عن العامة كعادته في كتب الاصول
 استدل بعض العامة على اصالته التحريم بقوله نعم ليس لوك ما اذا احل لهم
 فان مفهومه ان المتقدم قبل الحل هو التحريم وعلى اصالته الاباحة
 بقوله خلق لكم ما في الارض جميعا وعلى التوقف بتعارض الاولة وقد استدل
 المعتزلة بالعقل والاشاعة بالسمع وقرئوا عليه بعد هذه الشرع بوجه
 المكلف فيه دليل شسعي واما اصحابنا فقد ذهب الشيخ في العدة الى
 التوقف والاحتياط ويظهر ذلك من كلام المحقق في المعبر الا فيما نعم

به المبوي ويعلم انه لو كان فيه حكم مخالف للاصل لواصل النينا نقل عبارة
وهذا في الحقيقة استدلال بتقرير النبي والائمة عليهم السلام ويظهر ذلك ايضا
من كلام المرتضى والمفيد والكليني جماعته من المتقدمين والمتأخرين
وهو المأثور والاحوط وما في ما يدل عليه القضاء ان شاء الله في احدث
متواترة الفقه القواعد الطوسية ودلالة عقلية وايات قرآنية واجبا عن دليل
الخصم ولعلنا نورد بعض ذلك في محله صاحب الفوائد المدنية اما التمسك
بالبراءة الاصلية في نفي حكم شرعي لان الاصل في المكنات العدم سواء
ظهرت شبهة مخبر عنها او لم تظهر فعدمه بالكلية وكذا المتأخرين
من اصحابنا فقال المحقق في اصوله اطبق العلماء على ان مع عدم الدلالة
الشرعية يجب ابقاء الحكم على ما تقتضيه البراءة الاصلية فذكره كلاما
طويلا الحان قال وقد جمع المحقق عن جواز التمسك بالبراءة الاصلية في غير
ما تعم به المبوي في اوائل كتاب المعتبر ثم قال التمسك بالبراءة الاصلية انما يتم
عند الاشاعة المنكرين الحسن والقبح ذاتيين وهو المستفاد من كلامهم عليهم السلام
وهو الحق عندي على هذين المذهبين انما يتم قبل اكمال الدين لا بعده
الا على مذهب من جوزه من العامة خلوا فقرة من حكم وارد من الله والحدث
المتواترين الغرضين المشتمل على حصول الامور الثلاثة اربعين رتبة وامرين
غيره وشبهات بين ذلك وحدث دع ما يربك الى ما لا يربك ونظائرها
اخر كل واقعة لم يكن حكمها بينا عن البراءة الاصلية في بحث ان الاول

وقد ارد

وقال

يقول بالحووب والحمة الذاتية ٣
وكذلك انما يتم عندهم يقول بعضهم فلا

وَقَالَ

الاباحة والحظر والتوقف وضع هذا الباب مما لا طائل تحته لوجوه احدها
 انه قد تواتر الاخبار ان الحجة على اخلاق اول واخلق اخر اى لا تقتلوا الارض من موصوم
 حجة على اخلق ظهور من الروايات ان طلب العلم فريضة على كل مسلم بحسب ما يحتاج
 اليه في ذلك الوقت ولا يجب كفاية طلب العلم لكل ما يحتاج اليه الامة كما قالته
 العامة لا نرفع من ضبط بالنسبة الى الرعية والتكليف بغير المنصبط محال كما عرفت
 في الاصول بل يفهم من الروايات ان علم الرعية بجميع ذلك من المحالات
 ان الروايات صريحة في كل شئ مطلق حتى يشترط في ان ما يجب اليه علمه من العباد
 موضع عنهم والشريعة دللت على ان الاشياء قبلها كانت على الاباحة الاصلية
 ان الاحاديث الصريحة بوجوب التوقف بعد ذلك في الشريعة في
 كل واقعة لم يكن حكمها بينا والصريحة في حمم الامر بعد رد الشريعة في ثلثة
 وجوب التوقف في الشئ الثالث وهو ما لم يكن حكمه بينا قد ذهب بقايدة
 وضع هذا الباب انتهى في تمهيد القواعد الافعال الصادقة
 من الشخص قبل بعة الرسل ان كانت اضطرارية كالنفس في الهوى والحرمان
 تقوم به النبوة فهي غير ممنوعة منها كالحال الفاحشة ونحوها ففيها ثلثة
 اقوال انما على الاباحة والثاني على الحظر والثالث التوقف بمعنى عدم
 العلم باحدها مع انه لا يخلو عنده وابانه لاحكام له واستدل الاول على ان الله
 خلق العبد وما يتنفع به فلو لم ينج له كالحق جميعا عشا بانه اذا تحقق الله
 لا مفسدة في الحل الفاحشة مثلا ولا مضر في ظهور المنفعة فلذلك حسن

والله

ان الفعل تصرف في طلبه بغير اذن وهو صحيح بان الاذن معلوم
عقلا حيث لا فخر على المالك كالا ستظلالا بطلان الفرض اذ اعلنت ذلك
فليس له في دفع اذ وقعت واقعة ولم يوجد من يفتي فيها ففعل حكمه
حكم ما قبله وهو دفع الشئ وقيل لا حكم فيها ولا تكليف اصلا ما لو حكي
عليه المقدار المعفو عنه من الدية مثلا ولو وجد من يعرفه ففعل في هذا
الاصول وفيه نظر لان النجاسة نعمة فلا تصح القطر بها الا مع تيقن
الفقوع عنها ومحمّل ان يقال ان الاصل صحة الصلوة وبراءة الذمة
في وجوب اذ التماس الى ان يعلم خلافه ما فخر بعضهم فقال اذا
قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعل من الافعال هل يدعى الجواز
من جهة الشئ او من جهة البراءة الاصلية فيكون الاصل هو الاباحة
فان قلنا اصل الاشياء على التحريم دل التقريير على الجواز شرعا وان قلنا
اصلها على الاباحة فلا ومن فخر هذا الخلاف الاضرار رفعه هل يكون
نسخا ام لا فان رفع البراءة الاصلية بابتداء شريعة العبادات ليس
بنسخ على ما حقق في محله انتهى وفي بعض كلامه نظر بظهور ما سبق
ولا نأخذ طاهره شرح التهذيب لانواع بينهم في الاشياء التي يضطر
الانسان اليها في معاشه كالتنفس والفرق في تناول الماء عند العطش
العظيم بقدر الضرورة وامثال ذلك فحمل النزاع الاشياء التي ليست
فوقه كتناول الفاكه واستعمال الطيب واشياء ههنا وتحقيق

المقام

المقام ان الحكم بالاباحة والحرمة باطل بطلان دليلهما ثم ذكر ابطال الدليلين
ومرجع التوقف والاحتياط في المطعومات والشهوات الطبيعية في مثل ربنا
وان ما ورد في الاباحة شرعا على ما في الايات والروايات مخصوص بها وما ورد
بالتوقف والاحتياط مخصوص بغيرها ويمكن ان يستدل بمجهرات الاطعمة
والاشربة والاباحة الطبيعية منها ونقل عبارة الشيخ في العدة فانه رجع
التوقف ونسبه الى المفيد واستدل عليه وينبغي ان يقيده بغير افراد الحبائث
الظاهرة والمشتبهة لشبوت تحريمها في الكتاب والسنة فالافراد المشتبهة
منها داخل في الشهات وقد استدل بعضهم بالتحريم على ذلك بوجوه
عدم طهوره دلالة قطعية على اصالته الاباحة ولا تخيل منها قد عرفت
جوابه ما تقر عقلا ونقلا من وجوب دفع الضرر في ارتكاب الشهات
المذكورة خطر وضرب وقد ذكر ذلك الشيخ في العدة ان الاصل الاباحة
راجعة الى القياس ودليل محبتها القياس وبطلانه اوضح من ان يخفى
انما دليل طهي والاستدلال عليه دليل طهي وهي انها لا تقيد
الا للظن وقد توالت النسخ عنه ما استدلوا به على صحة الامام حيث
قالوا لو لم يكن الامام معصوما لم ابره نعم عبادة باتباع الخطا او ما يحتمل
الخطا وهو باطل قبيح فهذا بعينه جائز هنا وفي سائر الاستنباطات
النصوص المتواترة في وجوب التوقف والاحتياط في الشهات وكل ما لم
حكمه وغير ذلك لا يقال بالفرق بين مقام الوجوب والتوقف والاحتياط في

كالعورات

والتحريم مع ان ترك الحرام واجب وترك الواجب حرام لاننا نقول الفرق بين
 ان اخلاف بين العلماء والعقلاء في الاول وانما اخلاف في الثاني
 ان القول باصله وجوب كل فعل ان ثبت عدم الوجوب والقول بوجوب
 التوقف والاحتياط عند ذلك يستلزم كل منهما تكليف بالاطباق لان
 كل فعل او كثير من الافعال يحتمل الوجوب وهي اكثر من ان يمكن الاتيان بها
 انه يستلزم تكليف بالاطباق لان كل فعل او كثير من الافعال يحتمل الوجوب
 والتحريم ولا يمكن الجمع بين الفعل والترك ان التزم ايسر الفعل اذ لا يمكن
 الاتيان بفعلين فصاعدا في وقت واحد ويمكن ترك ما في الف فعل في
 وقت واحد فاقضت الحكمة تخفيف التكليف ورفع الحرج ان دفع
 الضرر واجب عقلا دون جلب النفع كما تقدم عندهم فقد قالوا ان الكمال
 نوعان اجتناب والكسب وان الاول اهم من الثاني كما لم يرض فان الحجة
 انفع له من الدوا ولذا اورد في الحديث الحجة راس الدوا ان المحرمات مباحة
 والواجبات اسباب للنجات والثواب معلوم ان المانع اعظم تاثيرا
 فانه واحد منها يغلب الاسباب كلها ان الاحاديث اصلها عدم
 الوجوب ليس لها معارض ظاهر واحاديث التوقف والاحتياط فيها
 تصريح باختصاص ذلك بمقام التحريم كما عرفت وتعرف وكما دل على
 الحكم الاول ان غير المكلف يمنع من كثير من المحرمات ويعاقب عليها
 مع عدم تحريمها عليه كالقتل والضرر والزنا واللواط والسرقة والاف

الذي في بعض النسخ

اموال ونحو ذلك ولا يجبر على الواجبات على المكلفين وكذا الكفائيل وكذا الاموال
 ان النية والاحلاص شرط في فعل الواجبات واجزاؤها لا في تركها
 واجزاؤها وان توقف الثواب على ذلك وياتي ما يدل عليه وقد يستدل على
 ذلك بايات كثيرة كقوله نعم وما اختلصتم فيه من شيء فحكم الى الله
 وذروا ظاهرا لا تشعروا بظنه ان الذي ليس بواجب الا تشعروا به كما لا
 يقرهون وترك باطن الا تشعروا به في ما يحتمل التحريم واجتناب الشبهة
 ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ويظهر ما قلنا في الايتين
 من رسالة الصادق عليه السلام المروي في اول الروضة ونقلنا منها في كتاب
 القضاء قلنا حرموا في الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاشعروا
 بالغير الحق وان تقولوا على الله ما لا تعلمون قل ان ايتكم ما انزل
 الله لكم من رزق فجعلته منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم ان الله تعالى
 يستفتيكم في الامور التي هي فيكم يستفتونكم في النساء قل
 يفتيكم فيهن من امر الله من الامر شي ان احكم الله فان ساءتم
 في شيء فردوه الى الله والرسول والايات الدالة على النسخ من القول و
 العمل في غير هذه الامور واتباع الظن وغير ذلك من الايات وقد اشرنا الى الاحاديث
 فان جمع اليها قد يستدل بعضهم على ذلك باولئك عقليته يطول بيانها
 قال العلامة في التهذيب في الاستحسان ذهب اليه اكثر المكلفين
 واجتنبوا ذلك وانكم الباقون ولا يحصل منهم اختلاف معنوي لان بعضهم

الذي في بعض النسخ

فسره بأنه دليل يتقدح في نفس المجتهد تعصبا بترعنه وبعضهم قال
انزهدوا عن قياس الى قياس قوي وبعضهم يأنر تخصيص قياس بما هو
اكثر منه وقيل العدول الى خلاف النظر لدليل اقوى انتهى بطلان القول
بجنيته على التغير لا بعد ما عرفت من الوجوه السابقة وما في ما يؤيد بها
انشاء الله قال العلامة في النهاية اختلاف الناس في الاستدلال
بالمصالح المرسله والامامية والخفية والشافعية وغيرهم على امتناع ذلك
مقتضى من مالك القول بنظرنا ان المصالح فيها ما ثبت اعتبارا ومنها الغافقه
محدد من الشارع ابطاله وهذا القسم متردد بين الامرين فاستغنى الاجماع
به دون شاهد بالاعتبار لان من جنس المصالح المعقبة ومن جنس المصالح
المبلغاة انتهى في التذويب المناسبة المناسبة لا تدل على العديت الجواز
كون العلة غير ذلك الوصف او عدم كون ذلك احكم معاللا بالخصص
على راي الاشاعرة الذين منعوا من التعليل في احكام الله تعالى بالاعراض
ولا ينافي على راي المعتزلة ايضا لتجسيم احد الطرفين من الطرفين لا المخرج
او المصلحة مجبولة وقد قسم القائلون بالعلية المناسبة الى ما علم ان
الشرع اعتبره والى ما لم يعتبره والى المجهول والا فلا قد يعتبر كالاسكاري
المناسب الذي علم ان الشرع القاه غير معتبر والمجهول انما يكون بحسب
اوصاف اخص من كونه مصلحة لان الصعوم المصلحة معتبر وهذا
ليس على المصالح المرسله ومن المناسب ملا يشهد له اصل ومنه

غير ملازم
المناسب

غير ملازم ولا يشهد له اصل وهو مردود اجماعا انتهى بالخصاص ونحو
كلام جماعة من اصحابنا وذكر ان بعض الاقسام معتبر عند القائلين بالقياس
ولا يحجب ذلك بل بطلانه لما مر وما ياتي واصحابنا قد اتفقوا على عدم
جنيته المصالح المرسله والعدل المستنبط ولكن المتأخرين كثيرا ما يذكر فيها
في كتب الاستدلال تأنيلا للاستدلال على اخص بما يعتقدونه وتأنيلا على وجه
الغفلة وتأنيلا لتقصير انما مؤيد للنص وينبغي الاحتراز عنها مطلقا
بقدر الامكان قال في الفوائد المدنية في جلة الاستدلال انتهى
اجاب عنها السؤال التاسع ان يقال كيف عولكم معاشر الاخباريين
في الظواهر القرآنية مثل قوله تعالى ولا تستم النساء وقوله تعالى اذا قمتم الى
الصلوة فاعسلوا وفي ظواهر السنن النبوية مثل قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام وجوابه ان يقال نحن نوجب التفحص عن احوالهما بالرجوع
الى كلام الغير الظاهرة فاذا اظهرنا بالمقصود وعلنا حقيقة الحال
علنا بضمها والادوية التوقف والتثبت ولا يجوز التسليم بانفسك
به العادة من انزاعك السلام ما خصص احد بتعليم كل ما جاء به وبتعليم
تفسير القرآن وما جاء به من نسخ او قيدا او بيل او تخصيص بل ظهر
كل ما جاء به وتوفرت الدواعي على اخذه ونشره ولم تقع بعده فتنة
او جبت اخفا بعضه ومن انزاعك ذلك لنرم تاخير البيان عن وقت الحاجة
وللزوال الاغراء بالجهل وذلك لما علم من المذهب ضرورة من انزاعك الله عليه

والله اعلم كل ما جاء به عند العزة الطاهرة وامر الناس بوجوههم والرد الى الحق
 اليهم واي بيان اقوى من ذلك ثم نقل عن الطبرسي انه قال اعلم انه قد صح
 عن النبي والائمة عليهم السلام انه لا يجوز تفسير القرآن الا بالقران الصحيح والنص
 الصحيح وهو العامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من فسر القرآن بآية فاعتنا
 الحق فقد اخطأ ثم نقل عن بعض العامة المنع وعن بعضهم انه طعن في الخبر
 وذكره تأويلا ثم نقل عن الترمذي في باب النيات في القضاء الاحكام
 عن سعد بن عبدالله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد عن عاصم
 قال حدثني مولا السلما عن عبيدة السلماني قال سمعت عليا عليه السلام يقول
 يا ايها الناس اتقوا ولا تغتوا الناس بما لا تعلمون فان رسول الله صلى الله
 عليه وآله قد قال قولا الراسخ اليه وقد قال قولا من وضعه غير موضع كذب
 عليه فقام عبيدة وعلقمة والاسود وانا من معهم فقالوا يا ابي المونين
 فما نضع بما قد خبرنا به في الصحف فقال يا اهل البيت علم ان محمد عليهم
 السلام وعن كتاب بصاير الدرجات للصفار عن محمد بن الحسين اخوه اقول وبإني
 القضاء احاديث توافق قد تجاوزت حد التواتر ولا تحمل التقييد ولا يظهر
 معارض وهو الذي ينبغي الاعتماد عليه ويمكن الاستدلال على ذلك بايات
 من القرآن على وجوب الالتزام بالخبر بما يعتقده في ذلك ولا سيما موافقة
 للاحاديث المتواترة الائمة قوله افلا يتقون القرآن ولو كان من عند غير
 الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اذا جاء امر من الله او تحرفوا عن اياته

المراد من
 قوله

ملومة قوله الى الرسول والى اهل الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ذلك
 وجوب هذه القران الى الرسول والى اهل الامر خصوصا ان كان ضمير دون اجماع
 الى القران ومعهما ان كان راجعا الى الامر ودلت الى توقف الاستنباط منه على
 ذلك والاحاديث الكثيرة والائمة على اهل الامر لا فخر عليهم السلام قوله ثم فان
 تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول دلت على ان الامر بالرد اليهما معا قوله
 ثم فلا تاتوا به منكم حتى يحكموا فيكم فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حجبا
 مما غضبت وجهي ساملة بالعموم لظواهر القران ومعرفة الناسخ والمنسوخ و
 نحوها قوله هو الذي اتى عليه الكتاب منه ايات محكمات من ام
 الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
 ابتغاء الفتنة وفتنة الله على ان الراسخين اهل العصمة عليهم السلام دلالتها
 ظنية قوله ثم فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون دلت باطلاقها
 على محل النزاع والاحاديث الكثيرة والائمة على انه المراد بهم الائمة عليهم السلام
 ويدل على ذلك ايضا وجوه ان تعريف المتشابه صادق على كل ايات
 الاحكام بالنسبة الى الاحكام النظرية لاحتمالها الوجهين فصاعدا اذ قطعنا
 لنظر عن الاحاديث واحتمال النسخ فالتحسين لا يوجد النسخ الا فيها
 رد عنهم عليهم السلام ان المنسوخات من المتشابهات كما يأتي ان النص
 المتواتر واجماع الامة المواتق له ولا على ان الذي تولى من القران قوله

فند

المراد من
 قوله

ان الباء في القرآن رخص في التلاوة به في زمن الغيبة الا ترك البسمة وليس فيها
 دليل على جواز العمل بكل قرآن منها مع تغير المعنى لقوله تعالى ولا تقر بوجوه حتى يطهر
 بالتحقيق والتشديد وكثير من القراءات بتغيير المعنى وقد غفل عن هذه النكتة
 جماعة من المتأخرين ان جملة من ظواهر الايات تتعاضد وتعلم من المعجزة
 المنصوصة الا في اختلاف الاحاديث وليس في اختلاف الايات بل في
 مطلق الايات الا ان الله عليهم السلام انا وجدنا جميع اهل المطالب
 انما طلقوا الاعتقادات الفاسدة استدلوا عليها بظواهر الايات الغلاة
 والمشبهة والمفوضات المحجة والمباحية وغيرهم كالنكتة في القواعد
 فيلزم وغير صحة تلك المذاهب كلها وهو باطل وقد اشار الى ذلك الصادق ع
 من بعده حيث قال احذر ولا تكلم في خرافات بآراء من كتب الله فينظر اليها الناظر فيراها
 حقاً وهي باطل ان يلزم الاستغناء عن الامام فانما ما مطلب الاويل
 عليه شئ من ظواهر القرآن الاحاديث الالنية الدالة على وجوب الرجوع
 في جميع الاحكام الى الائمة عليهم السلام قول امير المؤمنين عليه السلام هذا
 كتاب الله الصامت وانا كتاب الله الناطق وما احدث بينك ذلك يا جليل
 في القصص في الباب المشتمل على الاحاديث المشار اليها ان شاء الله
 في الشهيد الثاني في تهذيب القواعد الاصل لقوله ما ينبغي
 عليه الشئ وفي الاصطلاح يطلق على الدليل والراجح والاستصحاب والقاعدة
 ومن لا يقرهم الاصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة ومن الثاني الاصل

في الظاهر

له قسمين احدهما في زمن الغيبة والثاني في زمن الحضور
 في الكلام حقيقة ومن الثالث تعارض الاصل والظاهر من الرابع
 قولهم انما اصل وهو ان الاصل يقدم على الظاهر وقولهم الاصل
 في البيع اللزوم والاصل في نفقات المسلم من حيث هو سلم على الصحة
 وذلك لا ينافي رفعه بل لا يخاف من كونه في البيع وهو من بطل
 لفعل المسلم وتقديم الظاهر على الاصل في موارد وما قولهم الاصل
 في الماء الظاهر فيجب كونه من هذا القسم وهو لا نسب ويجوز ان
 يكون من قسم الاستصحاب انتهى وقال الفاضل الاستلزام في
 القواعد المدنية مرادهم من الرابع ما يتبع اذا خلا الشئ ونفسه مثلاً
 اذا خل الكلام ونفسه اي لو تكن قرينة صارقة يحكم المخاطب المتخبر
 الحقيقي لان من ارجح حينئذ والمراد من الاصل قولهم الاصل براءة الذمة
 هذا المعنى وكذلك من قولهم الاصل في كل يمكن ان يكون المراد من
 الاصل في هاتين الصورتين المستصحب اي الحالة السابقة من انا
 قولهم الاصل في كل ممكن عدمه فيمكن جملة على حالة الراجحة ويمكن جملة
 على الحالة السابقة المذكورة في شرح المختصر المستصحب وهو فتح
 احكامنا عدل عنه الشهيد الثاني لا من الادلة الشرعية عندهم
 الاستصحاب لا المستصحب واطلاق ما أخذ الاشتقاق واداة
 المشتق شايح ذابح ومثال تعارض الاصل والظاهر في القصص
 وارض احكامات واما الظاهر في المظنون وهو وانما انما عليه

له قسمين احدهما في زمن الغيبة والثاني في زمن الحضور
 في الكلام حقيقة ومن الثالث تعارض الاصل والظاهر من الرابع
 قولهم انما اصل وهو ان الاصل يقدم على الظاهر وقولهم الاصل
 في البيع اللزوم والاصل في نفقات المسلم من حيث هو سلم على الصحة
 وذلك لا ينافي رفعه بل لا يخاف من كونه في البيع وهو من بطل
 لفعل المسلم وتقديم الظاهر على الاصل في موارد وما قولهم الاصل
 في الماء الظاهر فيجب كونه من هذا القسم وهو لا نسب ويجوز ان
 يكون من قسم الاستصحاب انتهى وقال الفاضل الاستلزام في
 القواعد المدنية مرادهم من الرابع ما يتبع اذا خلا الشئ ونفسه مثلاً
 اذا خل الكلام ونفسه اي لو تكن قرينة صارقة يحكم المخاطب المتخبر
 الحقيقي لان من ارجح حينئذ والمراد من الاصل قولهم الاصل براءة الذمة
 هذا المعنى وكذلك من قولهم الاصل في كل يمكن ان يكون المراد من
 الاصل في هاتين الصورتين المستصحب اي الحالة السابقة من انا
 قولهم الاصل في كل ممكن عدمه فيمكن جملة على حالة الراجحة ويمكن جملة
 على الحالة السابقة المذكورة في شرح المختصر المستصحب وهو فتح
 احكامنا عدل عنه الشهيد الثاني لا من الادلة الشرعية عندهم
 الاستصحاب لا المستصحب واطلاق ما أخذ الاشتقاق واداة
 المشتق شايح ذابح ومثال تعارض الاصل والظاهر في القصص
 وارض احكامات واما الظاهر في المظنون وهو وانما انما عليه

واما قولهم الاصل يقدم على الظاهر فيصح بمعنى المستصحب بمعنى الحالة
 الراجحة وهذه القاعدة موافقة لتصريحات كلامهم عليهم السلام لكنها
 عند التحقيق والنظر الدقيق جارية في الواقع الجزئية لا في احكام الله تعالى
 لان تواتر الاخبار عنهم عليهم السلام باه كل واقعة حكمائنا قطعيا وان
 من الله تعالى حتى ان شئنا ان نذكرها بل يجب عليه التوقف الى
 ان يطلع عليه واما قولهم الاصل في البيع اللزوم فمن المعلوم ان
 فيه ليس بمعنى الحالة السابقة ولا بمعنى الراجحة اذا اخل الشئ بنفسه
 خيار المجلس فلذلك حمل على القاعدة وكثير ما يتصل بتلك القاعدة
 الفقهاء في اثبات صحة بيع مشتمل على شرط اختلف في صحته وتلك
 بل احازم القاعدة ليس موافقة لاحاديثهم عليهم السلام ناطقة بطلانها بان العنود
 عليهم السلام والمشتد على العقود بعضها صحيح وبعضها فاسد وان التيمم فيها شرط
 بالمالح منهم عليهم السلام لانهم عارضوه بما يوافقونها كتاب الله والايام
 واما قولهم الاصل في تصرفات المسلم الصحة فمذهبه القاعدة موافقة
 للاحاديث الواردة في ابواب متفرقة فمن معاشرة الاخباريين يقول
 بها ولا تغفل عن الفرق بين اخبار المسلمين وبين افعالهم فان في الاول
 يجب التوقف واما قولهم الاصل في الكلام الحقيقة وكان الحقيقة
 هناك فرع الوضع الطهارة هنا فرع الشئ والمراد التخليع عما اذا عثر
 فيها من وضع او شئ ويكون ان يحمل القاعدة وهي موافقة لقولهم عليهم السلام

طري

كل شئ ظاهر حتى تستيقن انه قدر اشئ وقولهم عليهم السلام كل ماء طاهر حتى تستيقن
 انه قدر اشئ ونحوه عبارة جماعية من علمنا اننا لا نثبت القواعد اذا تعارض
 منها اصلان على بالاجماع منهما لا اعتقاد به بما يرجح فان تساوى اخرج المسئلة
 وجهان غالبان لذلك صرحوا بشئ ثم ذكر صراحة جدي تعارض بعضها
 اصلان وفي بعضها الاصل والظاهر في اكثر تلك النصوص نظر لان الاصل
 او الاصلين او التجميع هناك غير ثابت المحمية والتوقف والاحتياط او ان
 اذا لم يكن هناك دليل واضح ونص ثابت قال الشيخ حسن العالم
 والتقليد هو العمل بقول الغير غير محتمل قال اكثر العلماء على جواز التقليد لمن
 لم يبلغ درجة الاجتهاد سوا كان عايبا او عالما بطرف من المعلوم وغيره
 في الذكرى الى بعض قدماء الاصحاب وفقهاء حذبهم القول بوجوب الاستدلال
 على العوام وانهم اكتفوا فيه بمعرفة الاجماع الحاصل من مناقشة العلماء
 عند الحاجة الى الواقع والنصوص الظاهرة او ان الاصل في المناقشة الدائمة
 وفي المضار المحرمة مع فقد نص قاطع في منتهى دلالة والنصوص مخصوصة
 وضعف هذا القول بظاهر ثم احتج الاكابر بالاجماع واستدلوا بالحجج لقول
 الظاهر قبل نزول الواقعة وهو معتد على العايب بعد نزولها ثم قال يعتبر في
 المقتضى مع الاجتهاد ان يكون موثقا لا وفي صحة رجوع المقلد اليه
 علمه بحصول الشرايط فيه اما بالخلاصة المطلعة او بالاخبار المتواترة
 او بالقرائن الكثيرة او بشهادته ليدل العارفين الا ان اجتماع شرايط

الظاهر والظاهر

قبولها في هذه الموضع غير الوجود ثم قال لا تعرف خلافا في عدم اشتراط المشقة
المفتي في العمل بقوله بل يجوز بالبرهان عند ما دام حيا وهل يجوز العمل بالبرهان
الميت ظاهر لا يصح اب الاطباق على عدمه ومن اهل الخلاف من اجابة الشبهة
وتحقيق عبارة جماعة من المتأخرين محمد امين في الفتاوى المذنب بعد
ما اورد اكثر من عشرين حديثا دلالة على الامس بالرجوع في الاحكام الشرعية
المرويات للحديث فيما روه عنه عليهم السلام ما هذا لفظ الحديث الناطقة
بامرهم عليهم السلام بالرجوع في الفتوى والقضا الى همة احاديثهم واحكامهم
متواترة معنى وتلك الاحاديث صريحة في وجوب اتباع الروايات فيما
يردونه عنهم عليهم السلام من الاحكام النظرية وليست فيها دلالة اصلا
جواز اطباع ظنونهم احكاما طواها من كتاب الله او اصل واستصحاب
او غيرها دلالة فيها على ان تكون الرواة المتوهمون اصحابا بالملكية
المعتبرة في المجتهد ومن المعلوم ان المقام مقام البيان والتفصيل
بقرينة المقام علما عاذا قطعيا ان تلك الظنون وكذلك الملوك في
معتبرين عندهم عليهم السلام ومن جملة غفلات المتأخرين من
اصحابنا كما لعلة الجلي والمحقق الحلي في اصوله لاف معتبره وكاشتهر
الاول والثاني والفاضل الشيخ علي انهم زعموا ان المراد من تلك
الاحاديث المجتهدون وانما قلنا انهم من جملة غفلاتهم لاننا نعلم
علما قطعيا عاذا انهم لو لم يردوا علما استفدنا من كلامهم

من كلامهم قد ما ثامن انه لا بد في القضا والفتوى من احد القطعين
لما وقعوا في هذه الشبهة والله اعلم انتهى للفتي شروطا في كتب
الاصول وذكر امم حجات عند اختلاف العلماء في الفتوى بطول
بيانها وتأني احاديث ما يعتمد عليه في المقامي في القضا النساء
قال المحقق في المعتمد بعد ما قسم ادلة الكتاب الى النصوص
والظاهر وقسم الظاهر الى الراجح عرفا كدلالة الغايه على الفضلة
والراجح شرسا كدلالة الصوم على الامساك عن المفطرات والى
المطلق والعلة والمؤل واما السنة فتقول وفعل واقرار اما الفتوى
ففيه الاقضية المتقدمة واما الافعال فمما وقع بيا تابع المبين
في وجوبه ونذيره باحثه فان فعله ابتداء فلا حجة فيه الا ان
يعلم الوجه الذي وقع عليه فيجب اتباعه وما قرأ النبي صلى الله
عليه واله فانه يدل على الجواز لانه عليه السلام لا يقر منكرا سواء فعل
بجفلة او لا بجفلة ما يعلم انه علمه ولم ينكره واما ما ينكر فلا حجة فيه
كما روي ان بعض الصحابة قال لنا انما نجمع ونكسل على عهد رسول الله
صلى الله عليه واله فلا تقتل الجواز ان يخفى ذلك على النبي صلى الله عليه واله
فلا يكون سكوت حجة على جوازه اذ قد يخبر ذلك عن نفسه وعن جماعة
يكن ان يخفى حالهم على النبي صلى الله عليه واله انتهي لمختصا ونحو
كلام جماعة من اصحابنا وهو يستفاد من تتبع الاخبار واستدلال

الاثر عليهم الامم وتقدم عليهم في مثل ذلك وقال العلامة في المبادئ العادة غير
مخصصة الا ان تقع في زمانه عليهم الامم ويقر عليها لان فعل العبيد ليس
بحجة على الشرع انتهى وتوجه عبارة جماعة من علماءنا والاحاديث الدالة
على حجية التقرير كثيرة وكذا ما دل على عدم حجية العرف والعادة مع ان ذلك
يبدو بغيره قال المحقق في اصوله شرعية من قبلنا اهل هو حجة في
شرعنا قال قوم نعم ما لم يثبت لنسخ ذلك الحكم بعينه وانكر المبايعة وذلك
هو الحق لنا وجوه الاول قوله نعم وما ينطق عن الفؤاد ان هو الا وحى
يوحى الثاني انه لو كان متعبدا بشرع غيره لكان ذلك الغير افضل وذلك
باطل بالاتفاق الثالث لو كان متعبدا بشرع غيره لوجب عليه البحث عن
ذلك الشرع وذلك لا نه لوجب عليه لفعلة ولو فعله لا اشهر ولو جوب
على المسلمين بعده ذلك الى الان ونحن نعلم من الدين خلاف ذلك الرابع
لو كان متعبدا بشرع من قبله لكان طريقه الى ذلك اما الوحي او النقل او يزم
من الاول ان يكون شرع الله لا غيره ومن الثاني التعويل على نقل اليهودي
النصارى وهو باطل لانه ليس بمتواتر والاحاديث لا تفيد العلم انتهى ثم ذكر
حجة القول الاخر واجاب عنها وهي ضعيفة جدا وذكر جماعة من علماءنا بجنا
طويل في الاصول في ان النبي صلى الله عليه وآله هل كان متعبدا قبل النبوة النبي
من قبله ام لا لان فائدة فيه كالا يخفى وعلى تقدير ثبوته له لا يلزم ثبوته لنا
في هذا المهم من مطالب الاصول والفوائد المذكورة فيه وما زاد على ذلك

ليوفيه

ليس فيه فائدة يعتد بها كما قال الشهيد الثاني في بعض رسائله الكراميا
المشهور بين العلماء كسر اب ببيعة يحسبه الظاهر ان ما رواه لا يخفى ان
الثر ما دخل في علم الحكم الذي تواتر النبي عنه وادلتها طنية وقد تواتر
النهي عنه ايضا كما تواتر وجوب الرجوع في جميع الاحكام على اهل العصمة
عليهم الامم وجوب التوقف والاحتياط عند عدم العلم بحكم ثبت عنهم
عليهم الامم والله الهادي يستعمل على فائدتين يحتاج اليها ويحسن تقديمهما
قد عرفت طريقة العمل الموافقة لاحاديث الاثر عليهم الامم واشتراطها ان احاد
مروية في كتاب القضاء قد اجبت ذكر عنوان تلك الابواب المطابقة
لالاحاديث المروية فيها وهي ثمانية عشر وعدة تلك الاحاديث وشيئا يسيرا
منها للتبرك والاستشهاد بها على امر فانه لا تيسر الرجوع اليها لكل احد
فمن تلك الابواب انه لا يجوز لاحد الحكم الا الامام او من ينوب
حكم الامام فيحكم فيه عشرة احاديث واشتراط الى ما تقدم وياتي في غير الباب
من الاحاديث فمنها قولهم عليهم السلام اتقوا الحكومة فان الحكومة انما هي الامام العا
بالقضاء العادل في المسلمين لنبي او وصي نبي وقوله عليهم السلام بعد الناس على
ثلاثة اصناف عالم ومتعلم وغفاه فحق العلماء وشيعتنا المتعلمين وسائر
الناس غفاه وقوله عليهم السلام كيف تقضي بقضاء على عليهم السلام عدم
جواز القضاء والافتاء بغير علم به واما حكم من المعصوم عليهم السلام من اهل البيت بغير
علم ولا هدى من الله فانه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب والحق وزر من عمل

وقوله عليهم السلام ما علمتم فقولوا ما لم تعلموا يقول الله وقوله عليهم السلام
 القضاة اربعة ثلاثة في النار واحد في الجنة رجل قضى بحج وهو يعلم
 فهو في النار ويجعل قضى بالحق وهو لا يعلم فهو في النار رجل قضى بالحق
 وهو يعلم فهو في الجنة وقوله عليهم السلام انه لا يسعكم فيما يقول بكم
 بما لا تعلمون الا الكفر والتكبر والرد الى الله الذي خلقكم
 فيه على القصد ويجعلوا عنكم فيه العصى لا الله تعالى فاستلوا اهل
 الذكر ان كنتم لا تعلمون وقوله عليهم السلام طلب العلم فريضة على كل مسلم
 الا ان الله يجب بغاة العلم وقوله عليهم السلام من افنى الناس بغير
 علم فليتبوء مقعده في النار وفي رواية لعنتم ملائكة الارض ملائكة
 السماء تحريم الحكم بغير الكتاب والسنة وجوب نقض الحكم مع ظهور
 الخطا فيه خمسة عشر حديثا واثارة الى ما تقدم وياتي من احاديث قوله
 من حكم في دس صدين بحكم جبر جبر عليه كان من اهل هذه الامة ومن حكم
 بما اترك الله فاولئك هم الكافرون وقوله عليهم السلام اني تارك فيكم الثقلين
 ما ان تسكنتم بهما فلو تضلوا الكتاب الله وخرقوا اهل بيته وانصروا لغيره فاحذروا
 يد اهل الحوض وقوله من اهل بيته كسفية نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها
 غرق عدم جواز القضاة والحكم بالراي والمخالف ليس والاجتهاد ونحوها
 من الاستنباطات الطنبية في نفس الاحكام الشرعية فيه خمسة عشر حديثا
 واثارة الى ما تقدم وياتي من احاديثه وقوله عليهم السلام من وضع دابة

احكامه

من وضع دابة احكامه عليه السلام من وضع دابة احكامه عليه السلام
 من الله واهل استنباط علمه في غير الصفوة من بيوتات الانبياء فقد
 امر الله وجعل الجحمال ملاة امر الله وقرعوا انهم اهل استنباط علم
 في غير الصفوة من بيوتات الانبياء فقد كان نوا على الله وسوله في غيب
 عن وصية وطاعة فضلو واضلوا اتباعهم وقوله عليهم السلام
 اعلموا انه ليس من علم الله ولا امر ان ياخذ احد من خلق الله في دينه بجوي
 ولا راي ولا تعاليس قد اترك الله القرآن وجعل فيه بيان كل شئ وجعل القرآن
 وتعلم القرآن اهلا وهم اهل الذكر الذين امر الله الامة بسماهم الى ان قال
 وقد عهد اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله قبل موته فقالوا نحن بعدنا
 الله رسول الله ما نحن بآخذ بما اجتمع عليه راي الناس فاعاد احد اخر
 على الله ولا يبي ضلالة من اخذ بذلك فترجم ان ذلك ليعنه الى ان قال
 ايها العصاة عليكم بانار رسول الله واثار رآه الهدى من اهل بيته
 وسنتهم فانه من اخذ بذلك فقد هدى ومن ترك ذلك وشرع عنه ضل
 لانهم هم الذين امر الله بطاعتهم ولا يتهم وقول الصادق عليه السلام مثل
 اوفن فاقام على احد ما فقد حبط علمه ان حجة الله هي الحجة الراضية وقوله عليه السلام
 في حديث ومن عصى نبي الذكر واتباعه الظن وبارز خالفه من نجاس ذلك ففضل
 اليقين قول ابي جعفر ع بعد ذكر الامامة واهل الامام اما لو ان رجلا صام
 نهاده وقام ليلة وتصديق جميع ما روي جميع دهره ولم يعرف ولا يروى الله
 ضيق اليه فكون جميع اعماله بدلالة الربا كان له على الله ثواب ولا كان من اهل الايمان

من وضع دابة احكامه عليه السلام من وضع دابة احكامه عليه السلام
 من الله واهل استنباط علمه في غير الصفوة من بيوتات الانبياء فقد
 امر الله وجعل الجحمال ملاة امر الله وقرعوا انهم اهل استنباط علم
 في غير الصفوة من بيوتات الانبياء فقد كان نوا على الله وسوله في غيب
 عن وصية وطاعة فضلو واضلوا اتباعهم وقوله عليهم السلام
 اعلموا انه ليس من علم الله ولا امر ان ياخذ احد من خلق الله في دينه بجوي
 ولا راي ولا تعاليس قد اترك الله القرآن وجعل فيه بيان كل شئ وجعل القرآن
 وتعلم القرآن اهلا وهم اهل الذكر الذين امر الله الامة بسماهم الى ان قال
 وقد عهد اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله قبل موته فقالوا نحن بعدنا
 الله رسول الله ما نحن بآخذ بما اجتمع عليه راي الناس فاعاد احد اخر
 على الله ولا يبي ضلالة من اخذ بذلك فترجم ان ذلك ليعنه الى ان قال
 ايها العصاة عليكم بانار رسول الله واثار رآه الهدى من اهل بيته
 وسنتهم فانه من اخذ بذلك فقد هدى ومن ترك ذلك وشرع عنه ضل
 لانهم هم الذين امر الله بطاعتهم ولا يتهم وقول الصادق عليه السلام مثل
 اوفن فاقام على احد ما فقد حبط علمه ان حجة الله هي الحجة الراضية وقوله عليه السلام
 في حديث ومن عصى نبي الذكر واتباعه الظن وبارز خالفه من نجاس ذلك ففضل
 اليقين قول ابي جعفر ع بعد ذكر الامامة واهل الامام اما لو ان رجلا صام
 نهاده وقام ليلة وتصديق جميع ما روي جميع دهره ولم يعرف ولا يروى الله
 ضيق اليه فكون جميع اعماله بدلالة الربا كان له على الله ثواب ولا كان من اهل الايمان

وقوله عليه السلام لرجلين شرقا وغربا فلا تجدان علما صحيحا الا شيئا خرج
من عند اهل البيت وقول النبي صلى الله عليه وآله علي عليه السلام مستغرق
اصحى ثلث وسبعين فرقة فمنها ناجية والباقيون جاهلون والناجون
الذين يتسكنون بولايتكم ويقسمون من علمكم ولا يعلمون بولايتكم فاولئك
ما عليهم من سبيل وقول الصادق عليه السلام في رسالة طويته الى ابي جعفر
الرازي والقياس ان الناس لما سفهوا الحق واستغنوا بجهلهم وادبرهم
عن علم الله والقوام بامرهم وقالوا الاشياء الاما ادر كنتم عقولنا ولا علم الله
ما قولوا واهلهم وخذلهم حتى صاروا عبدة انفسهم من حيث
لا يعلمون ولو كان لله رضى عنهم اجتماعهم وادبرتهم فيما ادبروا
من ذلك لم يبعث اليهم رسولا فاصلا لما بينهم ولا زجرا عن صفهم
فمن طلب ما عند الله بعباس من رضى له من الله الا بعدا وفي
ذلك دليل لكل ذي لب وحجج ان اصحاب الراي والقياس مخطئون مذهب
وقول النبي صلى الله عليه وآله اذ تطيرت فامض فاذا اظنت فلا تقص
وقوله عز اياكم والظن فان الظن الكذب وجوب الرجوع في جميع
الاحكام الى المعصوم عليهم السلام لا يكون العبد مؤثقا حتى يعرف الله
ورسوله والاثر عليهم السلام وامام زمانه ويرى اليه ويسلم له وسئل الرضا ع
عن قوله عز وجل فاستأمنوا اهل الذكرا كنتم لا تعلمون قال نحن اهل الذكرا
ونحن المسئولون قيل فانتم المسئولون ونحن السائلون قال نعم قيل فما علينا

ان نسالكم قال نعم فقبل من عليكم ان تجيبوا فاقال لا زالك اليانك
شئنا فعلنا وان شئنا لم نفعل وقول الباقر عليه السلام فليذهب الحسن
يعني اولا فوالله ما يوجد العلم الا عندهما وقول ابن ابي عمير
عليه السلام من الغرض ما ليس على شيعة علي عليه السلام وعلى شيعة علي عليه السلام
او هم الله ان يسألوا فقال فاستأمنوا فاستأمنوا اهل الذكرا
كنتم لا تعلمون فامرهم ان يسألوا وليس علينا اجواب ان شئنا
اجبتا وان شئنا امسكتنا وقولهم عليهم السلام اما والله لا يصيب
العلم الا من اهل بيت نزل عليهم خير نزل وقولهم عليهم السلام اما الله
شئنا عليكم ان تقولوا بشي ما لم نسمع منا وقولهم عليهم السلام كل
ما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل وجوب العمل بما حادث
النبي والاثر عليهم السلام المنقول في الكتب المعتمدة وروايتها وصحتها
وثبوتها في ثمانية وثلاثين حديثا واسنادا الى ما تقدم وبإثبات
نص تلك الاحاديث وقولهم عليهم السلام من حفظ من احاديثنا اربعين حديثا
بعنه الله يوم القيمة عالما فقيها وقولهم عليهم السلام اقلبت كل
على الكتاب وقولهم عليهم السلام اكتبوا فانكم لا تحفظون حتى تكتبوا
وقولهم عليهم السلام اكتبوا فانكم لا تحفظون حتى تكتبوا وقولهم عليهم السلام
احتفظوا بكتبكم فانكم سوف تحتاجون اليها وقولهم عليهم السلام
كتب وبت علمك في اخوانك فامت فامرت كتب بكتبكم فانه

فانرياق على الناس زمان هرج لا ياتسون فيه الا بكتهم وقولهم عليهم السلام
 تراهم وان في زيارتكم احيا وقلوبكم ذكر الاحاديثنا تعطف
 بعضكم على بعض فاخذتم بها ريشة ونحوه وان تركتموها ضللتكم
 وهلكم فخذوها وانما نجاكم زعيم وقولهم عليهم السلام والله لحديث
 نصيبه من صادق في جلاله وحر اميرك ما طلعت عليه الشمس حتى
 تغرب وجوه الجمع بين الاحاديث المختلفة وكيفية العمل بها
 فيه اثنا وخمسون حديثا و اشار الى ما تقدم ويا في وغيره الامم بالجمع
 بزيادة العدل والثقة والفقه والجماع الشيعة والشيعة بينهم وبخالفه
 العامة ومخالفة المشهور عندهم وموافقة الكتاب والسنن باخر زمان
 الحديث والاحتياط وغيره الامم يسؤل علماء العامة عن الانصاف فيه
 والاخذ بخلافهم والتوقف فيما لا يعلم حكمه فمن تلك الاحاديث
 قولهم عليهم السلام شيعتنا الاخلاص يقولنا المسلمون لامن الخلفون
 لا عدائنا فمن لم يكن كذلك فليس منا وقولهم عليهم السلام ما اتمم الله على
 شي مما اتمم فيه فمما لقوم فمما هم من الحنفية على شي وقولهم عليهم السلام
 والله ما جعل الله لاحد خيرة في اتباع غيرنا وان من وافقنا خالفنا
 ومن وافق عدونا في قول او عمل فليس منا ولا يحكي عنهم عدم جواز
 تقليد غير المعصوم فيما يقوله بآيه وفيما لا يعمل فيه نفس منهم عليهم السلام
 فيه اربعة وثلاثون حديثا و اشار الى ما تقدم ويا في نفس تلك الاحاديث

هذا الحديث
 لا يثبت
 في الصحيحين
 ولا في
 الترمذي
 ولا في
 المعجمين
 ولا في
 المستدرکين
 ولا في
 البحار
 ولا في
 غيرها

فلم

وقولهم عليهم السلام في قوله نعم اتخذوا احبا لهم وها بنفوس اربابا من دون
 الله اما والله ما دعوه الى عبادة انفسهم ولودعوه ما اجابهم
 ولكن اهلوا لهم حراما وحرما عليهم حلالا فعبدواهم من حيث لا يشعرون
 وقولهم عليهم السلام اياك ان تنصب رجلا دون الحجة فتصير قرة في كل ما
 قال وقولهم عليهم السلام والله ان تقولوا اذا قلنا وتصمتوا اذا صمتنا
 ونحن فيما بينكم وبني الله ما جعل الله لاحد خيرا في خلاف امرنا وقولهم
 عليهم السلام اياك والرياسة فما طلبها احد الا هلك وانما ذلك ان
 تنصب رجلا دون الحجة فتصير قرة في كل ما قال وتدعي الناس الى قوله
 وقولهم عليهم السلام اياك والرياسة فما طلبها احد الا هلك وانما ذلك
 ان تنصب رجلا دون الحجة فتصير قرة في كل ما قال وتدعي الناس الى قوله
 وقولهم عليهم السلام لا طاعة لمن عصى الله انما الطاعة لله ورسوله
 ولولا الامم وانما الامم بطاعة او في الامم لانهم معصومون لا ياتون
 بعصية وقولهم عليهم السلام اتقوا الله ولا تاتوا من وراء دعوه حتى يحضر
 اذننا لا يتخذ الرجال ولا يحج من دون الله انا والله خيركم منهم وقولهم
 عليهم السلام اتقوا الله ولا تاتوا من وراء دعوه حتى يحضر اذننا لا يتخذوا
 الرجال ولا يحج من دون الله انا والله خيركم منهم وقولهم عليهم السلام
 اتقوا اياكم والولايج فان كل وليجة دوننا فهي طاعة وتوقولهم
 عليهم السلام انما الناس رجلا من سبعين شجرة ومبتلى بعدة ليس مع

من الله به هاته سنة ولا ضياء حجة وجوب الرجوع في الفتوى
والفتوى الى دناه الحديث من الشيعة فيما رووه عنهم عليهم السلام من
احكام الشريعة لا فيما يقولونه بارتباطهم فيه سبعة واربعون حديثا
واشارة الى ما مضى وياتي فمن تلك الاحاديث قولهم عليهم السلام في
رجلين من اصحابنا بينهما منار عتيديين او عيراث قال ينظران من
كان منكم ممن قد روي حديثا وعرف حلالنا وحرامنا ونظرنا ومكنا
فليس منا بل حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بحكمنا فلا يقبل
منه فانما استخف بحكم الله وعلينا رد والراة علينا الرد على
الله وهو على حد الشريك بالله وقولهم عليهم السلام اعرفوا من اهل الرجال
منا على قدر دوايتهم عنا وقولهم عليهم السلام اللهم احرم خلفاء
ثلاثين قيل يا رسول الله ومن خلفاءك قال الذين ياتون بعدي
يروون حديثي وسنتي ويعلمون الناس بعدي وقول الحديث
اما احاديث الواقعة فالرجوع فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتى
عليكم فاحجة الله وقول العكرى عليهم السلام قد سئل من كتب نبي فضائل
خذوا بها وادروا ما راي وقولهم عليهم السلام انه لا عذر لاحد
من مواليها في التشكيك فيما يرويه منا نقا وقولهم عليهم السلام لا
ناخذن معا لودينكم عن غير شيعتنا وجوب التوقف و
الاحتياط في القضاء والفتوى والعمل في كل مسئلة نظرية لم يعلم

صلى

حكمها بنص منصوص عليهم السلام فيه سبعة وستون حديثا وشارة الى ما مرس
تلك الاحاديث قولهم عليهم السلام من الله على خلقه ان يقولوا ما يعلمون
ويقولوا ما لا يعلمون وقولهم عليهم السلام انما الامور ثلاثة امر بين ربه
فيستوعب وامر بين غيره فيجتنب وامر مشكل يرد علم الى الله والى رسوله
وقولهم عليهم السلام ان العباد اجعلوا قلوبكم لربكم ولا تجعلوها
وقولهم عليهم السلام حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك
الشبهات نجي من المحرمات ومن اخذ بالشبهات وقع في المحرمات وهلك
من حيث لا يعلم وقولهم عليهم السلام لا تجتمع عوافه الكمال على الشبهة
وقولهم عند الشبهة فان الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة
وقولهم عليهم السلام لا تجتمع عوافه الكمال على الشبهة انما سميت الشبهة
شبهة لانها تشبه الحق فاما اوليا الله فضياء هم فيها اليقين ولا يلهم
سمت الهدى واما اعداء الله فمراء هم فيها الضلال ولا يلهم
العمى وقولهم عليهم السلام ارفع الناس من وقف عند الشبهة والخذل
من اقام الفرائض وازهد الناس من ترك الحرام وقولهم عليهم السلام
انفجح امرنا قبله والافا سكت تسلم ومن وعلم الى الله وقولهم عليهم السلام
او صيكت بالصلوة عند وقتها والركوة في امانها عند محاسنها
والصمت عند الشبهة وانها عن التسرع في القول والفعل والزم الصمت
تسلم وقولهم عليهم السلام بل كان الغرض عليهم هو الواجب لهم الوقوف

عند الخيرة وروما جعلوا من ذلك الى العالم ومستنبط لان الله يقول
 ولهم دونه الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه
 ومنهم القرآن ويعرفون الاحلال والحرام وقولهم عليهم السلام في قوله نعم
 والذين يسيرون السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلها لهم
 من الله فمن اعظم قال هو لا اهل البوع والشبهات والشبهات
 يسود الله وجوبهم يوم يلقونهم عدم جلد استنباط الامام
 النظرية من قولهم القرآن الا بعد معرفة تفسيره من الائمة عليهم السلام
 شأنه من حديثنا واشارة الى ما تقدم وياتي فمن احاديثه قولهم
 لمن قال اني نظرت في القرآن فانه هو يخاطب به الموحى والقدري والرائي
 فعرفت ان القرآن لا يكون حجة الا بغيره فاما قوله من شوا كان حقا
 واشهد ان عليا كان قيم القرآن فقالوا له حملك وقولهم عليهم السلام
 ان كان رسول الله صلى الله عليه واله لم يستخلف فقد ضيع من في
 الاصلاب الرجال من يكون بعده فصيل وما فهم رسول الله صلى
 الله قال لي فسر لرجل واحد وفسر الائمة شأن ذلك الرجل وهو علي
 ابن ابي طالب وقولهم عليهم السلام في قوله نعم قل كفى بالله شهيدا بيني و
 من عنده علم الكتاب ايانا نعتي وعلى اولنا واخرنا فضلا وقولهم
 عليهم السلام ان القرآن له ظم وطمع عليهم السلام المنسوخات من المشايخ
 والناسخات من المحكمات وقولهم عليهم السلام انكم علم بنا سلك القرآن

في قوله نعم والذين يسيرون السيئات

اشهد ان عليا كان قيم القرآن
 ان كان رسول الله صلى الله عليه واله لم يستخلف فقد ضيع من في الاصلاب الرجال من يكون بعده فصيل وما فهم رسول الله صلى الله عليه واله قال لي فسر لرجل واحد وفسر الائمة شأن ذلك الرجل وهو علي ابن ابي طالب وقولهم عليهم السلام في قوله نعم قل كفى بالله شهيدا بيني ومن عنده علم الكتاب ايانا نعتي وعلى اولنا واخرنا فضلا وقولهم عليهم السلام ان القرآن له ظم وطمع عليهم السلام المنسوخات من المشايخ والناسخات من المحكمات وقولهم عليهم السلام انكم علم بنا سلك القرآن

من منسوخه وحكمه من مثابه الذي في مثله ضل من ضل وهلك من
 هلك من هذه الامة وكذلك احاديث رسول الله صلى الله عليه واله
 فيس ما ذهبتم اليه دعوا يا شسبه عليكم فيردوا العلم الى اهل بيته
 وتعدوا في عنده وكونوا في طلب ناسخ القرآن من منسوخه وحكمه
 من مثابه وقولهم عليهم السلام ان كنت انما خسر القرآن من نفسك
 فقد هلكت واهلكت وان كنت فسرته من الرجال فقد هلكت واهلكت
 ويحك انما يعرف القرآن من خطب بر وقولهم عليهم السلام اتقوا الله و
 لا تقنوا الناس بما لا تعلمون قالوا فما نضع بها قد خسرنا بر في المصحف
 قال يقال عن ذلك علماء آل محمد وقوله النبي صلى الله عليه واله ان الله
 اتزل على القرآن وهو الذي من خالفه ضل ومن اتبعني علي بن ابي طالب
 هلك وقوله عليهم السلام يا علي انت اخي وانا اخوك لانا صاحب التبريل
 وانت صاحب التاويل وقوله عليهم السلام انه ليس شيء ابعد من قلبي الرجال
 من تفسير القرآن وفي ذلك بحر الخلاق اجمعون الامن شاء الله وانما اراد
 الله ان يشقوا الى بابيه وصرطه وطاعة القوام بكتابه وان يستنبطوا ذلك
 عنهم لا عن انفسهم فقال ولهم دونه الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمهم الذين
 يستنبطون منهم فاما عن غيرهم فليس يعلم ذلك ابدا ولا يوجب وقولهم
 عليهم السلام لا تخفوا في القرآن ولا تتكلموا فيه بغير علم فمن قال فيه غير علم
 فليتبوء نقده من النار وقولهم عليهم السلام اياك ولادة القرآن براك

فان الناس غير مشتركين في علم كاشق الكهم فيما سواه من الامور ولا قادي
 على تأويله الا من حله وبابه الذي جعل الله له فافهم ^{عدم جلد}
 استنباط الاحكام النظرية من طوله كلام النبي صلى الله عليه وآله المروي
 من غير جهة الاثمة عليهم السلام بالمر يعلم تفسيره منهم في اربعة احاديث واثباته
 الى ما من فروع احاديثه قول علي عليه السلام وقد سئل عن احاديث النبي صلى
 الله عليه وآله التي يروى بها غير ان في ايدي الناس حقا وباطلا وصرفا
 كذا وبناسخا ومنسوخا وعاما وخاصا وحكما ومتشابها وحفظا ونحما
 وقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وان اسلم النبي صلى الله عليه وآله كمثل امر
 القرآن فيه ناسخ ومنسوخ وخاص وعام وحكم ومتشابه ثم ذكر كلاما
 حاصلا وجوب الرجوع اليه في قول النبي صلى الله عليه وآله انما الحديث وعلى الباب
 وكذب من ذم انه يدخل المدينة الا من قبل الباب قد ذكرنا في حاشيته
 ذلك الكتاب شهاده جماعة من علمائنا بصحة احاديث الكتب التي نقلنا منها
 واثباتها فذكرنا عبارة ابن بابويه والكليني والشيخ في العدة والاستبصار
 والشيخ بهاء الدين في مشرق الشمس وفي رسالة در اية الحديث والتشديد
 في شرح النهاية والطرسى في الاحتجاج وابن طائس في كشف المحجرات
 المفيد في الارشاد والمنحوق في المعبر ومن ادريس في اخر السراير في الكتب
 والنجاشي وغيرهم وذكرنا اصحاب الاجماع وجملة من الاصول والكتب
 المعروفة عمومها وخصوصها وذكرنا القرائين وقد اردت ان اذكر هنا

جملة من اعطاه للاحتجاج اليها فيما ياتي وصعوبة الرجوع اليها في حاشية
 ذلك الكتاب عند اكثر الناس مع ان العمل عليها والرجوع اليها مع عدم
 التواتر كان طريقة خواص الاثمة عليهم السلام يأمرون كما دلت عليه احاديثهم
 وهي اقسام بعضها ادل على ثوب الحق وبعضها على صحة مضمونه وان بقي
 احتمال كون موضوعا مطابقا للواقع وبعضها على ترجيح على معارضه
 فمنها كون الراوي ثقة يؤمن منه الكذب عادة خصوصا اذا انضم
 اليه جلالة في العلم والفضل والصلاح كون الحديث موجدا
 في كتب من كتب الاصول والجمع عليها او في كتاب احد الثقات فان اثبات
 الحديث في كتاب يقتضي زيادة الاعتماد او في احد الكتب المعروفة
 الاستبصار والتفصيل بل في الكا حاشيا ^{١٠٠٢} كونه موجودا في الكتب
 المشهورة لها بالصحة كالكتب الاربعة ومثاله فانما لو لم يقبل من اهل
 بصحة تلك الاخبار ونقلها من الكتب المعروفة ضده على الاثمة عليهم السلام والاول
 المجمع عليها المأمور بالعمل بها لم يحزن قبول شهاده بعضهم في التوثيق
 المدح لان الاول محسوس والثاني غير محسوس بل هو محل الاشتباه
 فلزم ضعف الاحاديث كلها وايضا يلزم ضعفهم لظهور التذليل
 التسامح العظيم فلزم ضعف الاحاديث كلها ايضا كونه موجبا
 في كتاب احد اصحاب الاجماع الذين اجمعوا على صحته ما يصح عنهم

